الملل والنحل

تأليف

أبي الفتح محمد عبد الكريم
ابن أبي بكر احمد الشهرستاني

تحقيق الأستاذ

عبد العزيز محمد الوكيل

الجزء الأول

الناشر
مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع
١٤ شارع جواد حسني — القاهرة
تليفون ٥٦١٥٥

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م

دار الاتحاد العربي للطباعة
لصاحبها : محمد عبد الرازق

١٩ كنيسة الأرمن ش الجيش
تليفون : ٩٣٤٠٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعريف بكتاب (الملل والنحل)

موضوع هذا الكتاب دراسة الأديان والمذاهب والفرق . ويعتبر هذا الكتاب فريداً فى بابه ، بل هو عمدة فى هذا الموضوع ، فهو دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق ؛ بل للآراء والفلسفة .

وقد نال هذا الكتاب من الشهرة قدراً عظيماً ، وذلك من علماء الشرق والغرب على السواء . فيقول عالم جليل مثل ابن السبكى عنه : (هو عندى خير كتاب صنف فى هذا الباب) . ويقول العالم الإنجليزى الأستاذ (ألفرد جيوم) عن هذا الكتاب : « إنه ظل المخلص الوافى ، الذى تبوب فيه الملل على اختلافها وخصائص ومميزات كل منها مما يجعله بحيث لا يمكن الاستغناء عنه فى أى زمان » .

وأما (هابركر) الألمانى فيقول : « بوساطة الشهرستانى فى كتابه الملل والنحل نستطيع أن نسد الثغرة التى فى تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث » .

تعريف بالمؤلف

اسمه محمد بن عبد الكريم بن أحمد . وكنيته أبو الفتح ، وشهرته المعروف بها الشَّهْرَستَانى ؛ نسبة إلى بلدة (شَهْرَستَان) مسقط رأسه ، ومثوى رفاته .

أما مولده ، فقد اختلف فى تاريخه ، فمن قائل يقول إنه ولد سنة ٤٦٧ هـ وقائل يذهب إلى أنه ولد سنة ٤٦٩ هـ .

ولعل أصدق الأقوال أنه ولد سنة ٤٧٩ هـ وتوفى فى شعبان سنة ٥٤٨ هـ الموافق ١١٥٣ م ، وبذلك يكون قد عاش ٧٠ سنة .

والشهرستانى من حيث المذهب شافعى ، ومن حيث الأصول أشعرى . وقد تلقى الفقه على شيخه (أحمد الخوافى) قاضى طوس ، وزميل الإمام الغزالى . وقرأ الأصول على (أبى القاسم الأنصارى) الذى كان متكلماً وشيخاً متصوفاً ومفسراً وأصولياً . وسمع الحديث على (أبى الحسن المدائنى) الإمام التقى .

وكان الشهرستانى مولعاً بطلب العلم ، بدأ نبوغه فى تحصيل العلوم وشغفه بالدروس منذ صغره ، وكان لا يدخر فى طلب العلم وسعاً ، فكان يطوف بالبلاد الإسلامية فى عصره يتعلم ويعلم ، وظل ذلك حاله، حتى بلغ من العمر ثلاثين عاماً قصد مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وبعد ذلك سافر إلى بغداد حيث استقر بها ثلاث سنوات كانت حافلة بما ألقاه من دروس نافعة بالمدرسة (النظامية) أعلى المدارس ببغداد ، حيث يلتف حوله كبار العلماء للاستفادة منه .

وبلغ من جلال مجالسه العلمية أنها كانت تسجل وتدون ، وذلك لعمقها . ومن صفوة الشيوخ الذين كانوا يحضرون هذه المجالس : أبو الحسن بن حمويه ، والبيهقى ، والإمام أبو منصور ، وموفق الدين أحمد الليثى ، وشهاب الدين الواعظ ، وغيرهم من أئمة الفقه والعلم .

وخلاصة القول أن الشهرستانى وصل إلى قمة السلم العلمى وأربى عليها ، فقد لقب بالإمام ، بل بالإمام الأفضل . يقول ابن السبكى :

« وكان لعلمه يلقب أيضاً بالأفضل : برع فى الفقه والأصول والكلام » ويقول عنه ابن تغرى بردى : « كان إمام عصره فى علم الكلام ، عالماً بفنون كثيرة من العلوم ، وبه تخرج جماعة من العلماء » . ويقول عنه ياقوت إنه « المتكلم الفيلسوف صاحب التصانيف » .

ولم يقتصر الأمر على علماء الشرق ، فقد عرف علماء الغرب أيضاً منزلته وقدروا قدره . فيقول العالم الإنجليزى (ألفرد جيوم) : « الشهرستانى كان رجلاً دَيناً إلى الأعماق ، وإخلاصه للعقيدة لا يمكن أن يشك فيه أى إنسان قرأ مؤلفاته ، التى تكفى بنفسها لدحض ادعاءآت المنتقصين من شأنه ... وهو جدير بأن ينظر إليه باعتباره ذا أصالة فكرية » .

ويقول (كارادى) الفرنسى : « إن عقلية الشهرستانى لم تكن فى جوهرها إلا عقلية فلسفية » .

وذهب الشيخ مصطفى عبد الرازق إلى أن الشهرستانى من أهل الفلسفة الإسلامية الذين يستشهد بآرائهم ، مثله مثل ابن سينا .

مؤلفاته

للشهرستانى عديد من المؤلفات فله :

١ — الإرشاد إلى عقائد العباد : ذكره الشهرستانى نفسه فى كتابه « نهاية الأقدام » .

٢ — الأقطار فى الأصول : نسبه إليه الخوارزمى .

٣ — تاريخ الحكماء : وقد نسبه إليه (كيورتن) فى مقدمته لطبعته لكتاب « الملل والنحل » .

٤ — تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام : نسبه إليه ابن خلكان وأبو الفداء ، وحاجى خليفة .

٥ — دقائق الأوهام : نسبه إليه الخوارزمى .

٦ — شرح سورة يوسف بعبارة فلسفية لطيفة : نسبه إليه الخوارزمى .

٧ — العيون والأنهار : نسبه إليه البيهقى .

٨ — غاية المرام فى علم الكلام : نسبه إليه الخوارزمى .

٩ — قصة موسى والخضر : نسبه إليه البيهقى .

١٠ — المبدأ والمعاد : نسبه إليه الخوارزمى .

١١ — مجالس مكتوبة : رآها البيهقى — وكانت المجالس لاتكتب إلا للأئمة نادراً.

١٢ — مصارعة الفلاسفة ، أو المصارعة والمضارعة : نسبه إليه صدر الدين الشيرازى .

١٣ — مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار فى تفسير القرآن : نسبه إليه البيهقى .

١٤ — المناهج والآيات : نسبه إليه البيهقى وابن خلكان وأبو الفداء .

١٥ — شبهات أرسطا طاليس وابن سينا ونقضها : ذكرها الشهرستانى نفسه .

١٦ — نهايات الأوهام : أشار إليه الشهرستانى فى آخر كتابه نهاية الأقدام .

غير أنه مما يدعو إلى الأسف أن هذه الكتب لم تصل إلى أيدينا . ولم يطبع للشهرستانى إلا كتابان فقط هما :

١ — نهاية الأقدام فى علم الكلام .

٢ — والكتاب الذى بين أيدينا (الملل والنحل) ، وقد ألفه الشهرستانى بعد أن اكتملت مكانته العلمية ، ومكنته سنه من التجربة والتعمق فى الأمور وحسن الاستنتاج ؛ حيث ألفه بعد سن الأربعين .

ويمتاز هذا الكتاب بالاستقصاء فى البحث ، والدقة فى الموضوعات التى يتناولها . والشهرستانى معتدل فى الأحكام التى يصدرها فى هذا السفر ، فلا يصدرها عن ميل أو هوى ، فهو يقول فى المقدمة الثانية منه : (وشرطى على نفسى أن أورد مذهب كل فرقة على وجدته فى كتبهم ؛ من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم) .

ومنهج الشهرستانى فى هذا الكتاب يمتاز بالإحاطة التامة لموضوع البحث من جميع أطرافه .

ولعلنا بعد ما قدمناه من أدلة على منزلة الشهرستانى العلمية نقول — ما قاله أستاذنا الـكبير الدكتور محمد بن فتح الله بدران : « لعله قد آن لنا أن نقرر في يقين واطمئنان أن الشهرستانى أقام بمفرده مدرسة (فلسفية) للملل والنحل أو تاريخ الأديان » .

ونسأل الله العلى القدير أن ينفع به كل طالب للمعرفة وباحث عن طريق الحق والهدى .

عبد العزيز الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها ؛ على جميع نعمائه كلها ، حمدا كثيراً طيبا مباركا كما هو أهله . وصلى الله على محمد المصطفى رسول الرحمة خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين ؛ صلاة دائمة بركتها إلى يوم الدين ، كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنه حميد مجيد .

وبعد : فلما وفقنى الله تعالى لمطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل[1] ، وأهل الأهواء والنحل[2] ، والوقوف على مصادرها ومواردها ، واقتناص أوانسها[3] وشواردها[4] ، أردت أن أجمع ذلك فى مختصر يحوى جميع ما تَدَيَّن به المتدينون ، وانتحله[5] المنتحلون ؛ عبرة لمن استبصر ، واستبصارا لمن اعتبر .

وقبل الخوض فيما هو الغرض لابد من أن أقدم خمس مقدمات :

المقدمة الأولى : فى بيان أقسام أهل العالم جملة مرسلة[6] .

المقدمة الثانية : فى تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق[7] الإسلامية .

المقدمة الثالثة : فى بيان أول شبهة وقعت فى الخليقة ، ومَنْ مَصْدَرُها ، ومَنْ مُظْهِرُها ؟

---

(١) الملل : جمع ملة وهى الدين .

(٢) النحل : جمع نحلة بكسر النون وهى الدعوى .

(٣) أوانس : جمع آنسة ، وهى الشابة الجميلة الطيبة النفس ، والمراد هنا المعلومات القيمة .

(٤) شوارد : جمع شاردة وهى ماند ونفر ، والمراد المعلومات النادرة .

(٥) انتحل الشىء : ادعاه لنفسه .

(٦) مرسلة : مطلقة ، غير مقيدة .

(٧) الفرق : جمع فرقة بالكسرة ، وهى فى الأصل الجماعة من الناس وغيرهم .

المقدمة الرابعة : فى بيان أول شبهة وقعت فى الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها[١] ، ومَن مصدرها ، ومَن مظهرها ؟

المقدمة الخامسة : فى بيان السبب الذى أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب .

المقدمة الأولى

فى بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسلة

١ — من الناس من قسم أهل العالم بحسب الأقاليم السبعة . وأعطى أهل كل إقليم حظه من اختلاف الطبائع والأنفس التى تدل عليها الألوان والألسن[٢] .

٢ — ومنهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة التى هى : الشرق ، والغرب ، والجنوب ، والشمال . ووفر على كل قطر حقه من اختلاف الطبائع ، وتباين الشرائع .

٣ — ومنهم من قسمهم بحسب الأمم ، فقال كبار الأمم أربع : العرب ، والعجم ، والروم ، والهند ، ثم زاوج[٣] بين أمة وأمة ؛ فذكر أن العرب والهند يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات[٤] والحقائق ، واستعمال الأمور الروحانية . والروم والعجم يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء والحكم بأحكام الكيفيات[٥] والكميات[٦] ، واستعمال الأمور الجسمانية .

٤ — ومنهم من قسمهم بحسب الآراء والمذاهب . وذلك غرضنا فى تأليف هذا الكتاب . وهم منقسمون بالقسمة الصحيحة الأولى إلى أهل الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل .

---

(١) انشعابها : انقسامها وتفرقها .

(٢) الألسن : جمع لسان والمراد هنا اللغات .

(٣) زاوج بين الأمرين : خالط بينهما وقارن .

(٤) ماهية الشىء : أصله وحقيقته .

(٥) الكيف: حالة الشىء وصفته .

(٦) الكم : الكمية والمقدار .

فأرباب الديانات مطلقاً مثل المجوس ، واليهود ، والنصارى ، والمسلمين .

وأهل الأهواء والآراء مثل الفلاسفة ، والدّهرية[١] ، والصابئة[٢] ، وعبدة الكواكب والأوثان ، والبراهمة[٣] .

ويفترق كل منهم فرقاً . فأهل الأهواء ليست تنضبط مقالاتهم فى عدد معلوم . وأهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها . فافترقت المجوس على سبعين فرقة واليهود على إحدى وسبعين فرقة . والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة . والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة . والناجية أبدا من الفرق واحدة ، إذ الحق من القضيتين المتقابلتين فى واحدة ، ولا يجوز أن تكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على شرائط التقابل ، إلا وأن تقتسما الصدق والكذب . فيكون الحق فى إحداهما دون الأخرى . ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادين فى أصول المعقولات بأنهما محقان صادقان . وإذا كان الحق فى كل مسألة عقلية واحداً ؛ فالحق فى جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة وإنما عرفنا هذا بالسمع ، وعنه أخبر التنزيل فى قوله عز وجل : (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ[٤]) وأخبر النبى عليه السلام : «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، النَّاجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ ، وَالْبَاقُونَ هَلْكَى . قِيلَ : وَمَنْ النَّاجِيَةُ ؟ قَالَ : أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ . قِيلَ : وَمَا السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ ؟ قَالَ : مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي » .

وقال عليه السلام : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقال عليه السلام : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

---

(١) الدهرى : بفتح الدال المهملة وتضم : القائل ببقاء الدهر ، الذى لا يؤمن بالحياة الأخرى .
(٢) الصابئة : قوم كانوا يعبدون النجوم ، وأصل الفعل صبأ يعنى خرج من دين إلى آخر .
(٣) البراهمة : فرقة معينة ، وهم فى الأصل خدمة إله الهنود برهما .
(٤) الأعراف آية ١٨١ .

المقدمة الثانية

فى تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية

اعلم أن لأصحاب المقالات طرقا فى تعديد الفرق الإسلامية ، لا على قانون مستند إلى أصل ونص ، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود . فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد فى تعديد الفرق .

ومن المعلوم الذى لامراء فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما ؛ فى مسألة ما ، عد صاحب مقالة . وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد . ويكون من انفرد بمسألة فى أحكام الجواهر مثلا معدوداً فى عداد أصحاب المقالات . فلابد إذن من ضابط فى مسائل هى أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافا يعتبر مقالة ، ويعد صاحبه صاحب مقالة .

وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط ، إلا أنهم استرسلوا[1] فى إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق ، وعلى الوجه الذى وجد ، لا على قانون مستقر ، وأصل مستمر . فاجتهدت على ما تيسر من التقدير ، وتقدر من التيسير حتى حصرتها فى أربع قواعد ، هى الأصول الكبار .

القاعدة الأولى : الصفات والتوحيد فيها . وهى تشتمل على مسائل : الصفات الأزلية ، إثباتا عند جماعة ، ونفيا عند جماعة . وبيان صفات الذات ، وصفات الفعل ، وما يجب لله تعالى ، وما يجوز عليه ، وما يستحيل . وفيها الخلاف بين الأشعرية ، والكرّامية ، والمجسمة والمعتزلة .

القاعدة الثانية : القَدَر والعدل فيه ، وهى تشتمل على مسائل : القضاء ، والقدر ، والجبر والكسب ، وإرادة الخير والشر ، والمقدور ، والمعلوم ؛ إثباتا عندجماعة ، ونفيا

---

(١) استرسل فى الكلام : بسطه .

عند جماعة . وفيها الخلاف بين : القَدَرِيّة ، والنَّجّارِيّة ، والجبرية ، والأشعرية ، وَالكَرّامِيَّة .

القاعدة الثالثة : الوعد ، والوعيد ، والأسماء ، والأحكام . وهى تشتمل على مسائل: الإيمان ، والتوبة ، والوعيد ، والإرجاء ، والتكفير ، والتضليل ؛ إثباتا على وجه عند جماعة ، ونفيا عند جماعة . وفيها الخلاف بين المرجئة ، والوعيدية ، والمعتزلة ، والأشعرية ، والكَرّامِيَّة .

القاعدة الرابعة : السمع والعقل ، والرسالة ، والإمامة . وهى تشتمل على مسائل : التحسين ، والتقبيح ، والصلاح والأصلح ، واللطف ، والعصمة فى النبوة . وشرائط الإمامة ، نصا عند جماعة ، وإجماعا عند جماعة . وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنص ، وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع . والخلاف فيها بين الشيعة ، والخوارج ، والمعتزلة ، والكرامية ، والأشعرية .

فإذا وجدنا انفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد ، عددنا مقالته مذهبا وجماعته فرقة . وإن وجدنا واحداً انفرد بمسألة فلا نجعل مقالته مذهبا ، وجماعته فرقة . بل نجعله مندرجا تحت واحد ممن وافق سواها مقالته . ورددنا باقى مقالاته إلى الفروع التى لا تعد مذهبا مفرداً ؛ فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية . فإذا تعينت المسائل التى هى قواعد الخلاف ، تبينت أقسام الفرق الإسلامية ، وانحصرت كبارها فى أربع بعد أن تداخل بعضها فى بعض .

كبار الفرق الإسلامية أربع

(١) القدَرِيّة . (٢) الصفاتية . (٣) الخوارج . (٤) الشيعة .

ثم يتركب بعضها مع بعض ، ويتشعب عن كل فرقة أصناف ، فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة .

ولأصحاب كتب المقالات طريقان فى الترتيب :

أحدهما : أنهم وضعوا المسائل أصولا . ثم أوردوا فى كل مسألة مذهب طائفة وفرقة فرقة .

والثانى : أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولا ، ثم أوردوا مذاهبهم ، فى مسألة مسألة .

وترتيب هذا المختصر على الطريقة الأخيرة ،لأنى وجدتها أضبط للأقسام ، وأليق بباب الحساب .

وشرطى على نفسى أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته فى كتبهم ؛ من غير تعصب[١] لهم ، ولا كسر عليهم[٢] ؛ دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله ، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية فى مدارج[٣] الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل ، وبالله التوفيق .

المقدمة الثالثة

فى بيان أول شبهة وقعت فى الخليقة ، ومَنْ مَصْدَرُها فى الأول ومَنْ مُظهِرُها فى الآخر

اعلم أن أول شبهة وقعت فى الخليقة : شبهة إبليس لعنه الله ، ومصدرها استبداده بالرأى فى مقابلة النص ، واختياره الهوى فى معارضة الأمر ، واستكباره بالمادة التى خلق منها وهى النار على مادة آدم عليه السلام وهى الطين .

وانشعبت[٤] من هذه الشبهة سبع شبهات ، وسارت فى الخليقة ، وسرت فى أذهان الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة ، وتلك الشبهات مسطورة[٥] فى شرح الأناجيل

---

(١) تعصب له : مال إليه وجد فى نصرته . (٢) كسر عليه : غض منه وانصرف عنه .

(٣) مدارج : جمع مدرج ، وهو المذهب والمسلك .

(٤) انشعب : افترق وتباعد . (٥) مسطورة : مدونة مكتوبة .

الاربعة : إنجيل لوقا ، ومارقوس ، ويوحنا ، ومتّى ، ومذكورة فى التوراة متفرقة على شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود ، والامتناع منه .

قال كما نقل عنه : إنى سلمت أن البارى تعالى إلهى وإله الخلق ، عالم قادر ، ولا يسأل عن قدرته ومشيئته ، وأنه مهما أراد شيئاً قال له كن فيكون ، وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه على مساق حكمته[١] أسئلة ، قالت الملائكة : ما هى ؟ وكم هى ؟ قال لعنه الله : سبعة .

الأول منها : أنه قد علم قبل خلق أى شىء يصدر عنى ويحصل منى ، فلم خلقنى أولا ؟ وما الحكمة فى خلقه إياى ؟

والثانى : إذ خلقنى على مقتضى إرادته ومشيئته ؛ فلم كلفنى بمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة فى هذا التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ، ولا يتضرر بمعصية ؟

والثالث : إذ خلقنى وكلفنى فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت وأطعت ، فلم كلفنى بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة فى هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك فى معرفتى وطاعتى إياه ؟

والرابع : إذ خلقنى وكلفنى على الإطلاق ، وكلفنى بهذا التكليف على الخصوص ، فإذا لم أسجد لآدم ، فلم لعننى وأخرجنى من الجنة ؟ وما الحكمة فى ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحا إلا قولى : لا أسجد إلا لك ؟

والخامس : إذ خلقنى وكلفنى مطلقاً ، وخصوصاً ؛ فلم أطع فلعننى وطردنى ، فلم طرّقنى[٢] إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً وغررته بوسوستى[٣] ، فأكل من الشجرة المنهى عنها ، وأخرجه من الجنة معى ؟ وما الحكمة فى ذلك بعد أن لو منعنى من دخول الجنة لاستراح منى آدم ، وبقى خالداً فيها ؟

---

(١) مساق حكمته : يقال (ساقه مساق غيره) عامله معاملة غيره .

(٢) طرقنى : جعل لى طريقا . والمراد أنت الذى جعلت لى الطريق إليه .

(٣) الوسوسة : مرض يحدث من غلبة السوداء ، ويختلط معه الذهن ، ووسوس الشيطان له حدثه بشر .

والسادس : إذ خلقنى وكلفنى عموماً ، وخصوصاً ، ولعننى ، ثم طرقنى إلى الجنة ، وكانت الخصومة بينى وبين آدم ؛ فلم سلطنى على أولاده حتى أراهم من حيث لايروننى ، وتؤثر فيهم وسوستى ولا يؤثر فىّ حولهم وقوتهم ، وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة فى ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يحتالهم[1] عنها فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين ، كان أحرى بهم ، وأليق بالحكمة ؟

والسابع : سلمت هذا كله : خلقنى وكلفنى مطلقاً ومقيداً ، وإذ لم أطع لعننى وطردنى وإذ أردت دخول الجنة مكننى وطرّقنى ، وإذ عملت عملى أخرجنى ثم سلطنى على بنى آدم ، فلم إذ استمهلته[2] أمهلنى ، فقلت : (أَنظِرْنِى إلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ[3] — قَالَ فإنكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ إلى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ[4]) . وما الحكمة فى ذلك بعد أن لو أهلكنى فى الحال استراح آدم والخلق منى وما بقى شرٌ ما فى العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيراً من امتزاجه بالشر ؟ !

قال : فهذه حجتى على ما ادعيته فى كل مسألة .

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام ، قولوا له : إنك فى تسليمك الأول أنى إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدّقت أنى إله العالمين ما احتكمت علىّ بلِمَ ، فأنا الله الذى لا إله إلا أنا ، لا أُسأل عما أفعل ، والخلق مسئولون . وهذا الذى ذكرته مذكور فى التوراة ، ومسطور فى الإنجيل على الوجه الذى ذكرته .

وكنت برهة من الزمان أتفكر وأقول : من المعلوم الذى لامِرْية فيه أن كل شبهة وقعت لبنى آدم ؛ فإنما وقعت من إضلال الشيطان الرجيم[5] ووساوسه ، ونشأت من

---

(١) يحتالهم عنها : يحولهم عنها ويصرفهم . (٢) استمهلته : سألته المهلة .
(٣) الأعراف آية ١٤ . وأنظرنى : أخرنى . (٤) الحجر : آية ٣٧ ، ٣٨ .
(٥) الرجيم : الملعون المطرود من رحمته تعالى .

شبهاته . وإذا كانت الشبهات محصورة فى سبع ، عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع . ولا يجوز أن تعدوَ شبهات فرق الزيغ والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات ، وتباينت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور ، وترجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق ، وإلى الجنوح[1] إلى الهوى فى مقابلة النص .

هذا ، ومن جادل نوحاً ، وهوداً ، وصالحاً ، وإبراهيم ، ولوطاً ، وشعيباً ، وموسى ، وعيسى ، ومحمداً ؛ صلوات الله عليهم أجمعين ، كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول فى إظهار شبهاته . وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم ، وجحد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم ، إذ لا فرق بين قولهم (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا[2]) وبين قوله : (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً[3]) وعن هذا صار مفصل الخلاف ، ومحز[4] الافتراق ما هو فى قوله تعالى : (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَرًا رَسُولاً[5]) فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى ، كما قال المتقدم فى الأول : (مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِى مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ[6]) وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم : (أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا الَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِينُ[7]) وكذلك لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم لوجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين (كَذٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ[8]) (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ[9]) .

---

(١) الجنوح : الميل والإقبال .

(٢) التغابن آية ٦ .

(٣) الإسراء آية ٦٠ .

(٤) محز : أصل الحز القطع ، والمحز آلة القطع .

(٥) الإسراء آية ٩٤ .

(٦) الأعراف آية ١٢ .

(٧) الزخرف آية ٥٢ .

(٨) البقرة آية ١١٨ .

(٩) يونس آية ٧٤ .

فاللعين الأول لما حكم العقل على من لا يحكم عليه العقل ، لزمه أن يجرى حكم الخالق فى الخلق ، أو حكم الخلق فى الخالق . والأول غلو[١] ، والثانى تقصير .

فثار من الشبهة الأولى مذاهب : الحلولية ، والتناسخية[٢] ، والمشبهة ، والغلاة من الروافض ، حيث غلوا فى حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الإله .

وثار من الشبهة الثانية مذاهب : القدرية ، والجبرية ، والمجسمة ، حيث قصروا فى وصفه تعالى حتى وصفوه بصفات المخلوقين .

فالمعتزلة مشبهة الأفعال ، والمشبهة حلولية الصفات ، وكل واحد منهم أعور بأى عينيه شاء ، فإن من قال : إنما يحسن منه ما يحسن منا ، ويقبح منه ما يقبح منا ، فقد شبه الخالق بالخلق ؛ ومن قال : يوصف البارى تعالى بما يوصف به الخلق ، أو يوصف الخلق بما يوصف به البارى تعالى ، فقد اعتزل عن الحق . وسِنْخ[٣] القَدَرية طلب العلة فى كل شىء ، وذاك من سِنْخِ اللعين الأول ؛ إذ طلب العلة فى الخلق أولا ، والحكمة فى التكليف ثانياً ، والفائدة فى تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً . وعنه نشأ مذهب الخوارج ، إذ لا فرق بين قولهم : لا حكم إلا الله ولا نحكم الرجال ، وبين قوله : لا أسجد إلا لك ، (أَأَسْجُدُ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمإٍ مَسْنُونٍ[٤]) وبالجملة « كلا طرفى قصد الأمور ذميم » فالمعتزلة غلوا فى التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفى الصفات . والمشبهة قصروا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام . والروافض غلوا فى النبوة والإمامة حتى وصلوا إلى الحلول . والخوارج قصروا حتى نفوا تحكيم الرجال .

وأنت ترى ــ إذا نظرت ــ أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين الأول ،

---

(١) الغلو : التشدد والتصلب حتى مجاوزة الحد .

(٢) التناسخية : هم الذين يعتقدون أن النفس الناطقة تنتقل من بدن إلى آخر .

(٣) السنخ : بالكسر ؛ الأصل .

(٤) الآية — قال لم أكن لأسجد لبشر خلقته من صلصال من حمإ مسنون — الحجر آية ٣٣ .
مسنون : متغير .

وتلك فى الأول مصدرها ، وهذه فى الآخرة مظهرها . وإليه أشار التنزيل فى قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ[١]﴾ .

وشبه النبى صلى الله عليه وسلم كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، فقال : « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هٰذِهِ الْأُمَّةِ » وقال : « الْمُشَبِّهَةُ يَهُودُ هٰذِهِ الْأُمَّةِ ، والرَّوَافِضُ نَصَارَاهَا » وقال عليه الصلاة والسلام جملة : « لَتَسْلُكُنَّ سُبُلَ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ[٢] ، وَالنَّعْلَ بِالنَّعْلِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ » .

المقدمة الرابعة

فى بيان أول شبهة وقعت فى الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها ، ومَنْ مَصْدَرُهَا ، وَمَنْ مَظْهِرُهَا .

وكما قررنا أن الشبهات التى وقعت فى آخر الزمان هى بعينها تلك الشبهات التى وقعت فى أول الزمان ، كذلك يمكن أن نقرر فى زمان كل نبيّ ودور صاحب كل ملة وشريعة : أن شبهات أمته فى آخر زمانه ؛ ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار والملحدين وأكثرها من المنافقين . وإن خفى علينا ذلك فى الأمم السالفة لتمادى الزمان ، فلم يخف فى هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقى زمن النبيّ عليه السلام ، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى ، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى ، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه ، والسؤال عنه ، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه .

اعتبر حديث ذى الخويصرة التميمى إذ قال : اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّكَ لَمْ تعدل ، حتى قال عليه الصلاة والسلام : « إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَمَنْ يَعْدِلُ ؟ » فعاود اللعين وقال :

---

(١) البقرة آية ١٦٨ .

(٢) القذة : بالضم ، ريش السهم . وتجمع على قذذ

« هٰذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللهِ تَعَالَى» . وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاة والسلام ، ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجيا ، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجيا . أو ليس ذلك قولا بتحسين العقل وتقبيحه ؟ وحكما بالهوى فى مقابلة النص ، واستكباراً على الأمر بقياس العقل ؟ حتى قال عليه الصلاة والسلام : «سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ[1] هٰذَا الرَّجُلِ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ[2] مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ . . . » الخبر بتمامه .

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحد إذ قالوا : (هَلْ لَنَا مِنْ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ[3]) وقولهم : (لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هٰهُنَا[4])وقولهم : (لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا[5]) فهل ذلك إلا تصريح بالقدر ؟ وقول طائفة من المشركين : (لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ[6]) وقول طائفة : (أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ أَطْعَمَهُ[7]) فهل هذا إلا تصريح بالجبر ؟

واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا فى ذات الله ، تفكرا فى جلاله ، وتصرفا فى أفعاله حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : (وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِى اللهِ وَهُوَ شَدِيدُ المِحَالِ[8]) فهذا ما كان فى زمانه عليه الصلاة والسلام وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه . والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون الكفر ، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض فى كل وقت على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبذور ، وظهرت منها الشبهات كالزروع .

وأما الاختلافات الواقعة فى حال مرضه عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته بين الصحابة رضى الله عنهم ، فهى اختلافات اجتهادية كما قيل ، كان غرضهم منها إقامة مراسم الشرع ، وإدامة مناهج الدين .

---

(١) الضئضىء : الجنس ، والأصل ، والمحتد ، يقال : فلان من ضئضىء صدق : أى من محتد صدق .

(٢) يمرق من الدين : يخرج منه .

(٣،٤،٥) آل عمران آية ١٥٤، ١٥٦ .

(٦) النحل آية ٣٥ .

(٧) يس آية ٤٧ .

(٨) الرعد آية ١٣ ، ومعنى المحال القوة والأخذ .

فأول تنازع وقع فى مرضه عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى بإسناده عن عبدالله بن عباس رضى الله عنه ، قال : «لَمَّا اشْتَدَّ بالنَّبِيِّ صلى اللهُ عليه وسلم مَرَضُهُ الَّذِى مَاتَ فِيهِ قَالَ : ائْتُونِى بِدَوَاةٍ وَقِرْطَاسٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدِى » فقال عمر رضى الله عنه : « إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم قَدْ غَلَبَهُ الوَجَعُ ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ » وكثر اللغط[1] ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « قُومُوا عَنِّى ، لا يَنْبَغِى عِنْدِى التَّنَازُعُ » قال ابن عباس : « الرَّزِيَّةُ كُلُّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ كِتَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم » .

* * *

الخلاف الثانى : فى مرضه أنه قال : « جَهِّزُوا جَيْشَ أُسَامَةَ ، لَعَنَ اللهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ » فقال قوم : يجب علينا امتثال أمره ، وأسامة قد برز من المدينة . وقال قوم : قد اشتد مرض النبى عليه الصلاة والسلام فلا تسع قلوبنا مفارقته ، والحالة هذه ، فنصبر حتى نبصر أى شىء يكون من أمره .

وإنما أوردت هذين التنازعين ، لأن المخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة فى أمر الدين ، وليس كذلك . وإنما كان الغرض كله : إقامة مراسم الشرع فى حال تزلزل القلوب ، وتسكين نائرة[2] الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور .

* * *

الخلاف الثالث : فى موته عليه السلام ، قال عمر بن الخطاب من قال : إن محمداً قد مات قتلته بسيفى هذا ؛ وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى عليه السلام ، وقال أبوبكر ابن أبى قحافة رضى الله عنه : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد إله

---

(١) اللغط : الصوت المبهم والجلبة .

(٢) نائرة الفتنة : نأرت فى الناس نائرة ، هاجت هائجة .

محمد فإن إله محمد حى لم يمت ولن يموت ، وقرأ قول الله سبحانه وتعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِى اللهُ الشَّاكِرِينَ[1]) فرجع القوم إلى قوله ؛ وقال عمر رضى الله عنه : « كأنى ما سمعت هذه الآية حتى قرأها أبو بكر » .

* * *

الخلاف الرابع : فى موضع دفنه عليه السلام ، أراد أهل مكة من المهاجرين رده إلى مكة لأنها مسقط رأسه ، ومأنس نفسه ، وموطئ قدمه ، وموطن أهله ، وموقع رحله ؛ وأراد أهل المدينة من الأنصار دفنه بالمدينة لأنها دار هجرته ، ومدار نصرته ؛ وأرادت جماعة نقله إلى بيت المقدس لأنه موضع دفن الأنبياء ، ومنه معراجه إلى السماء . ثم اتفقوا على دفنه بالمدينة لما روى عنه عليه الصلاة والسلام : « الأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ » .

* * *

الخلاف الخامس : فى الإمامة ، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ ما سل سيف فى الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة فى كل زمان. وقد سهل الله تعالى ذلك فى الصدر الأول، فاختلف المهاجرون والأنصار فيها،فقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادة الأنصارى ، فاستدركه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما فى الحال بأن حضرا سقيفة بنى ساعدة ، وقال عمر : كنت أزوِّر[2] فى نفسى كلاما فى الطريق ، فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم فقال أبو بكر : مه[3] يا عمر ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ما كنت أقدره فى نفسى كأنه يخبر عن غيب ، فقبل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدى إليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت الفتنة ،

---

(١) آل عمران آية ١٤٤ .

(٢) أزور كلاما : أحسن كلاما وأقومه وأتقنه . (٣) مه : اكفف .

إلا أن بيعة أبى بكر كانت فلتة[١] وقى الله المسلمين شرها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ، فأيما رجل بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فإنهما تَغِرَّةً[٢] يجب أن يقتلا .

وإنما سكتت الأنصار عن دعواهم لرواية أبى بكر عن النبى عليه السلام « الأئمة مِنْ قُرَيْش » وهذه البيعة هى التى جرت فى السقيفة ، ثم لما عاد إلى المسجد انثال[٣] الناس عليه وبايعوه عن رغبة ، سوى جماعة من بنى هاشم وأبى سفيان من بنى أمية .

وأمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه كان مشغولا بما أمره النبى صلى الله عليه وسلم من تجهيزه ودفنه وملازمة قبره من غير منازعة ولا مدافعة .

* * *

الخلاف السادس : فى أمر فدك[٤] والتوارث عن النبى عليه السلام ، ودعوى فاطمة عليها السلام وراثة تارة ، وتمليكا أخرى ، حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبى عليه السلام « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ » .

* * *

الخلاف السابع : فى قتال مانعى الزكاة ، فقال قوم : لا نقاتلهم قتال الكفرة .

وقال قوم : بل نقاتلهم ، حتى قال أبو بكر رضى الله عنه : لو منعونى عقالا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ، ومضى بنفسه إلى قتالهم ، ووافقه جماعة الصحابة بأسرهم . وقد أدى اجتهاد عمر رضى الله عنه فى أيام خلافته إلى رد السبايا والأموال إليهم ، وإطلاق المحبوسين منهم ، والإفراج عن أسراهم .

* * *

---

(١) فلتة : دون تدبر وتمهل .

(٢) تغرة : غرر بنفسه تغريرا ، وتغرة : عرضها للهلاك .

(٣) انثال عليه الناس : انصبوا عليه وتكاثروا حوله .

(٤) فدك : قرية شمال المدينة ، كانت لليهود ، ولما انهزم يهود خيبر خشى يهود فدك على أنفسهم فسلموا قريتهم للنبى عليه السلام دون قتال فكانت خالصة له ينفق منها على نفسه ، وعلى بعض المحتاجين من بنى هاشم .

الخلاف الثامن : فى تنصيص[١] أبى بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة ، فمن الناس من قال : قد وليت علينا فظاً غليظاً ، وارتفع الخلاف بقول أبى بكر : لو سألنى ربى يوم القيامة لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم .

وقد وقع فى زمانه اختلافات كثيرة فى مسائل ميراث الجد ، والإخوة ، والكلالة[٢]، وفى عقل[٣] الأصابع ، وديات الأسنان ، وحدود بعض الجرائم التى لم يرد فيها نص ، وإنما أهم أمورهم : الاشتغال بقتال الروم ، وغزو العجم . وفتح الله تعالى الفتوح على المسلمين ، وكثرت السبايا والغنائم ، وكانوا كلهم يصدرون عن رأى عمر رضى الله عنه ، وانتشرت الدعوة ، وظهرت الكلمة ، ودانت العرب ، ولانت العجم .

* * *

الخلاف التاسع : فى أمر الشورى واختلاف الآراء فيها . واتفقوا كلهم على بيعة عثمان رضى الله عنه ، وانتظم الأمر واستمرت الدعوة فى زمانه ، وكثرت الفتوح ، وامتلأ بيت المال ، وعاشر الخَلقَ على أحسن خُلُقٍ ، وعاملهم بأبسط يد ، غير أن أقاربه من بنى أمية قد ركبوا نهابر[٤] فركبته ، وجاروا فجير عليه ، ووقعت فى زمانه اختلافات كثيرة وأخذوا عليه أحداثاً كلها محالة[٥] على بنى أُمية .

منها : رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طريد رسول الله ؛ وبعد أن تشفع إلى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أيام خلافتهما فما أجاباه إلى ذلك ، ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخاً .

---

(١) انظر كلام أبى بكر فى هذا الموضوع ، جـ ١ ص ٨ من الكامل للمبرد ، ط مصطفى الحلبى .
(٢) من عدا الولد والوالد من الورثة ، أو: من مات ولا والد له ولا ولد .
(٣) العقل : مايدفع للمجنى عليه كتعويض لما أصابه .
(٤) نهابر : مهالك ، جمع نهبورة بضم النون فيهما .
(٥) محالة : محولة ، أى محمولة ومنسوبة .

ومنها نفيه أبا ذر إلى الربذة[1] ، وتزويجه مروان بن الحكم بنته ، وتسليمه خمس غنائم أفريقية له وقد بلغت مائتى ألف دينار .

ومنها : إيواؤه عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، وكان رضيعه بعد أن أهدر النبى عليه الصلاة والسلام دمه ، وتوليته إياه مصر بأعمالها ، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث فيها ما أحدث . إلى غير ذلك مما نقموا عليه ، وكان أمراء جنوده : معاوية ابن أبى سفيان عامل الشام ، وسعد بن أبى وقاص عامل الكوفة ، وبعده الوليد بن عقبة ، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن عامر عامل البصرة ، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح عامل مصر . وكلهم خذلوه ورفضوه حتى أتى قدَرُه عليه ، وقتل مظلوماً فى داره ، وثارت الفتنة من الظلم الذى جرى عليه ، ولم تسكن بعد .

* * *

الخلاف العاشر : فى زمان أمير المؤمنين على رضى الله عنه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له . فأوله : خروج طلحة والزبير إلى مكة . ثم حمل عائشة إلى البصرة ، ثم نصب القتال معه . ويعرف ذلك بحرب الجمل . والحق أنهما رجعا وتابا ، إذ ذكّرَهما أمرا فتذكراه . فأما الزبير فقتله ابن جرموز بقوس وقت الانصراف ، وهو فى النار لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ » . وأما طلحة فرماه مروان ابن الحكم بسهم وقت الإعراض[2] نخر ميتاً . وأما عائشة رضى الله عنها فكانت محمولة على ما فعلت ، ثم تابت بعد ذلك ورجعت . والخلاف بينه وبين معاوية ، وحرب صفين ، ومخالفة الخوارج ، وحمله على التحكيم ، ومغادرة عمرو بن العاص أبا موسى الأشعرى ، وبقاء الخلاف إلى وقت وفاته مشهور . وكذلك الخلاف بينه وبين الشراة[3]

---

(١) الربذة : من قرى المدينة .

(٢) وقت الإعراض : وقت أن أعرض عن القتال ، أى كف واعتزل الحرب .

(٣) الشراة : الخوارج ، الواحد شار ؛ سموا بذلك لقولهم شرينا أنفسنا فى طاعة الله ، فهو من شرى يشرى كرمى يرمى ، فهو شار وجمعه شراة بخلاف شرى كفرح . فإن اسم فاعله شر ، وهو لايجمع على شراة . قيل : ويجوز أن يكون من المشاراة أى المجادلة .

المـارقين بالنهروان[1] عقداً وقولا ، ونصب القتال معه فعلا ظاهراً معروف ، وبالجملة كان على رضى الله عنه مع الحق ، والحق معه . وظهر فى زمانه الخوارج[2] عليه مثل الأشعث بن قيس ، ومسعود بن فدكى التميمى ، وزيد بن حصين الطائى وغيرهم . وكذلك ظهر فى زمانه الغلاة فى حقه مثل عبد الله بن سبإ وجماعة معه . ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة ، وصدق فيه قول النبي صلّى الله عليه وسلّم : « يَهلِكَ فِيهِ اُثْنَانِ: مُحِبٌّ غَالٍ وَمُبْغِضٌ قَالٍ » .

وانقسمت الاختلافات بعده إلى قسمين : أحدهما الاختلاف فى الإمامة . والثانى : الاختلاف فى الأصول .

* * *

والاختلاف فى الإمامة على وجهين :

أحدهما : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار .

والثانى : القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين .

فمن قال إن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار ؛ قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة ، أو جماعة معتبرة من الأمة : إما مطلقاً ، وإما بشرط أن يكون قرشياً ؛ على مذهب قوم . وبشرط أن يكون هاشمياً ؛ على مذهب قوم . إلى شرائط أخرى كما سيأتى .

ومن قال بالأول ، قال بإمامة معاوية وأولاده ، وبعدهم بخلافة مروان وأولاده .

والخوارج اجتمعوا فى كل زمان على واحد منهم بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ، ويجرى على سنن العدل فى معاملاتهم ، وإلا خذلوه وخلعوه ، وربما قتلوه .

ومن قالوا إن الإمامة تثبت بالنص ، اختلفوا بعد على رضى الله عنه ، فمنهم من قال

---

(١) النهروان : بفتح النون وتثليث الراء ، وبضمها : عدة قرى بين واسط وبغداد بالعراق .
(٢) سيأتى الـكلام على الخوارج فى موضعه .

إنه نص على ابنه محمد بن الحنفية ، وهؤلاء هم الكيسانية ، ثم اختلفوا بعده ، فمنهم من قال إنه لم يمت ، ويرجع فيملأ الأرض عدلا ، ومنهم من قال إنه مات ، وانتقلت الإمامة بعده إلى ابنه أبى هاشم ، وافترق هؤلاء ، فمنهم من قال الإمامة بقيت فى عقبه وصية بعد وصية ، ومنهم من قال إنها انتقلت إلى غيره ، واختلفوا فى ذلك الغير ، فمنهم من قال هو بنان بن سمعان النهدى ، ومنهم من قال هو على بن عبد الله بن عباس ، ومنهم من قال هو عبد الله بن حرب الكندى ، ومنهم من قال هو عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وهؤلاء كلهم يقولون إن الدين طاعة رجل ، ويتأولون أحكام الشرع كلها على شخص معين كما ستأتى مذاهبهم .

وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية فقال بالنص على الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وقال : لا إمامة فى الأخوين إلا الحسن والحسين رضى الله عنهما . ثم اختلفوا ، فمنهم من أجرى الإمامة فى أولاد الحسن ، فقال بعده بإمامة ابنه الحسن ، ثم ابنه عبد الله ، ثم ابنه محمد ، ثم أخيه إبراهيم الإمامين ، وقد خرجا فى أيام المنصور فقتلا فى أيامه . ومن هؤلاء من يقول برجعة محمد الإمام ، ومنهم من أجرى الوصية فى أولاد الحسين وقال بعده بإمامة ابنه على بن الحسين زين العابدين نصاً عليه . ثم اختلفوا بعده ، فقالت الزيدية بإمامة ابنه زيد . ومذهبهم: أن كل فاطمى خرج، وهو عالم ، زاهد ، شجاع، سخى ، كان إماماً واجب الاتباع ، وجوزوا رجوع الإمامة إلى أولاد الحسن . ثم منهم من وقف وقال بالرجعة ، ومنهم من ساق وقال بإمامة كل مَنْ هذا حاله فى كل زمان ، وسيأتى فيما بعد تفصيل مذاهبهم .

وأما الإمامية فقالوا بإمامة محمد بن على الباقر نصاً عليه ، ثم بإمامة جعفر بن محمد الصادق وصية إليه ، ثم اختلفوا بعده فى أولاده : من المنصوص عليه ؟ وهم خمسة : محمد ، وإسماعيل ، وعبد الله ، وموسى ، وعلى . فمنهم من قال بإمامة محمد وهم العمارية ، ومنهم من قال بإمامة إسماعيل وأنكر موته فى حياة أبيه وهم المباركية ، ومن هؤلاء من

وقف عليه وقال برجعته ، ومنهم من ساق الإمامة فى أولاده نصاً بعد نص إلى يومنا هذا ، وهم الإسماعيلية ، ومنهم من قال بإمامة عبد الله الأفطح ، وقال برجعته بعد موته لأنه مات ولم يعقب[1] ، ومنهم من قال بإمامة موسى نصاً عليه إذ قال والده : سابعكم قائمكم ، ألا وهو سَمِيُّ صاحب التوراة . ثم هؤلاء اختلفوا ، فمنهم من اقتصر عليه وقال برجعته ؛ إذ قال لم يمت هو ، ومنهم من توقف فى موته وهم الممطورة ، ومنهم من قطع بموته ، وساق الإمامة إلى ابنه على بن موسى الرضا ، وهم القطعية . ثم هؤلاء اختلفوا فى كل ولد بعده ، فالاثنا عشرية ساقوا الإمامة من على الرضا إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه على ، ثم إلى ابنه الحسن ، ثم إلى ابنه محمد القائم المنتظر الثانى عشر ، وقالوا : هو حى لم يمت ، ويرجع فيملأ الدنيا عدلا ، كما ملئت جوراً . وغيرهم ساقوا الإمامة إلى الحسن العسكرى ، ثم قالوا بإمامة أخيه جعفر ، وقالوا بالتوقف عليه ، أو قالوا بالشك فى حال محمد ، ولهم خبط[2] طويل فى سوق الإمامة ، والتوقف ، والقول بالرجعة بعد الموت ، والقول بالغيبة ، ثم بالرجعة بعد الغيبة .

فهذه جملة الاختلافات فى الإمامة ، وسيأتى تفصيل ذلك عند ذكر المذاهب .

وأما الاختلافات فى الأصول فحدثت فى آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهنى ، وغيلان الدمشقى ، ويونس الأسوارى فى القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر ، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغَزّال ، وكان تلميذ الحسن البصرى ، وتلمذ له عمرو بن عبيد ، وزاد عليه فى مسائل القدر ، وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام بنى أمية ، ثم والى المنصور وقال بإمامته ، ومدحه المنصور يوماً فقال : نثرت الحب للناس فلقطوا غير عمرو بن عبيد .

والوعيدية من الخوارج ، والمرجئة من الجبرية .

والقدرية ابتدءوا بدعتهم فى زمان الحسن ، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه

---

(١) لم يعقب : لم يترك ولداً .

(٢) حقيقة الخبط : الضرب على غير اتساق .

بالقول منه بالمنزلة بين المنزلتين . فسمى هو وأصحابه معتزلة ، وقد تلمذ له زيد بن على وأخذ الأصول فلذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة . ومن رفض زيد بن على لأنه خالف مذهب آبائه فى الأصول ، وفى التبرِّى والتوَلّى ؛ وهم من أهل الكوفة ؛ وكانوا جماعة، سموا رافضة . ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام ، وأفردتها فناً من فنون العلم ، وسمتها باسم الكلام ، إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها ، هى مسألة الكلام ، فسمى النوع باسمها ، وإما لمقابلتهم الفلاسفة فى تسميتهم فناً من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام مترادفان .

* * *

وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر ؛ وافق الفلاسفة فى أن البارى تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، وكذلك قادر بقدرة ، وقدرته ذاته ، وأبدع بدعاً فى الكلام ، والإرادة ، وأفعال العباد ، والقول بالقدر ، والآجال ، والأرزاق ، كما سيأتى فى حكاية مذهبه ، وجرت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات فى أحكام التشبيه ، وأبو يعقوب الشحام والآدمى صاحبا أبى الهذيل وافقاه فى ذلك كله .

ثم إبراهيم بن سيار النظام فى أيام المتعصم كان قد غلا فى تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع فى القدر والرفض ، وعن أصحابه بمسائل نذكرها ، ومن أصحابه محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران ، والفضل الحدثى ، وأحمد بن خابط ، ووافقه الأسوارى فى جميع ماذهب إليه من البدع ، وكذلك الإسكافية أصحاب أبى جعفر الإسكافى ، والجعفرية أصحاب الجعفر بن جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب .

ثم ظهرت بدع بشر بن ا عتمر ؛ من القول بالتولد والإفراط فيه والميل إلى الطبيعيين من الفلاسفة ، والقول بأن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، وإذا فعل ذلك فهو ظالم ، إلى غير ذلك مما تفرد به عن أصحابه .

وتلمذ له أبو موسى المردار راهب المعتزلة ، وانفرد عنه بإبطال إعجاز القرآن من جهة الفصاحة والبلاغة ، وفى أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف لقولهم بقدم القرآن ، وتلمذ له الجعفران ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد صاحبا المردار ، وأبو جعفر الإسكافى ، وعيسى بن الهيثم صاحبا جعفر بن حرب الأشج .

وممن بالغ فى القول بالقدر : هشام بن عمرو الفوطى ، والأصم من أصحابه ، وقدحا فى إمامة على رضى الله عنه بقولهما : إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم. والفوطى والأصم اتفقا على أن الله تعالى يستحيل أن يكون عالما بالأشياء قبل كونها ، ومنعا كون المعدوم شيئاً .

وأبو الحسين الخياط ، وأحمد بن على الشطوى صحبا عيسى الصوفى ، ثم لزما أبا مجالد .

وتلمذ الكعبى لأبى الحسين الخياط ، ومذهبه بعينه مذهبه ، وأما معمر بن عباد السلمى ، وثمامة بن أشرس النميرى ، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، فكانوا فى زمان واحد متقاربين فى الرأى والاعتقاد ، منفردين عن أصحابهم بمسائل نذكرها فى موضعها. والمتأخرون منهم أبو على الجُبّائى ، وابنه أبو هاشم ، والقاضى عبد الجبار ، وأبو الحسين البصرى ؛ قد لخصوا طرق أصحابهم ، وانفردوا عنهم بمسائل ستأتى .

أما رونق الكلام فابتداؤه من الخلفاء العباسيين : هارون ، والمأمون ، والمعتصم ، والواثق ، والمتوكل ؛ وانتهاؤه من الصاحب بن عباد وجماعة من الديالمة .

* * *

وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين ، مثل ضرار بن عمرو ، وحفص الفرد ، والحسين النجار ، ومن المتأخرين خالفوا الشيوخ فى مسائل ، ونبغ منهم جهم بن صفوان فى أيام نصر بن سيار ، وأظهر بدعته فى الجبر بترمذ[1] ، وقتله سالم بن أحوز المازنى فى آخر ملك بنى أمية بمرو[2] .

---

(١) ترمذ : قرية ببخارى .
(٢) مرو : بلد بفارس .

وكانت بين المعتزلة وبين السلف فى كل زمان اختلافات فى الصفات ، وكان السلف يناظرونهم عليها ، لا على قانون كلامى ، بل على قول إقناعى ، ويسمون الصفاتية ، فمن مثبت صفات البارى تعالى معانى قائمة بذاته ، ومن مشبه صفاته بصفات الخلق ، وكلهم يتعلقون بظواهر الكتاب والسنة ، ويناظرون المعتزلة فى قدم العالم على قول ظاهر وكان عبد الله بن سعيد الكلابى ، وأبو العباس القلانسى ، والحارث بن أسد المحاسبى أشبههم إتقاناً ، وأمتنهم كلاما ، وجرت مناظرة بين أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، وبين أستاذه أبى على الجبائى فى بعض مسائل التحسين والتقبيح ، فألزم الأشعرى أستاذه أموراً لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية ؛ فصار ذلك مذهبا منفرداً ، وقرر طريقته جماعة من المحققين مثل القاضى أبى بكر الباقلانى ، والأستاذ أبى إسحاق الاسفرائينى ، والأستاذ أبى بكر ابن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف .

ونبغ رجل متنمس[1] بالزهد من سجستان يقال له أبو عبد الله محمد بن كرّام ، قليل العلم ، قد قمش[2] من كل مذهب ضغثا[3] وأثبته فى كتابه . وروّجه على أغتام[4] غرجة ، وغور ، وسواد بلاد خراسان ، فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهبا ، وقد نصره محمود بن سبكتكين السلطان ، وصب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم ، وهو أقرب مذهب إلى مذهب الخوارج ، وهم مجسّمة ، وحاش غير محمد بن الهيصم فإنه مقارب .

---

(١) متستر .

(٢) قمش من كل مذهب : أخذ رذالته .

(٣) الضغث : الباطل ، والكلام المخلط الفاسد .

(٤) الذين لا يفصحون .

المقدمة الخامسة

فى السبب الذى أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب
وفيها إشارة إلى مناهج الحساب

لما كان مبنى الحساب على الحصر والاختصار ، وكان غرضى من تأليف هذا الكتاب حصر المذاهب مع الاختصار ؛ اخترت طريق الاستيفاء ترتيبا ، وقدرت أغراضى على مناهجه تقسيما وتبويبا . وأردت أن أبين كيفية طرق هذا العلم وكمية أقسامه؛ لئلا يظن بى أنى من حيث أنا فقيه ومتكلم ، أجنبى النظر فى مسالكه ومراسمه ، أعجمى القلم بمداركه ومعالمه ، فآثرت من طرق الحساب أحكمها وأحسنها ، وأقمت عليه من حجج البرهان أوضحها وأمتنها ، وقدرتها على علم العدد ، وكان الواضع الأول منه استمداد المدد ، فأقول : مراتب الحساب تبتدئ من واحد ، وتنتهى إلى سبع ، ولا تجاوزها ألبتة .

المرتبة الأولى : صدر الحساب وهو الموضوع الأول الذى يرد عليه التقسيم الأول ، وهو فرد لا زوج له باعتبار ، وجملة يقبل التقسيم والتفصيل باعتبار ، فمن حيث إنه فرد فهو لا يستدعى أختا تساويه فى الصورة والمدة ، ومن حيث هو جملة فهو قابل للتفصيل حتى ينقسم إلى قسمين ، وصورة المدة يجب أن تكون من الطرف إلى الطرف ، ويكتب تحتها حشواً ، مجملات التفاصيل ، ومرسلات التقدير والتقرير ، والنقل والتحويل ، وكليات وجوه المجموع ، وحكايات الإلحاق والموضوع ، ويكتب تحتها بارزاً من الطرف الأيسر كميات مبالغ المجموع .

* * *

المرتبة الثانية منها : الأصل ، وشكلها محقق ، وهو التقسيم الأول الذى ورد على المجموع الأول ، وهو زوج ليس بفرد . ويجب حصره فى قسمين لا يعدوان إلى ثالث .

وصورة المدة يجب أن تكون أقصر من الصدر بقليل ، إذ الجزء أقل من الكل . ويكتب تحتها حشوا ما يخصها من التوجيه ، والتنويع ، والتفصيل ، ولما أخت تساويها فى المدة وإن لم يجب أن تساويها فى المقدار .

* * *

المرتبة الثالثة من ذلك : الأصل ، وشكله محقق أيضاً ، وهو التقسيم الثانى الذى ورد على الموضوع الأول والثانى . وذلك لا يجوز أن ينقص عن قسمين . ولا يجوز أن يزيد على أربعة أقسام ، ومن جاوز من أهل الصنعة فقد أخطأ ، وما علم وضع الحساب . وسنذكر السبب فيه . وصورته ومدته أقصر من مدة منها الأصل بقليل ، وكذلك يكتب تحتها ما يليق بها حشواً وبارزاً .

* * *

المرتبة الرابعة منها : المطموس . وشكلها هكذا « ط » وذلك يجوز أن يجاوز الأربعة ، وأحسن الطرق أن يقتصر على الأقل ومدتها أقصر مما مضى .

* * *

المرتبة الخامسة من ذلك : الصغير ، وشكله هكذا « ص » وذلك يجوز إلى حيث ينتهى التقسيم والتبويب ، والمدة أقصر مما مضى .

* * *

المرتبة السادسة منها : المعوجّ ، وشكله هكذا « ، » وذلك أيضاً يجوز إلى حيث ينتهى التفصيل .

* * *

المرتبة السابعة ، من ذلك : المعقد ، وشكله هكذا « لد » ولكن يمد من الطرف إلى الطرف ، لا على أنه صدر الحساب ، بل من حيث إنه النهاية التى تشاكل البداية .

فهذه كيفية صور الحساب نقشاً ، وكمية أبوابها جملة ، ولكل قسم من الأبواب أخت تقابله ، وزوج يساويه فى المدة ولا يجوز إغفال ذلك بحال ، والحساب تاريخ وتوجيه .

والآن نذكر كمية هذه الصور ، وانحصار الأقسام فى سبع ، ولم صار العدد الأول فرداً لازوج له فى الصورة ؟ ولم انحصر منها الأصل فى قسمين لا يعدوان إلى ثالث ؟ ولم انحصر من ذلك الأصل فى أربعة أقسام ؟ ولم خرجت الأقسام الأخر عن الحصر ؟

فأقول : إن العقلاء الذين تكلموا فى علم العدد والحساب اختلفوا فى الواحد : أهو من العدد ، أم هو مبدأ العدد وليس داخلا فى العدد ؟ وهذا الاختلاف إنما ينشأ من اشتراك لفظ الواحد . فالواحد يطلق ويراد به ما يتركب منه العدد ؛ فإن الاثنين لا معنى لها إلا واحد مكرر أول تكرير ، وكذلك الثلاثة والأربعة ، ويطلق ويراد به مايحصل منه العدد ، أى هو علته ولا يدخل فى العدد ، أى لا يتركب منه العدد ، وقد تلازم الواحدية جميع الأعداد لا على أن العدد تركب منها ، بل كل موجود فهو فى جنسه أو نوعه ، أو شخصه واحد . يقال : إنسان واحد ، وشخص واحد ، وفى العدد كذلك ، فإن الثلاثة فى أنها ثلاثة واحدة . فالواحدية بالمعنى الأول داخلة فى العدد ، وبالمعنى الثانى علة للعدد ، وبالمعنى الثالث ملازمة للعدد ، وليس من الأقسام الثلاثة قسم يطلق على البارى تعالى معناه ، فهو واحد لا كالآحاد : أى هذه الوحدات ، والكثرة منه وجدت ، ويستحيل عليه الانقسام بوجه من وجوه القسمة .

وأكثر أصحاب العدد على أن الواحد لا يدخل فى العدد ، فالعدد مصدره الأول اثنان ، وهو ينقسم إلى زوج وفرد . فالفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة ، وما وراء الأربعة فهو مكرر كالخمسة فإنها مركبة من عدد وفرد ، وتسمى العدد الدائر ؛ والستة مركبة من فردين وتسمى العدد التام ، والسبعة مركبة من فرد وزوج ، وتسمى العدد الكامل ؛ والثمانية مركبة من زوجين وهى بداية أخرى ، وليس ذلك من غرضنا .

فصدر الحساب فى مقابلة الواحد الذى هو علة العدد ، وليس يدخل فيه . ولذلك هو فرد لا أخت له . ولما كان العدد مصدره من اثنين ، صار منها المحقق محصوراً فى قسمين . ولما كان العدد منقسماً إلى فرد وزوج ، صار من ذلك الأصل محصوراً فى أربعة . فإن الفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة وهى النهاية ، وما عداها مركب منها فكان البسائط العامة الكلية فى العدد : واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة وهى الكمال . وما زاد عليها فمركبات كلها ولاحصر لها ، فلذلك لا تنحصر الأبواب الأخر فى عدد معلوم ، بل تتناهى بما ينتهى به الحساب ، ثم تركيب العدد على المعدود ، وتقدير البسيط على المركب فمن عِلْم آخر . وسنذكر ذلك عند ذكرنا مذاهب قدماء الفلاسفة .

فإذا نجزت المقدمات على أوفى تقرير وأحسن تحرير ، شرعنا فى ذكر مقالات أهل العالم من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، لعله لا يشذ من أقسامها مذهب .

ونكتب تحت كل باب وقسم ما يليق به ذكراً ، حتى يعرف لمَ وضع ذلك اللفظ لذلك الباب . ونكتب تحت ذكر الفرقة المذكورة ما يعم أصنافها مذهباً واعتقاداً ، وتحت كل صنف ما خصه وانفرد به عن أصحابه .

ونستوفى أقسام الفرق الإسلامية ثلاثاً وسبعين فرقة ، ونقتصر فى أقسام الفرق الخارجية عن الملة الحنيفية على ما هو أشهر وأعرف أصلا وقاعدة ، فنقدم ما هو أولى بالتقديم ، ونؤخر ما هو أجدر بالتأخير .

وشرط الصناعة الحسابية أن يكتب بإزاء المحدود من الخطوط ما يكتب حشواً ، وشرط الصناعة الكتابية أن تترك الحواشى على الرسم المعهود عفواً . فراعيت شرط الصناعتين ، ومددت الأبواب على شرط الحساب ، وتركت الحواشى على رسم الكتاب ، وبالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مذاهب أهل العالم

من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل

من الفرق الإسلامية وغيرهم ممن له كتاب منزل محقق ، مثل : اليهود ، والنصارى، وممن له شبهة كتاب مثل : المجوس والمانوية ، وممن له حدود وأحكام دون كتاب مثل : الفلاسفة الأولى ، والدهرية ، وعبدة الكواكب والأوثان ، والبراهمة . نذكر أربابها وأصحابها ، وننقل مآخذها ومصادرها عن كتب طائفة طائفة ؛ على موجب اصطلاحاتها بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها .

ثم إن التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والإثبات هو قولنا : إن أهل العالم انقسموا من حيث المذاهب إلى : أهل الديانات ، وإلى أهل الأهواء . فإن الإنسان إذا اعتقد عقداً ، أو قال قولا ، فإما أن يكون فيه مستفيداً من غيره ، وإما مستبداً برأيه . فالمستفيد من غيره مسلم مطيع ، والدين هو الطاعة ، والمسلم المطيع هو المتدين ، والمستبد برأيه محدث مبتدع ؛ وفى الخبر عن النبي عليه السلام : « مَا شَقِيَ أمْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ ، وَلاَ سَعِدَ باسْتِبْدَادٍ بِرَأْيٍ » وربما يكون المستفيد من غيره مقلداً قد وجد مذهباً اتفاقياً ، بأن كان أبواه أو معلمه على اعتقاد باطل فيتقلده منه دون أن يتفكر فى حقه وباطله ، وصواب القول فيه وخطئه ؛ فحينئذ لا يكون مستفيداً ، لأنه ماحصل على فائدة وعلم ، ولا اتبع الأستاذ على بصيرة ويقين : (إلاَّ مَنْ شَهِدَ بالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ[١]) شرط عظيم فليعتبر .

وربما يكون المستبد برأيه مستنبطاً مما استفاده على شرط أن يعلم موضع الاستنباط

(١) الزخرف آية ٨٦ .

وكيفيته ، فحينئذ لا يكون مستبداً حقيقة ، لأنه حصل العلم بقوة تلك الفائدة : (لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ[1]) ركن عظيم ، فلا تغفل .

فالمستبدون بالرأى مطلقاً هم المنكرون للنبوات مثل الفلاسفة ، والصابئة ، والبراهمة ، وهم لا يقولون بشرائع وأحكام أمرية ، بل يضعون حدوداً عقلية حتى يمكنهم التعايش عليها .

والمستفيدون هم القائلون بالنبوات .

ومن كان قال بالأحكام الشرعية فقد قال بالحدود العقلية ، ولا ينعكس .



أرباب الديانات والملل

من المسلمين ، وأهل الكتاب ، وممن له شبهة كتاب

نتكلم ههنا فى معنى الدين ، والملة ، والشرعة ، والمنهاج والإسلام ، والحنيفية ، والسنة ، والجماعة . فإنها عبارات وردت فى التنزيل ، ولكل واحدة منها معنى يخصها ، وحقيقة توافقها لغة واصطلاحاً . وقد بينا معنى الدين أنه الطاعة والانقياد . وقد قال الله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ[2]) وقد يرد بمعنى الجزاء ، يقال « كما تدين تدان » ، أى كما تفعل تجازى . وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد ، قال تعالى : (ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ[3]) فالمتدين هو المسلم المطيع للقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد ، قال الله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً[4]) .

---

(١) النساء آية ٨٣ .
(٢) آل عمران آية ١٩ .
(٣) التوبة آية ٣٦ .
(٤) المائدة آية ٣ .

ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بنى جنسه فى إقامة معاشه ، والاستعداد لمعاده ؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون حتى يحفظ بالتمانع ما هو أهله ، ويحصل بالتعاون ما ليس له ؛ فصورة الاجتماع على هذه الهيئة هى الملة ، والطريق الخاص الذى يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج ، والشرعة ، والسُّنة : والاتفاق على تلك السنة هى الجماعة . قال الله تعالى : (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً[1]) .

ولن يتصور وضع الملة ، وشرع الشرعة إلا بواضع شارع يكون مخصوصاً من عند الله بآيات تدل على صدقه ، وربما تكون الآية مضمنة فى نفس الدعوى ، وقد تكون ملازمة وربما تكون متأخرة .

ثم اعلم أن الملة الكبرى هى ملة إبراهيم الخليل عليه السلام ، وهى الحنيفية التى تقابل الصبوة[2] تقابل التضادّ ، وسنذكر كيفية ذلك إن شاء الله تعالى ، قال الله تعالى: (مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ[3]) .

والشريعة ابتدأت من نوح عليه السلام . قال الله تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنْ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً[4]) والحدود والأحكام ابتدأت من آدم ، وشيث ، وإدريس عليهم السلام ، وختمت الشرائع والملل والمناهج والسنن بأكملها وأتمها حسناً وجمالا بمحمد عليه السلام . قال الله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً[5]) .

وقد قيل : خص آدم بالأسماء ، وخص نوح بمعانى تلك الأسماء ، وخص إبراهيم

---

(١) المائدة آية ٤٨ .

(٢) الصبوة : المراد بها هنا الميل عن الحق .

(٣) الحج آية ٧٨ .

(٤) الشورى آية ١٣ .

(٥) المائدة آية ٣ .

بالجمع بينهما ، ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى ، صلوات الله عليهم أجمعين ، بالجمع بينهما على ملة أبيكم إبراهيم .

ثم كيفية التقرير الأول ، والتكميل بالتقرير الثانى بحيث يكون مصدقاً كل واحد ما بين يديه من الشرائع الماضية ، والسنن السالفة ؛ تقديراً للأمر على الخلق ، وتوفيقاً للدين على الفطرة . فمن خاصية النبوة : لا يشاركهم فيها غيرهم ، وقد قيل إن الله عزوجل أسس دينه على مثال خلقه ليستدل بخلقه على دينه ، وبدينه على خلقه .

الباب الأول

المسلمون

١ — قد ذكرنا معنى الإسلام ، ونفرق ههنا بينه وبين الإيمان والإحسان ، ونبين ما المبدأ ، وما الوسط ، وما الكمال بالخبر المعروف فى دعوة جبريل عليه السلام حيث جاء على صورة أعرابى وجلس حتى ألصق ركبته بركبة النبى صلى الله وسلم ، وقال : « يَا رَسُولَ اللهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ فَقَالَ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَنَّ رَسُولُ اللهِ . وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً . قَالَ : صَدَقْتَ . ثُمَّ قَالَ : مَا الإِيمَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ . وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثم قَالَ : مَا الإِحْسَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : هٰذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ » .

ففرق فى التفسير بين الإسلام والإيمان . والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهراً، ويشترك فيه المؤمن والمنافق . قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلٰكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا[1]) ففرق التنزيل بينهما .

---

(١) الحجرات آية ١٤ .

فإذا كان الإسلام بمعنى التسليم والانقياد ظاهراً موضع الاشتراك ، فهو المبدأ . ثم إذا كان الإخلاص معه بأن يصدق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويقر عقداً بأن القدر خيره وشره من الله تعالى ؛ بمعنى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ كان مؤمناً حقاً ، ثم إذا جمع بين الإسلام والتصديق ، وقرن المجاهدة بالمشاهدة ، وصار غيبه شهادة ؛ فهو الكمال ، فكان الإسلام مبدأ ، والإيمان وسطاً ، والإحسان كمالا ، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين : الناجى والهالك .

وقد يرد الإسلام وقرينه الإحسان ، قال الله تعالى : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ[1]) وعليه يحمل قوله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيناً[2]) وقوله : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلَامُ[3]) وقوله : (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ[4]) وقوله : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ[5]) وعلى هذا خص الإسلام بالفرقة الناجية ، والله أعلم .

٢ — أهل الأصول المختلفون فى التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والسمع ، والعقل .

نتكلم ههنا فى معنى الأصول والفروع ، وسائر الكلمات .

قال بعض المتكلمين : الأصول : معرفة البارى تعالى بوحدانيته وصفاته ، ومعرفة الرسل بآياتهم وبيناتهم ، وبالجملة : كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهى من الأصول . ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسما إلى معرفة وطاعة ، والمعرفة أصل والطاعة فرع ، فمن تكلم فى المعرفة والتوحيد كان أصوليا ، ومن تكلم فى الطاعة والشريعة كان فروعياً ، فالأصول هو موضوع علم الكلام ، والفروع هو موضوع علم الفقه . وقال

---

(١) البقرة آية ١١٢ .
(٢) المائدة آية ٣ .
(٣) آل عمران آية ١٩ .
(٤) البقرة آية ١٣١ .
(٥) البقرة آية ١٣٢ .

بعض العقلاء : كل ما هو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال ؛ فهو من الأصول وكل ما هو مظنون ويتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع .

وأما التوحيد فقد قال أهل السنة ، وجميع الصفاتية : إن الله تعالى واحد فى ذاته لا قسيم له ، وواحد فى صفاته الأزلية لا نظير له ، وواحد فى أفعاله لا شريك له .

وقال أهل العدل : إن الله تعالى واحد فى ذاته ، لا قسمة ولا صفة له ، وواحد فى أفعاله ؛ لا شريك له ، فلا قديم غير ذاته ، ولا قسيم له فى أفعاله ، ومحال وجود قديمين ، ومقدور بين قادرين ، وذلك هو التوحيد .

وأما العدل فعلى مذهب أهل السنة أن الله تعالى عدلٌ فى أفعاله ، بمعنى أنه متصرف فى مُلكه ومِلكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . فالعدل : وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف فى الملك على مقتضى المشيئة والعلم ، والظلم بضده ، فلا يتصور منه جور فى الحكم وظلم فى التصرف ، وعلى مذهب أهل الاعتزال : العدل ما يقتضيه العقل من الحكمة ؛ وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة .

وأما الوعد والوعيد فقد قال أهل السنة : الوعد والوعيد كلامه الأزلى ، وعَد على ما أمر ، وأوعد على مانهى ، فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده ، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده ، فلا يجب عليه شيء من قضية العقل .

وقال أهل العدل : لا كلام فى الأزل ، وإنما أمرَ ونهى ، وَوَعَد وأوعد بكلام محدَث ، فمن نجا فبفعله استحق الثواب ، ومن خسر فبفعله استوجب العقاب ، والعقل من حيث الحكمة يقتضى ذلك .

وأما السمع والعقل ؛ فقد قال أهل السنة : الواجبات كلها بالسمع ، والمعارف كلها بالعقل . فالعقل لا يحسن ولا يقبح ، ولا يقتضى ولا يوجب ، والسمع لا يعرّف ، أى لا يوجد المعرفة ، بل يوجب .

وقال أهل العدل : المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للْحَسَن والقبيح .

فهذه القواعد هى المسائل التى تكلم فيها أهل الأصول وسنذكر مذهب كل طائفة مفصلا إن شاء الله تعالى ، ولكل علم موضوع ومسائل نذكرها بأقصى الإمكان إن شاء الله تعالى .

٣ — المعتزلة وغيرهم من الجبرية ، والصفاتية ، والمختلطة منهم .

الفريقان من المعتزلة والصفاتية متقابلان تقابل التضادّ ، وكذلك القدَرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعة والخوارج ، وهذا التضادّ بين كل فريق وفريق كان حاصلا فى كل زمان ، ولكل فرقة مقالة على حيالها ، وكتب صنفوها ، ودولة عاونتهم ، وصولة طاوعتهم .

الفصل الأول

المعتزلة

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقَّبون بالقَدَرية ، والعدلية ، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركا ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقَدَر خيره وشره من الله تعالى ، احترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقا عليه لقول النبى عليه السلام « القَدَرِية مَجُوسُ هٰذِهِ الْامّةِ » وكانت الصفاتية تعارضهم بالاتفاق ، على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضادّ ؛ فكيف يطلق لفظ الضد على الضد ؟ وقد قال النبى عليه السلام : « القَدَرِيةُ خُصَماءُ اللهِ فى القَدَرِ » والخصومة فى القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم . والذى يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد :

القول بأن الله تعالى قديم ، والقدم أخص وصف ذاته . ونفوا الصفات القديمة[1] أصلا، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حى بذاته ؛ لا بعلم وقدرة وحياة . هى صفات قديمة ، ومعان قائمة به ؛ لأنه لو شاركته الصفات فى القدم الذى هو أخص الوصف

---

(١) الكلام فى صفات الله نفياً وإثباتاً من الموضوعات التى شغلت بعض المفكرين من أهل الديانات الأخرى السابقة على الإسلام . فنجد البيرونى يحكى عن الهنود فيقول « ص ١٣ » (العالم بذاته سرمداً إذ العلم الطارئ يكون لما لم يكن بمعلوم ، وليس الجهل بمتجه عليه فى وقت ما ، أو حال . ثم يقول السائل بعد ذلك : فهل له من الصفات غير ما ذكرت ؟ ويقول المجيب : له العلو التام فى القدرة لا المكان ، فإنه يجل عن التمكن ، وهو الخير المحض التام الذى يشتاقه كل موجود ، وهو العلم الخالص عن دنس السهو والجهل . قال السائل . أفتصفه بالكلام أم لا ؟ قال المجيب : إذا كان عالما فهو لا محالة متكلم . قال السائل : فإن كان متكلما لأجل علمه ، فما الفرق بينه وبين العلماء والحكماء الذين تكلموا من أجل علومهم ؟ قال المجيب : الفرق بينهم هو الزمان ؛ فإنهم تعلموا فيه وتكلموا بعد أن لم يكونوا عالمين ولا متكلمين ، ونقلوا بالكلام علومهم إلى غيرهم ، فكلامهم وإفادتهم فى زمان ، وإذ ليس للأمور الإلهية بالزمان اتصال فالله سبحانه عالم متكلم فى الأزل . قال السائل : فمن أين له هذا العلم ؟ قال المجيب : علمه على حاله فى الأزل وإذ لم يجهل قط فذاته عالمة لم تكتسب علماً لم يكن له) .

(ويختلف كلام الهند فى معنى الفعل . فمن أضافه إليه — أى إلى الله — كان من جهة السبب الأعم ، لأن قوام الفاعلين إذا كان به كان هو سبب فعلهم ، فهو فعله بوساطتهم . ومن أضافه إلى غيره فمن جهة الوجود الأدنى . وفى كتاب سانك ؛ قال الناسك : هل اختلف فى الفعل والفاعل أم لا ؟ قال الحكيم : قد قال قوم إن النفس غير فاعلة ، والمادة غير حية . فالله المستغنى هو الذى يجمع بينهما ويفرق . فهو الفاعل ، والفعل واقع من جهته بتحريكهما كما يحرك الحى القادر الموات العاجز . وقال آخرون : إن اجتماعهما بالطباع ، فهكذا جرت العادة فى كل ناشئ بال . وقال آخرون : الفاعل هو النفس . وقال آخرون : الفاعل هو الزمان ، فإن العالم مربوط به رباط الشاة بحبل مشدود بها حتى تكون حركتها بحسب انجذابه واسترخائه) .

قال البيرونى (وكل هذه الآراء منحرفة عن الصواب ، وإنما الحق فيه أن الفعل كله للمادة ، لأنها هى التى تربط وتردد فى الصور وتخلى ، فهى الفاعلة وسائر ما تحتها أعوان لها على إكمال الفعل ، ولخلو النفس عن القوى المختلفة هى غير فاعلة ، فهذا قول خواصهم فى الله تعالى ويسمونه [ايشفر] ، أى المستغنى الجواد الذى يعطى ولا يأخذ ، لأنهم رأوا وحدته هى المحضة ووحدة ما سواه بوجه من الوجوه متكثرة ، ورأوا وجوده حقيقياً لأن قوام الموجودات به ، ولا يمتنع توهم ليس فيها مع أيس فيه ، كما يمتنع توهم ليس فيه مع أيس فيها) .

وقد أورد الشهرستانى آراء فلاسفة اليونان فى الذات والصفات . فمن ذلك قول أنبا دقليس وهو « إن البارى تعالى يعلم هويته فقط ؛ وهو العلم المحض ، وهو الإرادة المحضة ، وهو الجواد ، والعزة ، والقدرة ، والعدل ، والخير والحق ؛ لا أن هناك قوى مسماة بهذه الأسماء ، بل هى : هو ، وهو : هذه كلها » .

لشاركته فى الإلهية . واتفقوا على أن كلامه محدَث مخلوق فى محل ، وهو حرف وصوت كتب أمثاله فى المصاحف حكايات عنه . فإن ما وجد فى المحل عرَض قد فنى فى الحال . واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معانى قائمة بذاته ، ولكن اختلفوا فى وجوه وجودها ، ومحامل معانيها كما سيأتى ، واتفقوا على نفى رؤية الله تعالى بالأبصار فى دار القرار ، ونفى التشبيه عنه من كل وجه : جهة ، ومكانا ، وصورة ، وجسما ، وتحيزاً ، وانتقالا ، وزَوَالا ، وَتغيراً ، وتأثراً ، وَأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها ، وسموا هذا النمط : توحيداً .

واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا فى الدار الآخرة ، والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر ومعصية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما ، كما لو خلق العدل كان عادلا .

واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد . وأما الأصلح واللطف ففى وجوبه عندهم خلاف . وسمَّوا هذا النمط : عدلا .

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة ، استحق الثواب والعوض . والتفضل معنى آخر وراء الثواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود فى النار ، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار ، وسموا هذا النمط : وعداً ووعيداً .

واتفقوا على أن أصول المعرفة ، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع . والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل . واعتناق الحسَن ، واجتناب القبيح واجب كذلك . وورود التكاليف ألطاف للبارى تعالى ، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحاناً واختباراً (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ[1]) .

---

(١) الأنفال آية ٤٢ .

واختلفوا فى الإمامة ، والقول فيها نصا ، واختياراً ، كما سيأتى عند مقالة كل طائفة .

والآن نذكر ما يختص بطائفة طائفة من المقالة التى تميزت بها عن أصحابها .

١ — الواصِليَّة

أصحاب أبى حُذَيْفَةَ واصل بن عطاء الغَزَّال[١] الألثغ ، كان تلميذاً للحسن البصرى ، يقرأ عليه العلوم والأخبار . وكانا فى أيام عبد الملك بن مروان ، وهشام بن عبد الملك . وبالمغرب الآن منهم شرذمة قليلة فى بلد إدريس بن عبد الله الحسنى الذى خرج بالمغرب فى أيام أبى جعفر المنصور .

ويقال لهم الواصلية ، واعتزالهم يدور على أربع قواعد :

القاعدة الأولى : القول بنفى صفات البارى تعالى ؛ من العلم والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، وكانت هذه المقالة فى بدئها غير نضيجة[٢] . وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتفاق عَلَى استحالة وجود إلهين قديمين أزليين ، قال : ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين .

وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة ، وانتهى نظرهم فيها إلى ردّ جميع الصفات إلى كونه : عالما ، قادراً . ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما : اعتباران للذات القديمة كما قال الجُبَّائى ، أو حالان كما قال أبو هاشم .

وميل أبى الحسن البصرى إلى ردهما إلى صفة واحدة وهى العالمية ، وذلك عين مذهب الفلاسفة ، وسنذكر تفصيل ذلك .

وكان السلف يخالفهم فى ذلك إذ وجدوا الصفات مذكورة فى الكتاب والسنة .

---

(١) لقب بالغزال ، لأنه كان يلازم الغزالين ليعرف المتعففات من النساء فيجعل صدقته لهن ، الكامل للمبرد ص ٩٢١ ج ٣ ، وهو مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول (٨٠ — ١٣١ هـ) .

(٢) غير محكمة .

القاعدة الثانية : القول بالقدر : وإنما سلكوا فى ذلك مسلك معبد[١] الجهنى ؛ وغيلان الدمشقى[٢] ، وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة الصفات ، فقال إن البارى تعالى حكيم عادل ، لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم ، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر ، ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه . فالعبد هو الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، وهو المجازى عَلَى فعله. والرب تعالى أقدره عَلَى ذلك كله . وأفعال العباد محصورة فى الحركات ، والسكنات ، والاعتمادات والنظر ، والعلم . قال : ويستحيل أن يخاطب العبد بافعل وهو لا يمكنه أن يفعل ، ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل . ومن أنكره فقد أنكر الضرورة . واستدل بآيات على هذه الكلمات .

ورأيت رسالة نسبت إلى الحسن البصرى كتبها إلى عبد الملك بن مروان وقد سأله عن القول بالقدر والجبر ، فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية ، واستدل فيها بآيات من الكتاب ودلائل من العقل . ولعلها لواصل بن عطاء ، فما كان الحسن ممن يخالف السلف فى أن القدر خيره وشره من الله تعالى ، فإن هذه الكلمات كالمجمع عليها عندهم . والعجب أنه حمل هذا اللفظ الوارد فى الخبر على البلاء والعافية ، والشدة والرخاء ، والمرض والشفاء ، والموت والحياة ؛ إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى ، دون الخير والشر ، والحسن والقبيح الصادرين من اكتساب العباد ، ولذلك أورده جماعة من المعتزلة فى المقالات عن أصحابهم .

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين ، والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن

---

(١) ذكر بعض المؤرخين أن معبداً الجهنى المتوفى سنة ٨٠ هـ كان أول من تكلم فى الإسلام بالقدر ، وذكروا أنه أخذ ذلك عن نصرانى من الأساورة اسمه أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسوارى .

(٢) غيلان الدمشقى أخذ القول بنفى القدر عن معبد الجهنى ، وبالغ فى القول بنفى القدر . وقد هم عمر ابن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ هـ) بقتله لولا أن تراجع غيلان عن آرائه وأعلن توبته منها ، ولكنه عاد إلى الكلام عن نفى القدر وأسرف فى ذلك إسرافاً عظيماً فى أيام هشام بن عبد الملك الذى كان شديداً على القدرية ، وقد أظهر غيلان تمسكا شديداً بآرائه ، فأمر هشام بصلبه على باب دمشق .

البصرى[١] فقال : يا إمام الدين ، لقد ظهرت فى زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ؛ وهم وعيدية الخوارج . وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة . فكيف تحكم لنا فى ذلك اعتقاداً ؟

فتفكر الحسن فى ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ، ولا كافر مطلقاً ، بل هو فى منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة[٢] من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمى هو وأصحابه معتزلة .

ووجه تقريره أنه قال : إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمى المرء مؤمناً وهو اسم مدح . والفاسق لم يستجمع خصال الخير وما استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمناً ، وليس هو بكافر مطلقاً أيضاً ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار خالد فيها ، إذ ليس فى الآخرة إلا فريقان : فريق فى الجنة ، وفريق فى السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار .

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد[٣] بعد أن كان موافقاً له فى القدر ، وإنكار الصفات .

---

(١) توفى الحسن البصرى سنة ١١٠ هـ .

(٢) الأسطوانة : العمود أو السارية .

(٣) عمرو بن عبيد (٨٠ — ١٤٤ هـ) .

القاعدة الرابعة : قوله فى الفريقين من أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين إن أحدهما مخطىء لا بعينه . وكذلك قوله فى عثمان وقاتليه وخاذليه ، قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه ، وقد عرفت قوله فى الفاسق . وأقل درجات الفريقين أنه لا يقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين فلا يجوز قبول شهادة علىّ ، وطلحة والزبير عَلَى وباقة بقل ، وجوز أن يكون عثمان وعلىّ عَلَى الخطأ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة فى أعلام الصحابة ، وأئمة العترة .

ووافقه عمرو بن عبيد على مذهبه ، وزاد عليه فى تفسيق أحد الفريقين لا بعينه بأن قال : لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل على ورجل من عسكره ، أو طلحة والزبير لم تقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين وكونهما من أهل النار . وكان عمرو بن عبيد من رواة الحديث ، معروفا بالزهد ، وواصل مشهورا بالفضل والأدب عندهم .

٢ — الهُذَيْلية

أصحاب أبى الهذيل[١] حمدان بن الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها ، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل ، عن واصل ابن عطاء . ويقال أخذ واصل عن أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ويقال أخذه عن الحسن بن أبى الحسن البصرى ، وإنما انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الأولى : أن البارى[٢] تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، قادر بقدرة ، وقدرته ذاته . حى

(١) أبو الهذيل العلاف (١٣٥ — ٢٢٦ هـ) مولى عبد القيس ، وشيخ المعتزلة البصريين .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » لأبى الحسن الأشعرى ص ٤٨٢ ج ٢ (فقال شيخهم أبو الهذيل العلاف : إن علم البارى سبحانه هو هو ، وكذلك قدرته وسمعه وبصره وحكمته . وكذلك كان قوله فى سائر صفات ذاته ، وكان يزعم أنه إذا زعم أن البارئ عالم فقد ثبت علماً هو الله ، ونفى عن الله جهلا ، ودل على معلوم كان أو يكون ، وإذا قال إن البارئ قادر فقد ثبت قدرة هى الله ، ونفى عن الله =

بحياة ، وحياته ذاته . وإنما اقتبس هذا الرأى من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معانى قائمة بذاته ، بل هى ذاته ، وترجع إلى السلوب أو اللوازم كما سيأتى .

والفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا بعلم ، وبين قول القائل : عالم بعلم هو ذاته : أن الأول نفىُ الصفة ، والثانى إثبات ذات هو بعينه صفة . أو إثبات صفة هى بعينها ذات ، وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات ؛ فهى بعينها أقانيم النصارى ، أو أحوال[1] أبى هاشم .

= عجزاً ، ودل على مقدور يكون أو لا يكون ، وكان إذا قيل له : حدثنا عن علم الله سبحانه الذى هو الله ، أتزعم أنه قدرته ؟ أبى ذلك . فإذا قيل له : فهو غير قدرته ؟ أنكر ذلك . وكان إذا قيل : إذا قلت إن علم الله هو الله ، فقل إن الله تعالى علم ، ناقض ولم يقل إنه علم ، مع قوله إن علم الله هو الله) .

(وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاطاليس ، قال فى بعض كتبه : إن البارئ علم كله ، قدرة كله، حياة كله ، بصر كله . لحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو ، وقدرته هى هو) .

(وكان أبو الهذيل إذا قيل له : أتقول إن لله علماً ؟ قال : أقول إن له علماً هو هو ، وإنه عالم بعلم هو هو . وكذلك قوله فى سائر صفات الذات . فنفى أبو الهذيل العلم من حيث أوهم أنه أثبته ، وذلك أنه لم يثبت إلا البارئ فقط . وكان يقول : معنى أن الله عالم : معنى أنه قادر ، ومعنى أنه حى : أنه قادر . وهذا له لازم إذا كان لا يثبت للبارى صفات إلا هى هو ، ولا يثبت إلا البارئ فقط) (وكان إذا قيل له : فلم اختلفت الصفات فقيل عالم ، وقيل قادر ، وقيل حى ؟ قال : لاختلاف المعلوم والمقدور) انظر ص ٤٨٦ ج ٢ من « مقالات الإسلاميين » .

(١) فى « الفرق بين الفرق » ص ١١٧ (... فأثبت الحال فى ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذى يكون موصوفاً لنفسه ، فاستحق ذلك الوصف لحال كان عليها .

الثانى : الموصوف بالشىء لمعنى صار مختصا بذلك المعنى لحال .

الثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى ، فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحال) .

ثم إنه لايقول فى الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ولا محدثة ، ولا معلومة ولا مجهولة .

وزعم أن أحوال البارى عز وجل فى معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله فى مقدوراته لا نهاية لها كما أن مقدوراته لا نهاية لها .

(وقالوا له : هل أحوال البارى من عمل غيره أم هى هو ؟ فأجاب : بأنها لا هى هو ولا غيره . فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قولهم فى صفات الله عزوجل فى الأزل إنها لا هى هو ولا غيره ؟) . وانظر ما أورده الشهرستانى عند الكلام على الجبائية والبهشمية .

الثانية : أنه أثبت[1] إرادات لا محل لها ، يكون البارى تعالى مريداً بها . وهو أول من أحدث هذه المقالة ، وتابعه عليها المتأخرون .

الثالثة : قال فى كلام البارى تعالى إن بعضه لا فى محل وهو قوله « كن » ، وبعضه فى محل كالأمر ، والنهى ، والخبر ، والاستخبار . وكان أمر التكوين عنده غير أمر التكليف .

الرابعة : قوله فى القدر مثل ما قاله أصحابه ، إلا أنه قَدَرى الأولى، جبرىّ الآخرة . فإن مذهبه فى حركات أهل الخلدين فى الآخرة أنها كلها ضرورية لا قدرة للعباد عليها . وكلها مخلوقة للبارى تعالى ، إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها .

الخامسة : قوله إن حركات أهل الخلدين تنقطع ، وأنهم يصيرون إلى سكون دائم خموداً ، وتجتمع اللذات فى ذلك السكون لأهل الجنة ، وتجتمع الآلام فى ذلك السكون لأهل النار . وهذا قريب من مذهب جهم ، إذ حكم بفناء الجنة والنار . وإنما التزم أبو الهذيل هذا المذهب لأنه لما ألزم فى مسألة حدوث العالم : أن الحوادث التى لا أول

---

(١) قال الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٨٩ ج ١ : (أصحاب أبى الهذيل يزعمون أن إرادة الله غير مراده وغير أمره ، وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ، بل هى مع قوله لها كونى خلق لها ، وإرادته للإيمان ليست بخلق له وهى غير الأمر به ، وإرادة الله قائمة لا فى مكان) .

وفى المصدر السابق ص ٥١٢ ج ٢ (ولم يقل أحد إن الخلق إرادة وقول ، غير أبى الهذيل) ، وفى ص ٥١٠ ج ١ (وقال أبو الهذيل : إرادة الله سبحانه لكون الشىء هى غير الشىء المكون ، وهى توجد لا فى مكان ، وإرادته للإيمان غيره وغير الأمر به وهى مخلوقة . ولم يجعل الإرادة أمراً ولا حكماً ولا خبراً . وإلى هذا القول كان يذهب محمد بن عبدالوهاب الجبائى ، إلا أن أبا الهذيل كان يزعم أن الإرادة لتكوين الشىء والقول له كن خلق للشىء ، وكان الجبائى يقول إن الإرادة لتكوين الشىء هى غيره وليست بخلق له ، ولا جائز أن يقول الله سبحانه للشىء كن . وكان يزعم أن الخلق هو المخلوق ، وكان أبو الهذيل لا يثبت الخلق مخلوقاً .

وفى صفحة ٥١١ ج ٢ (وكان أبو الهذيل يقول إن الخلق الذى هو إرادة وقول ، لا يقال إنه مخلوق إلا على المجاز ، وخلق الله سبحانه للشىء مؤلفاً الذى هو تأليف ، وخلقه للشىء ملوناً الذى لون ، وخلقه للشىء طويلا الذى هو طول مخلوق فى الحقيقة) .

لها كالحوادث التى لا آخر لها ، إذ كل واحدة لا تتناهى ؛ قال : إنى لا أقول بحركات لاتتناهى آخراً ، كما لا أقول بحركات لاتتناهي أولا ، بل يصيرون إلى سكون دائم . وكأنه ظن أن ما لزمه فى الحركة لا يلزمه فى السكون .

السادسة : قوله فى الاستطاعة إنها عرض من الأعراض غير السلامة والصحة ، وفرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة ، فالاستطاعة معها فى حال الفعل . وجوز ذلك فى أفعال الجوارح وقال بتقدمها فيفعل بها فى الحال الأولى وإن لم يوجد الفعل إلا فى الحال الثانية ، قال « فحال يفعل » غير « حال فعل » ثم ما تولد من فعل العبد فهو فعله ، غير اللون والطعم والرائحة وكل ما لا يعرف كيفيته . وقال فى الإدراك والعلم الحادثين فى غيره عند إسماعه وتعليمه : إن الله تعالى يبدعهما فيه ، وليسا من أفعال العباد .

السابعة : قوله فى المكلف قبل ورود السمع : إنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، وإن قصر فى المعرفة استوجب العقوبة أبداً ، ويعلم أيضاً حُسْنَ الحَسَنِ وَقُبْحَ القبيح ، فيجب عليه الإقدام على الحَسَن كالصدق والعدل . والإعراض عن القبيح كالكذب والجور . وقال أيضاً بطاعات لا يراد بها الله تعالى ، ولا يقصد بها التقرب إليه ؛ كالقصد إلى النظر الأول ، والنظر الأول فإنه لم يعرف الله بعد ، والفعل عبادة . وقال فى المُكره : إذا لم يعرف التعريض والتورية فيما أكره عليه فله أن يكذب ، ويكون وزره موضوعاً عنه .

الثامنة : قوله فى الآجال والأرزاق : إن الرجل إن لم يقتل مات فى ذلك الوقت ، ولا يجوز أن يزاد فى العمر أو ينقص ، والأرزاق على وجهين :

أحدهما : ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها رزقاً للعباد ، فعلى هذا من قال : إن أحداً أكل أو انتفع بما لم يخلقه الله رزقاً فقد أخطأ لما فيه أن فى الأجسام ما لم يخلقه الله تعالى .

والثانى : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد ، فما أحل منها فهو رزقه ، وما حرم فليس رزقا ، أى ليس مأموراً بتناوله .

التاسعة : حكى الكعبى عنه أنه قال : إرادة الله غير المراد ، فإرادته لما خلق هى خلقه له ، وخلقه للشىء عنده غير الشىء ، بل الخلق عنده قول لا فى محل . وقال إنه تعالى لم يزل سميعاً بصيراً بمعنى سيسمع وسيبصر ، وكذلك لم يزل غفوراً ، رحيما ، محسناً ، خالقاً ، رازقاً ، مثيباً ، معاقباً ، مواليًا ، معاديًا ، آمراً ، ناهيًا ، بمعنى أن ذلك سيكون منه .

العاشرة : حكى الكعبى عنه أنه قال : الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بخبر عشرين ؛ فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر . ولا تخلو الأرض عن جماعة هم أولياء الله معصومون ، لا يكذبون ، ولا يرتكبون الكبائر . فهم الحجة لا التواتر . إذ يجوز أن يكذب جماعة ممن لا يحصون عدداً إذا لم يكونوا أولياء الله ، ولم يكن فيهم واحد معصوم .

وصحب أبا الهذيل : أبو يعقوب الشحام[١] ، والآدمى ، وهما على مقالته ، وكانت سنه مائة سنة ، توفى فى أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين .

٣ — النَّظَّامِيَّة

أصحاب إبراهيم بن سيار بن هانئ النَّظام[٢] ، قد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

---

(١) أبو يعقوب الشحام مات سنة ٢٦٧ هـ وكان رئيس معتزلة البصرة فى عصره ، وقد عينه الواثق رئيساً لديوان الخراج . قال الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٩٩ ج ١ (وزعم بعضهم وهو الشحام أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده . وإن حركة واحدة تكون مقدورة لله وللإنسان ، فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كسباً) .

(٢) توفى النظام سنة ٢٣١ هـ ، قال عبد القاهر البغدادى ص ٧٩ عند الكلام على النظامية : (والمعتزلة يموهون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاماً للكلام المنثور ، والشعر الموزون ، وإنما كان ينظم الخرز فى سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له النظام ، وكان فى زمان شبابه قد عاشر قوماً من الثنوية ، =

الأولى منها : أنه زاد على القول بالقدر خيره وشره منا قوله : إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصى ، وليست هى مقدورة للبارى تعالى ، خلافاً لأصحابه فإنهم قضوا بأنه قادر عليها لـكنه لا يفعلها لأنها قبيحة . ومذهب النظام أن القبيح إذا كان صفة ذاتية للقبيح ، وهو المانع من الإضافة إليه فعلا ؛ ففى تجويز وقوع القبيح منه قبح أيضاً ، فيجب أن يكون مانعاً . ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم ، وزاد أيضاً على هذا الاختباط فقال : إنما يقدر على فعل ما يعلم أن فيه صلاحاً لعباده ، ولا يقدر على أن يفعل بعباده فى الدنيا ما ليس فيه صلاحهم . هذا فى تعلق قدرته بما يتعلق بأمور الدنيا . وأما أمور الآخرة فقال : لا يوصف البارى تعالى بالقدرة على أن يزيد فى عذاب أهل النار شيئاً ، ولا على أن ينقص منه شيئاً ، وكذلك لا ينقص من نعيم أهل الجنة ولا أن يخرج أحداً من أهل الجنة وليس ذلك مقدوراً له . وقد ألزم عليه أن يكون البارى تعالى مطبوعاً مجبوراً على ما يفعله ، فإن القادر[1] على الحقيقة من يتخير بين الفعل والترك . فأجاب إن الذى ألزمتمونى فى القدرة يلزمكم فى الفعل ، فإن عندكم يستحيل أن يفعله وإن كان مقدوراً ؛ فلا فرق . وإنما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئاً لا يفعله . فما أبدعه وأوجده هو المقدور ؛ ولو كان فى علمه تعالى ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظاماً وترتيباً وصلاحاً لفعله .

= وقوما من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة ، وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة ، ثم خالط هشام ابن الحـكم الرافضى ، فأخذ عن هشام ، وعن ملحدة الفلاسـفة قوله بإبطال الجزء الذى لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله بالطفرة التى لم يسبق إليها وهم أحد قبله ، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والـكذب ، وأخذ عن هشام بن الحـكم أيضاً قوله : بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات أجسام ، وبنى على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام) .

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ص ٥٧٦ ج ٢ (وقال إبراهيم النظام : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا كل ، وإن ما فعل من اللطف لا شىء أصلح منه إلا أن له عند الله سبحانه أمثالا ، ولـكل مثل مثل ، ولا يقال يقدر على أصلح مما فعل أن يفعل ، ولا يقال يقدر على دون ما فعل أن يفعل لأن فعل ما دون نقص ، ولا يجوز على الله عز وجل فعل النقص . ولا يقال يقدر على ما هو أصلح، لأن الله سبحانه لو قدر على ذلك ولم يفعل كان ذلك بخلا) .

الثانية : قوله فى الإرادة : إن البارى تعالى ليس موصوفا بها على الحقيقة . فإذا وصف بها شرعاً فى أفعاله فالمراد بذلك أنه خالقها ومنشئها على حسب ما علم ، وإذا وصف بكونه مريداً لأفعال العباد فالمعنى به أنه آمر بها وناه عنها ، وعنه أخذ الكعبي مذهبه فى الإرادة .

الثالثة : قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب ، والسكون حركة اعتماد ، والعلوم والإرادات حركات النفس ، ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما ، كما قالت الفلاسفة من إثبات حركات فى الكيف ، والكم ، والوضع ، والأين ، والمتى . . . إلى أخواتها .

الرابعة : وافقهم أيضاً فى قولهم إن الإنسان فى الحقيقة هو النفس والروح ، والبدن آلتها وقالبها . غير أنه تقاصر عن إدراك مذهبهم فمال إلى قول الطبيعيين منهم إن الروح جسم لطيف مشابك للبدن مداخل للقلب بأجزائه مداخلة المائية فى الورد ، والدهنية فى السمسم ، والسمنية فى اللبن . وقال إن الروح هى التى لها قوة ، واستطاعة وحياة ومشيئة ، وهى مستطيعة بنفسها ، والاستطاعة قبل الفعل .

الخامسة : حكى الكعبي عنه أنه قال : إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلقة ؛ أى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً ، وخلقه خلقة إذا دفعته اندفع ، وإذا بلغت قوة الدفع مبلغها عاد الحجر إلى مكانه طبعاً . وله فى الجواهر وأحكامها خبط ومذهب يخالف المتكلمين والفلاسفة .

السادسة : وافق الفلاسفة[1] فى نفى الجزء الذى لا يتجزأ ، وأحدث القول بالطفرة

---

(١) فى مقالات الإسلاميين » ص ٣١٨ ج ٢ (وقال النظام : لا جزء إلا وله جزء ، ولا بعض إلا وله بعض ، ولا نصف إلا وله نصف ، وأن الجزء جائز تجزئته أبداً ، ولا غاية له من باب التجزؤ) .
وفى صفحة ٣٢١ ج ٢ (واختلف الناس فى الطفرة ، فزعم النظام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد فى مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث ولم يمر بالثانى على جهة الطفرة ، واعتل فى ذلك بأشياء ، منها : الدوامة يتحرك أعلاها أكثر من حركة أسفلها ويقطع الحز أكثر مما يقطع أسفلها وقطبها ، قال ; =

لمـا ألزم مشى نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت ما لا يتناهى ، فـكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى ؟ قال : تقطع بعضها بالمشى ، وبعضها بالطفرة . وشبه ذلك بحبل شد على خشبة معترضة وسط البئر ، وطوله خمسون ذراعا ، وعليه دلو معلق ، وحبل طوله خمسون ذراعا علق عليه معلاق ، فيجر به الحبل المتوسط ، فإن الدلو يصل إلى رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسون ذراعا فى زمان واحد ، وليس ذلك إلا أن بعض القطع بالطفرة . ولم يعلم أن الطفرة قطع مسافة أيضاً موازية لمسافة ، فالإلزام لا يندفع عنه ، وإنما الفرق بين المشى والطفرة يرجع إلى سرعة الزمان وبطئه .

السابعة : قال إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت . ووافق هشام بن الحـكم فى قوله إن الألوان والطعوم والروائح أجسام ، فتارة يقضى بكون الأجسام أعراضاً ، وتارة يقضى بكون الأعراض أجساماً لا غير .

الثامنة : من مذهبه أن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ماهى عليه الآن : معادن ، ونباتاً ، وحيواناً ، وإنساناً ، ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ؛ غير أن الله تعالى أكمن بعضها فى بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع فى ظهورها من مكامنها دون حدوثها ووجودها . وإنما أخذ هذه المقالة من أصحاب الـكمون والظهور من الفلاسفة وأكثر ميله أبداً إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم دون الإلهيين .

التاسعة : قوله فى إعجاز[1] القرآن إنه من حيث الإخبار عن الأمور المـاضية

= وإنما ذلك لأن أعلاها يماس أشياء لم يكن حاذى ما قبلها) .

(وقد أنـكر أكثر أهل الـكلام قوله ، منهم أبو الهذيل وغيره ، وأحالوا أن يصير الجسم إلى مكان لم يمر بما قبله ، وقالوا : هذا محال لا يصح ، وقالوا إن الجسم قد يسكن بعضه وأكثره متحرك ، وأن للفرس فى حال سيره وقفات خفية ، وفى شدة عدوه مع وضع رجله ورفعها ، ولهذا كان أحد الفرسين أبطأ من صاحبه) .

(١) المصدر السابق ص ٢٢٥ ج ١ (وقال النظام : الآية والأعجوبة فى القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم) .

والآتية ، ومن جهة صرف الدواعى عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجيزاً ، حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة ونظما.

العاشرة : قوله فى الإجماع إنه ليس بحجة فى الشرع ، وكذلك القياس فى الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حجة ، وإنما الحجة فى قول الإمام المعصوم .

الحادية عشرة : ميله إلى الرفض ، ووقيعته فى كبار الصحابة ، قال : أولا : لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفا ، وقد نص النبي عليه الصلاة السلام على علىّ رضى الله عنه فى مواضع ، وأظهره إظهاراً لم يشتبه على الجماعة ، إلا أن عمر كتم ذلك ، وهو الذى تولى بيعة أبى بكر يوم السقيفة ، ونسبه إلى الشك يوم الحديبية فى سؤاله الرسول عليه السلام حين قال : ألسنا على الحق ؟ أليسوا على الباطل ؟ قال : نعم ، قال عمر : فلم نعطى الدنية فى ديننا ؟ قال : هذا شك وتردد فى الدين ، ووجدان حرج فى النفس مما قضى وحكم . وزاد فى الفرية فقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها ، وكان يصيح : أحرقوا دارها بمن فيها ، وما كان فى الدار غير علىّ وفاطمة والحسن والحسين . وقال : تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وإبداعه التراويح ، ونهيه عن متعة الحج ، ومصادرته العمال ، كل ذلك أحداث .

ثم وقع فى أمير المؤمنين عثمان وذكر أحداثه ، من رده الحكم بن أمية إلى المدينة وهو طريد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ونفيه أبا ذر إلى الربذة ، وهو صديق رسول الله ، وتقليده الوليد بن عقبة الكوفة وهو من أفسد الناس ، ومعاوية الشام ، وعبد الله بن عامر البصرة ، وتزويجه مروان بن الحكم ابنته ، وهم أفسدوا عليه أمره ، وضربه عبد الله بن مسعود على إحضار المصحف ، وعلى القول الذى شاقه به ، كل ذلك أحداثه .

ثم زاد على خزيه ذلك بأن عاب عليا وعبد الله بن مسعود لقولهما : أقول فيها برأيي. وكذب ابن مسعود فى روايته : « السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فى بَطْنِ أُمِّه ، وَالشَّقِىُّ مَنْ شَقِىَ

فى بَطْنِ أُمِّهِ » وفى روايته انشقاق القمر ، وفى تشبيهه الجن بالزط . وقد أنكر الجن رأساً ، إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة فى الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

الثانية عشرة : قوله فى المفكر قبل ورود السمع إنه إذا كان عاقلا متمكنا من النظر يجب عليه تحصيل معرفة البارى تعالى بالنظر والاستدلال . وقال بتحسين العقل وتقبيحه فى جميع ما يتصرف فيه من أفعال . وقال : لابد من خاطرين ، أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار .

الثالثة عشرة : قد تكلم فى مسائل الوعد والوعيد ، وزعم أن من خان فى مائة وتسعة وتسعين درهما بالسرقة أو الظلم لم يفسق بذلك حتى تبلغ خيانته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً ، فحينئذ يفسق ، وكذلك فى سائر نصب الزكاة . وقال فى المعاد إن الفضل على الأطفال كالفضل على البهائم .

ووافقه الأسوارى[1] فى جميع ما ذهب إليه ، وزاد عليه بأن قال إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ما علم أنه لا يفعله ، ولا على ما أخبر أنه لا يفعله ، مع أن الإنسان قادر على ذلك ، لأن قدرة العبد صالحة للضدين ، ومن المعلوم أن أحد الضدين واقع فى المعلوم أنه سيوجد دون الثانى . والخطاب لاينقطع عن أبى لهب وإن أخبر الرب تعالى بأنه سيصلى ناراً ذات لهب .

ووافقه أبو جعفر الإسكافى[2] وأصحابه من المعتزلة ، وزاد عليه بأن قال : إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين .

---

(١) توفى على الأسوارى سنة ٢٤٠ هـ .

(٢) توفى الإسكافى سنة ٢٤٠هـ . قال عبدالقاهر البغدادى ص ١٠٢ (زعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين . ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء . فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب . وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحهما ، وغناه عنهما ، وجعل بين القولين منزلة فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له، ولا يقدر على ظلم العقلاء : وأكفره أسلافه فى ذلك ، وأكفرهم هو فى خلافه .

وكذلك الجعفران : جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وافقاه ومازادا عليه، إلا أن جعفر بن مبشر قال : فى فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس ، وزعم أن إجماع الصحابة على حد شارب الخمر كان خطأ ، إذ المعتبر فى الحدود : النص والتوقيف . وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق منخلع من الإيمان .

وكان محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران من أصحاب النظام ، إلا أنهم خالفوه فى الوعيد ، وفى المنزلة بين المنزلتين ، وقالوا : صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان إلا بمجرد ارتكاب الكبيرة . وكان ابن مبشر يقول فى الوعيد : إن استحقاق العقاب والخلود فى النار بالفكر يعرف قبل ورود السمع . وسائر أصحابه يقولون : التخليد لا يعرف إلا بالسمع .

ومن أصحاب النظام : الفضل الحدثى ، وأحمد بن خابط ، قال الراوندى : إنهما كانا يزعمان أن للخلق خالقين : أحدهما قديم ، وهو البارى تعالى . والثانى محدث وهو المسيح عليه السلام لقوله تعالى : (إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ[1]) وكذبه الكعبى فى رواية الحدثى خاصة لحسن اعتقاده فيه .

= ومن تدقيقه فى ضلالته قوله : بأنه يجوز أن يقال إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز أن يقال إنه يتكلم ، وسماه مكلما ولم يسمه متكلما . وزعم أن متكلما يوهم أن الكلام قام به ، ومكلما لا يوهم ذلك ، كما أن متحركا يقتضى قيام الحركة به ، ومتكلما يقتضى قيام الكلام به ، وأما أسلافه من القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلالك هذا يوجب عليك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب ، لأن الكلام عندك يحل فيه) .

وقال أبوالحسن الأشعرى فى «مقالات الإسلاميين» ج١ص٢٠٢ (وكان الإسكافى يقول: يقدر الله على الظلم ، إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التى أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم . والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم ، وليس يجوز أن يجامع الظلم ما دل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله . وكان إذا قيل له : فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القضية ؟ قال : يقع والأجسام معراة من العقول التى دلت بأنفسها وأعينها على أن الله لا يظلم) .

وفى ص ٣٩٥ ج ٢ (وزعم الإسكافى أن الوجه الذى من قبله يعلم أن الله قادر على العدل هو الوجه الذى من قبله يعلم أنه قادر على الجور، وأن الدليل الذى دل على ذلك واحد).

(١) المائدة آية ١١٠ .

٤ — الخابطيّة والحَدْثيّة

الخابطية : أصحاب أحمد بن خابط[1] ، وكذلك الحدثية أصحاب الفضل الحدثى[2] ، كانا من أصحاب النظام وطالعا كتب الفلاسفة أيضاً ، وضما إلى مذهب النظام ثلاث بدع :

البدعة الأولى : إثبات حكم من أحكام الإلهية فى المسيح عليه السلام موافقة للنصارى على اعتقادهم أن المسيح هو الذى يحاسب الخلق فى الآخرة ، وهو المراد بقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا[3]) وهو الذى يأتى فى ظل من الغمام ، وهو المعنىُّ بقوله تعالى (أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ[4]) وهو المراد بقول النبى عليه الصلاة والسلام : (إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمٰنِ) وبقوله : (يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ) وزعم أحمد بن خابط[5] أن المسيح تدرع بالجسد الجسمانى وهو الكلمة القديمة المتحسدة كما قالت النصارى .

---

(١) توفى أحمد بن خابط سنة ٢٣٢ هـ .

(٢) توفى الفضل الحدثى سنة ٢٥٧ .

(٣) الفجر آية ٢٢ .

(٤) الأنعام آية ١٥٨ .

(٥) تكلم عبد القاهر البغدادى في كتابه الفرق بين الفرق ص١٦٦ ط مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٤٨ ، مما قاله :

(إن ابن خابط وفضلا الحدثى زعما أن للخلق ربين وخالقين : أحدهما قديم وهو الله . والآخر مخلوق وهو عيسى ابن مريم ، وزعما أن المسيح ابن الله على معنى دون الولادة ، وزعما أن المسيح هو الذى يحاسب الخلق فى الآخرة ، وهو الذى عناه الله بقوله ـ وجاء ربك والملك صفاً صفاً ـ وهو الذى يأتى فى ظل من الغمام ، وهو الذى خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته ، وزعم أنه هو الذى عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » وهو الذى عناه بقوله « إن الله تعالى خلق العقل فقال له : أقبل ، فأقبل ، وقال له : أدبر ، فأدبر ، فقال ما خلقت خلقاً أكرم منك ، وبك أعطى،وبك آخذ »وقالا : إن المسيح تدرع جسداً ، وكان قبل التدرع عقلا) .

=

البدعة الثانية : القول بالتناسخ[1] زعما أن الله تعالى أبدع خلقه أصحاء سالمين عقلاء بالغين فى دار سوى هذه الدار التى هم فيها اليوم ، وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه ، ولا يجوز أن يكون أول ما يخلقه إلا عاقلا ناظراً معتبراً ، وابتدأهم بتكليف شكره ، فأطاعه بعضهم فى جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم فى جميع ذلك ،

= قال عبد القاهر : (قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس فى دعوى خالقين ، وقولهما شر من قولهم ، لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان . وأضاف ابن خابط وفضل الحدثى فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم ، وأضافا إليه محاسبة الخلق فى الآخرة . والعجب من قولهما إن عيسى خلق جده آدم عليه السلام . فيا عجباً من فرع يخلق أصله . ومن عد هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عد النصارى من فرق الإسلام) .

(١) تكلم البيرونى فى كتابه « تحقيق ما للهند من مقولة » ص ٢٤ ط لندن سنة ١٨٨٧ فما ذكره :

(كما أن الشهادة بكلمة الإخلاص شعار إيمان المسلمين ، والتثليث علامة النصرانية ، والأسبات علامة اليهودية ، كذلك التناسخ علم النحلة الهندية . فمن لم ينتحله لم يك منها ، ولم يعد من جملتها . فإنهم قالوا إن النفس إذا لم تكن عاقلة لم تحط بالمطلوب إحاطة كلية دفعة بلا زمان ، واحتاجت إلى تتبع الجزئيات ، واستقراء الممكنات . وهى وإن كانت متناهية ؛ فلعددها المتناهى كثرة ، والإتيان على الكثرة مضطر إلى مدة ذات فسحة . ولهذا لا يحصل العلم للنفس إلا بمشاهدة الأشخاص والأنواع ، وما يتناوبها من الأفعال والأحوال حتى يحصل لها فى كل واحد تجربة ، وتستفيد بها جديد معرفة . ولكن الأفعال مختلفة بسبب القوى ، وليس العالم بمعطل عن التدبير ، وإنما هو مزموم ، وإلى غرض فيه مندوب . فالأرواح الباقية تتردد لذلك فى الأبدان البالية بحسب افتنان الأفعال إلى الخير والشر ، ليكون التردد فى الثواب منها على الخير فتحرص على الاستكثار منه وفى العقاب على الشر والمكروه فتبالغ فى التباعد عنه ، ويصير التردد من الأرذل إلى الأفضل دون عكسه) .

(وحقيق علينا أن نورد من كتبهم شيئاً من صريح كلامهم فى هذا الباب . قال باسديو لأرجن يحرضه على القتال وهما بين الصفين : إن كنت بالقضاء السابق مؤمناً فاعلم أنهم ليسوا ولا نحن معاً بموتى ، ولا ذاهبين ذهاباً لا رجوع معه ، فإن الأرواح غير مائتة ولا متغيرة ، وإنما تتردد فى الأبدان على تغاير الإنسان من الطفولة إلى الشباب والكهولة ثم الشيخوخة التى عقباها موت البدن ثم العود . وقال له كيف يذكر الموت والقتل من عرف أن النفس أبدية الوجود ، لا عن ولادة ، ولا إلى تلف وعدم ، بل هى ثابتة قائمة ، لا سيف يقطعها ، ولا نار تحرقها ، ولا ماء يغصها ، ولا ريح تيبسها ، لكنها تنتقل عن بدنها إذا عتق نحو آخر ليس كذلك ، كما يستبدل البدن اللباس إذا خلق) .

(وقد كان اليونانيون موافقين الهند فى هذا الاعتقاد) ثم أورد البيرونى رأى سقراط فى التناسخ وهو لا يختلف عما رواه عن الهنود .

وأطاعه بعضهم فى البعض دون البعض ، فمن أطاعه فى الكل أقره فى دار النعيم التى ابتدأهم فيها ، ومن عصاه فى الكل أخرجه من تلك الدار إلى دار العذاب وهى النار ، ومن أطاعه فى البعض وعصاه فى البعض أخرجه إلى دار الدنيا فألبسه هذه الأجسام الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء والضراء ، والشدة والرخاء ، والآلام واللذات على صور مختلفة من صور الناس وسائر الحيوانات على قدر ذنوبهم . فمن كانت معصيته أقل وطاعته أكثر كانت صورته أحسن ، وآلامه أقل . ومن كانت ذنوبه أكثر كانت صورته أقبح ، وآلامه أكثر . ثم لا يزال يكون الحيوان فى الدنيا كرّة بعد كرّة ، وصورة بعد أخرى ، ما دامت معه ذنوبه وطاعاته . وهذا عين القول بالتناسخ .

وكان فى زمانهما شيخ المعتزلة أحمد بن أيوب بن مانوس ، وهو أيضاً من تلامذة النظام ، وقال أيضاً مثل ما قال أحمد بن خابط فى التناسخ ، وخلق البرية دفعة واحدة ، إلا أنه قال : متى صارت التوبة إلى البهيمية ارتفعت التكاليف أيضاً ، وصارت التوبتان عالم الجزاء .

ومن مذهبهما أن الديار خمس :

داران للثواب ، إحداهما فيها أكل وشرب وبعال ، وجنات وأنهار .

والثانية دار فوق هذه الدار ليس فيها أكل ولا شرب ولا بعال ، بل ملاذ روحانية وروح وريحان ، غير جسمانية .

والثالثة : دار العقاب المحض ، وهى نار جهنم ، ليس فيها ترتيب ، بل هى على نمط التساوى .

والرابعة : دار الابتداء التى خلق الخلق فيها قبل أن يهبطوا إلى دار الدنيا ، وهى الجنة الأولى .

والخامسة : دار الابتلاء ؛ وهى التى كلف الخلق فيها بعد أن اجترحوا فى الأولى .

وهذا التكوين والتكرير لا يزال فى الدنيا حتى يمتلئ المكيالان : مكيال الخير ،

ومكيال الشر ، فإذا امتلأ مكيال الخير صار العمل كله طاعة ، والمطيع خيِّراً خالصا ، فينقل إلى الجنة ، ولم يلبث طَرْفة عين ، فإن مطل الغنى ظلم ، وفى الحديث : « أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ » .

وإذا امتلأ مكيال الشر صار العمل كله معصية ، والعاصى شريراً محضاً ، فينقل إلى النار ولم يلبث طَرْفَة عين ، وذلك قوله تعالى : (فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ[1]) .

البدعة الثالثة : حملهما كل ما ورد فى الخبر من رؤية البارى تعالى مثل قوله عليه الصلاة والسلام: « إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَرَوْنَ القمر لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، لاَ تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ » على رؤية العقل الأول الذى هو أول مبدَع ، وهو العقل الفعال الذى منه تفيض الصور على الموجودات ، وإياه عنى النبى عليه الصلاة والسلام بقوله « أول مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْعَقْلَ ، فَقَال لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ ، ثُمَّ قال لَهُ : أَدْبِرْ ، فَأَدْبَرَ . فَقَال : وَعِزَّتِي وَجَلاَلِي مَا خَلَقْتُ خَلْقاً أَحْسَنَ مِنْكَ ، بِكَ أُعِزُّ ، وَبِكَ أُذِل ، وَبِكَ أُعْطِي ؛ وَبِكَ أَمْنَعُ » فهو الذى يظهر يوم القيامة وترتفع الحجب بينه وبين الصور التى فاضت منه ، فيرونه كمثل القمر ليلة البدر . فأما واهب العقل فلا يرى ألبتة ، ولا يشبَّه إلا مبدع بمبدع .

وقال ابن خابط : إن كل نوع من أنواع الحيوانات أمة على حيالها لقوله تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ[2]) وفى كل أمة رسول من نوعه لقوله تعالى : (وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلاَ فِيهَا نَذِيرٌ[3]) .

ولهما طريقة أخرى فى التناسخ ، وكأنهما مزجا كلام التناسخية ، والفلاسفة ، والمعتزلة بعضها ببعض .

---

(١) الأعراف آية ٣٤ ، والنحل آية ٦١ .

(٢) الأنعام آية ٣٨ . (٣) فاطر آية ٢٤ .

٥ — البِشْرِية

أصحاب بشر[1] بن المعتمر ، كان من أفضل علماء المعتزلة ، وهو الذى أحدث القول بالتولد وأفرط فيه ، وانفرد عن أصحابه بمسائل ست :

الأولى منها : أنه زعم أن اللون والطعم والرائحة والإدراكات كلها من السمع ، والرؤية يجوز أن تحصل متولدة من فعل العبد ، إذا كانت أسبابها من فعله . وإنما أخذ هذا من قول الطبيعيين ، إلا أنهم لايفرقون بين المتولد والمباشر بالقدرة . وربمالايثبتون القدرة على منهاج المتكلمين . وقوة الفعل وقوة الانفعال غير القدرة التى يثبتها المتكلم .

الثانية : قوله إن الاستطاعة هى سلامة البنية ، وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات . وقال : لا أقول : يفعل بها فى الحالة الأولى ، ولا فى الحالة الثانية . لكنى أقول : الإنسان يفعل ، والفعل لا يكون إلا فى الثانية .

الثالثة : قوله إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان ظالما إياه ، إلا أنه لا يستحسن أن يقال ذلك فى حقه ، بل يقال : لو فعل ذلك كان الطفل بالغاً عاقلا ، عاصياً بمعصية ارتكبها ، مستحقا للعقاب . وهذا كلام متناقض .

الرابعة : حكى الكعبي[2] عنه أنه قال : إرادة الله تعالى فعل من أفعاله ، وهى على وجهين : صفة ذات ، وصفة فعل ، فأما صفة الذات فهى أن الله تعالى لم يزل مريداً لجميع أفعاله ، ولجميع الطاعات من عباده فإنه حكيم ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحا وخيراً ولا يريده . وأما صفة الفعل فإن أراد بها فعل نفسه فى حال إحداثه فهى خلقه له ، وهى

---

(١) توفى بشر سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ص ٥١٣ ج١ (وقال بشر بن المعتمر ومن ذهب مذهبه: إرادة الله غير الله . والإرادة على ضربين : إرادة وصف بها ، وهى فعل من فعله . وإرادة وصف بها فى ذاته . وإن إرادته الموصوف بها فى ذاته غير لاحقة بمعاصى خلقه . وجوز وقوعها على سائر الأشياء) .

قبل الخلق لأن ما به يكون الشيء لا يجوز أن يكون معه ، وإن أراد بها فعل عباده ؛ فهى الأمر به .

الخامسة : قال : إن عند الله تعالى لطفاً[1] لو أتى به لآمن جميع من فى الأرض إيماناً يستحقون عليه الثواب ، استحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده وأكثر منه ، وليس على الله تعالى أن يفعل ذلك بعباده ولا يجب عليه رعاية الأصلح لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح . فما من أصلح إلا وفوقه أصلح ، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدر والاستطاعة ويزيح العلل بالدعوة والرسالة . والمفكر قبل ورود السمع يعلم البارى تعالى بالنظر والاستدلال ، وإذا كان مختاراً فى فعله فيستغنى عن الخاطرَيْنَ ، لأن الخاطرين لا يكونان من قِبَل الله تعالى ، وإنما هما من قبل الشيطان . والمفكر الأول لم يتقدمه شيطان يخطر الشك بباله ، ولو تقدم فالكلام فى الشيطان كالكلام فيه .

السادسة : قال : من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الأولى ، فإنه قبل توبته بشرط أن لا يعود .

٦ — المُعَمَّرِيَّة

أصحاب مُعَمَّر[2] بن عباد السلمى ، وهو من أعظم القدرية فرية فى تدقيق القول

---

(١) المصدر السابق ١/٥٧٤ (وقال بشر : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا نهاية . وعند الله من اللطف ما هو أصلح مما فعل ولم يفعله . ولو فعله بالخلق آمنوا طوعاً لا كرهاً . وقد فعل بهم لطفاً يقدرون به على ما كلفهم) .

وقد خالفه المعتزلة كلهم كما ذكر الأشعرى إذ قالوا (إنه لا لطف عند الله لو فعله بمن لا يؤمن لآمن . ولو كان عنده لطف لوفعله بالكفار لآمنوا ثم لم يفعل بهم ذلك ، لم يكن مريداً لمنفعتهم. فلم يصفوا ربهم بالقدرة على ذلك ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيراً) .

ورأى بشر فى اللطف متفق مع رأى أهل السنة .

(٢) توفى معمر سنة ٢٢٠ هـ .

بنفي الصفات ، ونفي القدر خيره وشره من الله تعالى ، والتفكير والتضليل على ذلك ؛
وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها أنه قال : إن الله تعالى لم يخلق[1] شيئاً غير الأجسام ، فأما الأعراض فإنها من اختراعات الأجسام ، إما طبعاً كالنار التي تحدث الإحراق ، والشمس التي تحدث الحرارة ، والقمر الذي يحدث التلوين ، وإما اختياراً كالحيوان يحدث الحركة والسكون، والاجتماع والافتراق . ومن العجب أن حدوث الجسم وفناءه عنده عرضان ، فكيف يقول إنهما من فعل الأجسام ؟ وإذا لم يحدث الباري تعالى عرضاً فلم يحدث الجسم وفناءه ؟ فإن الحدوث عرض ؛ فيلزمه أن لا يكون لله تعالى فعل أصلا ، ثم ألزم أن كلام الباري تعالى إما عرض أو جسم ، فإن قال هو عرض فقد أحدثه الباري ، فإن المتكلم على أصله هو من فعل الكلام . أو يلزمه ألا يكون لله تعالى كلام هو عرض ، وإن

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ٢/٥٤٨ (وقال معمر بالتعجيز لله ، وأنه لا يوصف القديم بأنه قادر إلا على الجواهر . وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها ، وأنه ما خلق حياة ولا موتاً ، ولا صحة ولا سقما ، ولا قوة ولا عجزاً ، ولا لوناً ولا طعما ولا ريحاً . وأن ذلك أجمع فعل الجواهر بطبائعها وأن من قدر على الحركة قدر أن يتحرك ، ومن قدر على السكون قدر أن يسكن . كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد . وأن الباريء قد يريد ويكره،وذلك قائم به لا في مكان . وكذلك تحريكه وتسكينه قائم به ، وهو إرادته) .

(فيقال له : إذا قلت إن الباري قادر على التحريك والتسكين فقل قادر على أن يتحرك ويسكن . فإن كان من قدر على تحريك غيره وتسكينه لا يوصف بالقدرة أن يتحرك ، فكذلك من وصف بالقدرة على حركة غيره لا يوصف بالقدرة على أن يتحرك) .

(وخالف أهل الحق أهل القدر ومعمراً في ذلك فقالوا : قد يوصف القديم بالقدرة على إنشاء الحركة ولا يوصف بالقدرة على التحرك) .

وفي المصدر السابق ٢/٥٦٤ (قال معمر : لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على أن يخلق قدرة لأحد . وما خلق الله لأحد قدرة على موت ولا حياة ، ولا يجوز ذلك عليه) .

وفي المصدر السابق ١/١٩٢ : (أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرض ، والأعراض عندهم قسمان: قسم منها يفعله الأحياء ، وقسم منها يفعله الأموات . ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلا للأحياء . والقرآن مفعول ، وهو عرض . ومحال أن يكون الله فعله في الحقيقة ، لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلا لله . وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذي يسمع من شجرة فهو فعل لها ، وحيثما سمع فهو فعل للمحل الذي حل فيه) .

قال : هو جسم فقد أبطل قوله إنه أحدثه فى محل الجسم لا يقوم بالجسم . فإذا لم يقل هو بإثبات الصفات الأذلية ، ولا قال بخلق الأعراض ؛ فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به على مقتضى مذهبه ، وإذا لم يكن له كلام لم يكن آمراً ناهياً ، وإذا لم يكن أمر ونهى لم تكن شريعة أصلا . فأدى مذهبه إلى خزى عظيم .

ومنها أنه قال إن الأعراض لا تتناهى فى كل نوع ، وقال كل عرض قام بمحل فإنما يقوم به لمعنى أوجب القيام ، وذلك يؤدى إلى التسلسل . وعن هذه المسألة سمى هو وأصحابه ، أصحاب المعانى . وزاد على ذلك فقال : الحركة إنما خالفت السكون لا بذاتها ، بل بمعنى أوجب المخالفة ، وكذلك مغايرة المثل المثل ومماثلته ، وتضاد الضد الضد ، كل ذلك عنده بمعنى .

ومنها : ما حكى الكعبى عنه أن الإرادة من الله تعالى للشىء غير الله ، وغير خلقه للشىء ، وغير الأمر ، والإخبار ، والحكم . فأشار إلى أمر مجهول لا يعرف . وقال : ليس للإنسان فعل سوى الإرادة ، مباشرة كانت أو توليداً ، وأفعاله التكليفية من القيام والقعود ، والحركة ، والسكون فى الخير والشر كلها مستندة إلى إرادته ؛ لا على طريق المباشرة ، ولا على طريق التوليد ، وهذا عجب . غير أنه إنما بناه على مذهبه فى حقيقة الإنسان . وعنده : الإنسان معنى أو جوهر غير الجسد ، وهو عالم ، قادر ، مختار ، حكيم ، ليس بمتحرك ، ولا ساكن ، ولا متكون ، ولا متمكن ، ولا يرى ، ولا يمس ، ولا يحس ، ولا يجس ، ولا يحل موضعاً دون موضع ، ولا يحويه مكان ، ولا يحصره زمان ؛ لكنه مدبر للجسد ، وعلاقته مع البدن علاقة التدبير والتصرف . وإنما أخذ هذا القول من الفلاسفة ، حيث قضوا بإثبات النفس الإنسانية أمراً ما ، هو جوهر قائم بنفسه ، لا متحيز ولا متمكن . وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقلية مثل العقول المفارقة . ثم لما كان ميل معمر بن عباد إلى مذهب الفلاسفة ميز بين أفعال النفس التى سماها إنساناً ؟ وبين القالب الذى هو جسده ؛ فقال : فعل النفس هو

الإرادة فحسب ، والنفس إنسان ؛ ففعل الإنسان هو الإرادة ؛ وما سوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات فهى من فعل الجسد .

ومنها : أنه يحكى عنه أنه كان ينكر القول بأن الله تعالى قديم ، لأن قديم أخذ من قَدُمَ يَقْدُم فهو قديم ؛ وهو فعل كقولك أخذ منه ما قدم وما حدث . وقال أيضاً : هو يشعر بالتقادم الزمانى ، ووجود البارى تعالى ليس بزمانى .

ويحكى عنه أيضاً أنه قال : الخلق غير المخلوق ، والإحداث غير المحدَث .

وحكى جعفر بن حرب عنه أنه قال : إن الله تعالى محال أن يعلم نفسه ؛ لأنه يؤدى إلى ألا يكون العالم والمعلوم واحداً ، ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال محال أن يقدر على الموجود من حيث هو موجود . ولعل هذا النقل فيه خلل ؛ فإن عاقلا ما لا يتكلم بمثل هذا الكلام غير المعقول .

لعمرى لما كان الرجل يميل إلى الفلاسفة ، ومن مذهبهم : أنه ليس علم البارى تعالى علماً انفعاليا ، أى تابعاً للمعلوم . بل علمه علم فعلى ؛ فهو من حيث هو فاعل عالم ، وعلمه هو الذى أوجب الفعل ، وإنما يتعلق بالموجود حال حدوثه لا محالة ، ولا يجوز تعلقه بالمعدوم على استمرار عدمه ، وأنه علم وعقل ، وكونه عقلا ، وعاقلا ، ومعقولا شىء واحد . فقال ابن عباد : لا يقال : يعلم نفسه ، لأنه قد يؤدى إلى تمايز بين العالم والمعلوم ، ولا يعلم غيره ؛ لأنه يؤدى إلى كون علمه من غيره يحصل . فإما أن لا يصح النقل ، وإما أن يحمل على مثل هذا المحمل ، ولسنا من رجال ابن عباد فنطلب لكلامه وجهاً .

٧ — المَرْدَارِيّة

أصحاب عيسى بن صبيح[1] المكنى بأبى موسى ، الملقب بالمردار . وقد تلمذ

(١) توفى المردار فى حدود سنة ٢٢٦ هـ ، قال عبد القاهر ص ١٠٠ (وكان يقال له راهب المعتزلة، وهذا اللقب لائق به إن كان المراد به مأخوذاً من رهبانية النصارى . ولقبه بالمردار لائق به أيضاً ، وهو فى الجملة كما قيل :

وقلما أبصرت عيناك من رجل ⠀⠀⠀ إلا ومعناه إن فكرت فى لقبه)

لبشر بن المعتمر ، وأخذ العلم منه وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة . وإنما انفرد عن أصحابه بمسائل .

الأولى منها : قوله فى القدر إن الله تعالى يقدر على أن يكذب ويظلم ، ولو كذب وظلم كان إلهاً كاذباً ظالماً . تعالى الله عن قوله .

والثانية : قوله فى التولد مثل قول أستاذه ، وزاد عليه بأن جوّز وقوع فعل واحد من فاعلين على سبيل التولد .

الثالثة : قوله فى القرآن إن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ، ونظماً ، وبلاغة . وهو الذى بالغ فى القول بخلق القرآن . وكفر من قال بقدمه بأنه قد أثبت قدمين ، وكفر أيضاً من لابس السلطان ، وزعم أنه لا يرث ولا يورث . وكفر أيضاً من قال إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، ومن قال إنه يرى بالأبصار . وغلا فى التكفير حتى قال هم كافرون فى قولهم : لا إله إلا الله . وقد سأله إبراهيم بن السندى مرة عن أهل الأرض جميعاً فكفرهم . فأقبل عليه إبراهيم وقال : الجنة التى عرضها السموات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة وافقوك ؟ فخزى ولم يحر جواباً .

وقد تلمذ له أيضاً الجعفران[1] ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد ، وصحب أبو جعفر

---

(١) الجعفران : هما جعفر بن حرب الثقفى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وجعفر بن مبشر الهمدانى المتوفى سنة ٢٣٦ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠١ (أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن فى فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر فجعل الموحد الذى ليس بكافر شراً من الثنوى الكافر .

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ ، لأنهم أجمعوا عليه برأيهم ، فشارك ببدعته هذه نجدات الخوارج فى إنكارها حد الخمر .

وأما جعفر بن حرب فإنه جرى على ضلالات أستاذه المردار وزاد عليه قوله : إن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها إذا كان كل بعض منها غيرها . وكان يزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل وليس يقدر على شىء . هكذا حكى الكعبى عنه فى مقالاته . ويلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشىء ليس غير عالم به) .

وفى «مقالات الإسلاميين» للأشعرى، ص ٢٤٠ ج ١ (وقال جعفر بن حرب : الممنوع قادر ، وليس يقدر على شىء ، كما أن المنطبق جفنه بصير ولا يبصر) .

محمد بن عبدالله الإسكافى ، وعيسى بن الهيثم ، وجعفر بن حرب الأشج . وحكى الكعبى عن الجعفرين أنهما قالا : إن الله تعالى خلق القرآن فى اللوح المحفوظ ، ولا يجوز أن ينقل إذ يستحيل أن يكون الشىء الواحد فى مكانين فى حالة واحدة ، وما نقرؤه فهو حكاية عن المكتوب الأول فى اللوح المحفوظ ، وذلك فعلنا وخلقنا .

قال : وهو الذى اختاره من الأقوال المختلفة فى القرآن .

وقالا فى تحسين العقل وتقبيحه : إن العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعليه يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبه عقوبة دائمة . فأثبتا التخليد واجباً بالعقل .

٨ — الثمامية

أصحاب ثمامة بن أشرس[١] النميرى ؛ كان جامعاً بين سخافة الدين وخلاعة النفس، مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد فى النار إذا مات على فسقه من غير توبة ، وهو فى حال حياته فى منزلة بين المنزلتين . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

---

(١) توفى ثمامة سنة ٢١٣ هـ . قال عبد القاهر البغدادى ص ١٠٣ (كان زعيم القدرية فى زمان المأمون والمعتصم ، والواثق . وقيل إنه هو الذى أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال . وانفرد عن سائر أسلاف المعتزل ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما . إحداهما : أنه لما شاركه أصحاب المعارف فى دعواهم أن المعارف ضرورية ، زعم أن من لم يضطره الله تعالى إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهياً عن الكفر ، وكان مخلوقاً للسخرة والاعتبار كسائر الحيوانات التى ليست بمكلفة . وزعم لأجل ذلك أن عوام الدهرية والنصارى ، والزنادقة يصيرون فى الآخرة تراباً . وزعم أن الآخرة إنما هى دار ثواب أو عقاب ، وليس فيها لمن مات طفلا ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً . فيصيرون حينئذ تراباً إذ لم يكن لهم حظ فى ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثمامة : قوله بأن الافعال المتولدة أفعال لا فاعل لها . وهذه الضلالة تجر إلى إنكار صانع العالم ، لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل ، لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ فى الأفعال دلالة على فاعلها، ولا كان فى حدوث العالم دلالة على صانعه . ويقال له : إذا كان كلام الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك ، فلم تلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ، ولا لكلمة الكفر) .

منها قوله : إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها ؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت ، مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد المتولد بعده ، ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى ، لأنه يؤدى إلى فعل القبيح ، وذلك محال . فتحير فيه وقال المتولدات أفعال لا فاعل لها .

ومنها قوله : فى الكفار والمشركين والمجوس ، واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية : إنهم يصيرون فى القيامة ترابا . وكذلك قوله فى البهائم والطيور وأطفال المؤمنين .

ومنها قوله : الاستطاعة هى السلامة وصحة الجوارح وتخليتها من الآفات ، وهى قبل الفعل .

ومنها قوله : إن المعرفة متولدة من النظر ، وهو فعل لا فاعل له كسائر المتولدات .

ومنها قوله : فى تحسين العقل وتقبيحه ، وإيجاب المعرفة قبل ورود السمع مثل قول أصحابه غير أنه زاد عليهم فقال : من الكفار من لا يعلم خالقه وهو معذور . وقال : إن المعارف كلها ضرورية ، وإن من لم يضطر إلى معرفة الله سبحانه وتعالى فليس هو مأموراً بها ، وإنما خلق للعبرة والسخرة كسائر الحيوان .

ومنها قوله : لا فعل للإنسان إلا الإرادة ، وما عداها فهو حدث لا محدِث له . وحكى ابن الراوندى عنه أنه قال : العالم فعل الله تعالى بطباعه . ولعله أراد بذلك ماتريده الفلاسفة من الإيجاب بالذات دون الإيجاد على مقتضى الإرادة ، لكن يلزمه على اعتقاده ذلك ما لزم الفلاسفة من القول بقدم العالم ؛ إذ الموجب لا ينفك عن الموجب .

وكان ثمامة فى أيام المأمون ، وكان عنده بمكان .

٩ — الهِشَامِيَّة

أصحاب هشام[1] بن عَمْرو الفُوَطى . ومبالغته فى القدر أشد وأكثر من مبالغة أصحابه ، وكان يمتنع من إطلاق إضافات أفعال إلى البارى تعالى وإن ورد بها التنزيل .

منها قوله : إن الله لايؤلف بين قلوب المؤمنين ، بل هم المؤتلفون باختيارهم . وقد ورد فى التنزيل : (مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ[2]) .

ومنها قوله : إن الله لا يحبب الإيمان إلى المؤمنين ، ولا يزينه فى قلوبهم . وقد قال تعالى : (حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ[3]) ومبالغته فى نفى إضافات الطبع والختم والسد وأمثالها أشد وأصعب . وقد ورد بجميعها التنزيل ، قال الله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ[4]) وقال : (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ[5]) وقال : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا[6]) وليت شعرى ! ما يعتقده الرجل ؟ إنكار ألفاظ التنزيل وكونها وحياً من الله تعالى ؟ فيكون تصريحاً بالكفر. أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى البارى تعالى ووجوب تأويلها ؟ وذلك عين مذهب أصحابه .

ومن بدعه فى الدلالة على البارى تعالى قوله إن الأعراض لا تدل على كونه خالقاً ، ولا تصلح الأعراض دلالات ؛ بل الأجسام تدل على كونه خالقاً ، وهذا أيضاً عجب .

ومن بدعه فى الإمامة قوله إنها لاتنعقد فى أيام الفتنة واختلاف الناس ، وإنما يجوز عقدها فى حال الاتفاق والسلامة . وكذلك أبو بكر الأصم من أصحابه كان يقول الإمامة لاتنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم ، وإنما أراد بذلك الطعن فى إمامة على رضى الله

---

(١) توفى هشام الفوطى سنة ٢٢٦ هـ .
(٢) الأنفال آية ٦٣ .
(٣) الحجرات آية ٧ .
(٤) البقرة آية ٧ .
(٥) النساء آية ١٥٥ .
(٦) يس آية ٩ .

عنه إذ كانت البيعة فى أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة ، إذ بقى فى كل طرف طائفة على خلافه .

ومن بدعه أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن ، إذ لا فائدة فى وجودهما وهما جميعاً خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما . وبقيت هذه المسألة منه اعتقاداً للمعتزلة . وكان يقول بالموافاة ، وأن الإيمان هو الذى يوافى الموت . وقال : من أطاع الله جميع عمره ، وقد علم الله أنه يأتى بما يحبط أعماله ولو بكبيرة لم يكن مستحقاً للوعد ، وكذلك على العكس. وصاحبه عباد[1] من المعتزلة ، وكان يمتنع من إطلاق القول بأن الله تعالى خلق الكافر، لأن الكافر كفر ، وإنسان . والله تعالى لا يخلق الكفر . وقال النبوة جزاء على عمل ، وإنها باقية ما بقيت الدنيا . وحكى الأشعرى[2] عن عباد أنه زعم أنه لا يقال :

---

(١) هو عبادة بن سليمان الضمرى ، من الطبقة السابعة من المعتزلة ، يظن أنه توفى فى حدود سنة ٢٥٠ هـ .

(٢) ذكر الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » أن عباداً كان يقول :

هو عالم قادر حى ، ولا أثبت له علماً ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا أثبت له سمعاً ، ولا أثبت له بصراً . وأقول : هو عالم لا يعلم ، وقادر لابقدرة ، حى لا بحياة ، وسميع لا يسمع . وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التى يسمى بها ، لا لفعله ولا لفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حى لنفسه أو لذاته ، وينكر ذكر النفس وذكر الذات . وينكر أن يقال إن لله علما أو قدرة أو سمعا أو بصراً أو حياة أو قدما . وكان يقول : قولى عالم إثبات اسم لله ومعه علم بمعلوم . وقولى قادر إثبات اسم لله ومعه علم بمقدور . وقولى حى إثبات اسم الله .

وكان ينكر أن يقال إن للبارى وجها ويدين وعينين وجنبا . وكان يقول : أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه ، ولا أطلق ذلك بغير قراءة . وينكر أن يكون معنى القول فى البارىء إنه عالم : معنى القول فيه إنه قادر . وأن يكون معنى القول فيه إنه قادر معنى القول فيه إنه حى . وكذلك صفات الله التى يوصف بها لا لفعله كالقول : سميع ليس معناه أنه بصير ولا معناه عالم .

وكان إذا سئل عن القول عزيز ، قال : إثبات اسم لله . ولم يقل أكثر من هذا وكذلك جوابه فى عظيم ، مالك ، سيد .

وكان يقول : لا يقال إن البارىء لم يزل خالقاً ، ولا يقال لم يزل غير خالق . ولا يقال لم يزل رازقا ولا يقال لم يزل غير رازق . وكذلك قوله فى سائر الصفات .

وقال هشام وعباد: لانقول إن شيئاً من الأعراض يدل على الله سبحانه ، ولا نقول أيضا إن عرضا=

إن الله تعالى لم يزل قائلا ولا غير قائل ، ووافقه الإسكافى على ذلك ، قالا : ولا يسمى متكلما .

وكان الفوطى يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ؛ ليست أشياء ، وهى بعد أن تعدم عن وجود تسمى أشياء ، ولهذا المعنى كان يمنع القول بأن الله تعالى قد كان لم يزل عالماً بالأشياء قبل كونها ، فإنها لا تسمى أشياء . قال : وكان يجوز القتل والغيلة على المخالفين لمذهبه ، وأخذ أموالهم غصباً وسرقة لاعتقاده كفرهم ، واستباحة دمائهم وأموالهم.

= يدل على نبوة النبى صلى الله عليه وسلم . ولم يجعلا القرآن علماً للنبى صلى الله عليه وسلم ، وزعما أن القرآن أعراض .

وأنكر عباد أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن . وكان يقول : خلق الله الخلق لا لعلة .

وقال عباد : الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض ، وما رغب فيه من النفل . والإيمان على وجهين : إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شىء منه كافراً كالملة والتوحيد . وإيمان لله إذا تركه تارك لم يكفر . ومن ذلك ما يكون تركه ضلالا وفسقاً . ومنه ما يكون تركه صغيراً . وكل أفعال الجاهل بالله عنده كفر بالله .

ذكر الأشعرى فى مقالات الإسلاميين : ص ٤٠٧ ج ٢ عن الجاحظ أنه قال :

ما بعد الإرادة فهو للإنسان بطبعه وليس باختيار ، وليس يقع منه فعل باختيار سوى الإرادة .

وقال عبد القاهر البغدادى ص ١٠٥ :

(فمن ضلالته المنسوبة إليه ما حكاه الكعبى عنه من قوله : إن المعارف كلها طباع ، وهى مع ذلك فعل للعباد وليست باختيار لهم . ووافق ثمامة فى أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعا ، وأنها وجبت بإرادتهم . وزعم أيضاً أنه لا يجور أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى ، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه ، فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله . فإن صدق الكعبى على الجاحظ فى أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة ، لزمه أن لا يكون الإنسان مصلياً ، ولا صائماً ، ولا حاجا ، ولا زانياً ، ولا سارقاً ولا قاذفا ، ولا قاتلا . لأنه لم يفعل عنده صلاة ولا صوماً ، ولا حجاً ، ولا زنا ، ولا سرقة ، ولا قتلا ، ولا قذفا . لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة. وإذا كانت هذه الأفعال التى ذكرناها عنده طباعا لا كسباً لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب ، لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسبا له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب بدنه إذ لم يكن ذلك من كسبه) .

(ومن فضائح الجاحظ أيضاً قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خلق شىء ولا يقدر على إفنائه . وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان منفرداً قبل أن خلق الخلق . ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ، لسنا نجعل ذلك بأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر) .

١٠ — الجاحظية

أصحاب عمرو بن بحر أبى عثمان الجاحظ . كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم ، وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة ، وخلط وروج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة، وحسن براعته اللطيفة ، وكان فى أيام المعتصم ، والمتوكل . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها قوله : إن المعارف كلها ضرورية طباع ، وليس شىء من ذلك من أفعال العباد. وليس للعبد كسب سوى الإرادة ، وتحصل أفعاله منه طباعاً كما قال ثمامة ، ونقل عنه أيضاً أنه أنكر أصل الإرادة وكونها جنساً من الأعراض فقال : إذا انتفى السهو عن الفاعل ، وكان عالماً بما يفعله فهو المريد على التحقيق . وأما الإرادة المتعلقة بفعل الغير فهى ميل النفس إليه ، وزاد على ذلك بإثبات الطبائع للأجسام كما قال الطبيعيون من الفلاسفة ، وأثبت لها أفعالا مخصوصة بها ، وقال باستحالة عدم الجواهر ؛ فالأعراض تتبدل ، والجواهر لا يجوز أن تفنى .

ومنها قوله : فى أهل النار إنهم لا يخلدون فيها عذاباً ، بل يصيرون إلى طبيعة النار. وكان يقول النار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحد فيها . ومذهبه مذهب الفلاسفة فى نفى الصفات . وفى إثبات القدر خيره وشره من العبد : مذهب المعتزلة ، وحكى الكعبى عنه أنه قال : يوصف البارى تعالى بأنه مريد بمعنى أنه لا يصح عليه السهو فى أفعاله ، ولا الجهل ولا يجوز أن يغلب ويقهر .

وقال : إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم ، وعارفون بأنهم محتاجون إلى النبى ، وهم محجوجون بمعرفتهم . ثم هم صنفان : عالم بالتوحيد ، وجاهل به. فالجاهل معذور ، والعالم محجوج . ومن انتحل دين الإسلام ، فإن اعتقد أن الله تعالى ليس بجسم ولا صورة ، ولا يرى بالأبصار ، وهو عدل لا يجور ، ولا يريد المعاصى ،

وبعد الاعتقاد واليقين أقر بذلك كله ، فهو مسلم حقاً . وإن عرف ذلك كله ثم جحده وأنكره ، وقال بالتشبيه والجبر ، فهو مشرك كافر حقاً . وإن لم ينظر فى شىء من ذلك كله ، واعتقد أن الله تعالى ربه ، وأن محمداً رسول الله ، فهو مؤمن لا لوم عليه ، ولا تكليف عليه غير ذلك .

وحكى ابن الراوندى عنه أنه قال : إن للقرآن جسداً يجوز أن يقلب مرة رجلا ، ومرة حيوانا ، وهذا مثل ما يحكى عن أبى بكر الأصم أنه زعم أن القرآن جسم مخلوق ، وأنكر الأعراض أصلا ، وأنكر صفات البارى تعالى . (ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة . إلا أن الميل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم أكثر منه إلى الإلهيين) .

١١ — الْخَيَّاطِيَّةُ والكَعْبِيَّةُ

أصحاب أبى الحسين بن أبى عمرو الخياط[١] ، أستاذ أبى القاسم بن محمد

---

(١) هو مؤلف كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى » دافع فيه عن المعتزلة ، وبرأهم مما رماهم به ابن الراوندى ، توفى سنة ٣٠٠ هـ .

قال عبد القاهر ص ١٠٧ (وانفرد بقول لم يسبق إليه فى المعدوم . وذلك أن المعتزلة اختلفوا فى تسمية المعدوم شيئاً ، فنهم من قال : لا يصح أن يكون المعدوم معلوما ومذكوراً . ولا يصح كونه شيئاً ولا ذاتاً جوهراً ولا عرضاً . وهذا اختيار الصالحى منهم وهو موافق لأهل السنة، فى المنع فى تسمية المعدوم شيئاً . وزعم آخرون من المعتزلة أن المعدوم شىء ، ومعلوم ، ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبي منهم . وزعم الجبائى وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له فى حال عدمه . وزعم أن الجوهر كان فى حال عدمه جوهراً ، وكان العرض فى حال عدمه عرضاً ، وكان السواد سواداً ، والبياض بياضاً فى حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعدوم جسما من قبل ، لأن الجسم عندهم مركب ، وفيه تأليف ، وطول ، وعرض ، وعمق . ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط فى هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة . فزعم أن الجسم فى حال عدمه يكون جسما ، لأنه يجوز أن يكون فى حال حدوثه جسما . ولم يجز أن يكون المعدوم متحركا لأن الجسم فى حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركا عنده . فقال : كل وصف يجوز ثبوته فى حال الحدوث فهو ثابت له فى =

الكعبي[١] . وهما من معتزلة بغداد على مذهب واحد ، إلا أن الخياط غالى فى إثبات المعدوم شيئاً وقال : الشىء ما يعلم ويخبر عنه ، والجوهر جوهر فى العدم ، والعرَضُ عرَضٌ فى العدم . وكذلك أطلق جميع الأجناس والأصناف حتى قال : السواد سواد

= حال عدمه . ويلزمه على هذا الاعتدال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً ، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكاملها من غير نقل له فى الأصلاب والأرحام ، ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك . وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم المعدومية لإفراطهم بوصف المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات .

(وقد نقض الجبائى على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه. وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأجسام . وهذا الإلزام متوجه على الخياط . ويتوجه مثله على الجبائى وابنه فى قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت فى حال العدم أعراضاً وجواهر . فإذا قالوا : لم تزل أعياناً وجواهر وأعراضاً ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها . فقد لزمهم القول بوجودها فى الأزل . وصاروا فى التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدم الجوهر والأعراض) .

(١) تكلم عبد القاهر عن الكعبية ص ١٠٨ فقال :

(هؤلاء أتباع أبى القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخى المعروف بالكعبي خالف البصريين من المعتزلة فى أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقروا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه ، كما أنكروا أن يراه غيره . وزعم الكعبى أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره . وتبع النظام فى قوله إن الله تعالى لا يرى شيئاً فى الحقيقة .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبى والبغداديون من المعتزلة أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى بالسمع . وتأولوا وصفه بالسمع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التى يسمعها غيره ، والمرئيات التى يراها غيره .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجل مريد على الحقيقة . غير أن أصحابنا قالوا : إنه لم يزل مريداً بإرادة أزلية . وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا فى محل . وخرج الكعبى والنظام وأتباعهما عن هذين القولين . وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة . وزعموا أنه إذا قيل إن الله عز وجل أراد شيئاً من فعله فمعناه أنه فعله . وإذا قيل إنه أراد من عنده فعلا فمعناه أنه أمر به . وقالوا إن وصفه بالإرادة فى الوجهين جميعاً مجاز . كما أن وصف الجدار بالإرادة فى قول الله تعالى — جداراً يريد أن ينقض فأقامه . قال : لو شئت لاتخذت عليه أجراً — مجاز . وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا فى نفيهم إرادة الله عز وجل) .

(ومنها : أن الكعبى على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصح فى باب التكليف) توفى الكعبى سنة ٣١٩ هـ .

فى العدم . فلم يبق إلا صفة الوجود أو الصفات التى تلزم الوجود والحدوث . وأطلق على المعدوم لفظ الثبوت ، وقال فى نفى الصفات عن البارى مثل ما قاله أصحابه ، وكذا القول فى القدر والسمع ، والعقل . وانفرد الكعبى عن أستاذه بمسائل :

منها قوله : إن إرادة البارى تعالى ليست صفة قائمة بذاته ، ولا هو مريد لذاته ، ولا إرادته حادثة فى محل أولا فى محل . بل إذا أطلق عليه أنه مريد فمعناه أنه عالم ، قادر ، غير مكره فى فعله ، ولا كاره . ثم إذا قيل هو مريد لأفعاله ، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه ، وإذا قيل هو مريد لأفعال عباده ، فالمراد به أنه آمر بها ، راض عنها . وقوله فى كونه سميعاً بصيراً راجع إلى ذلك أيضاً ، فهو سميع بمعنى أنه عالم بالمسموعات ، وبصير بمعنى أنه عالم بالمبصرات . وقوله فى الرؤية كقول أصحابه نفياً وإحالة . غير أن أصحابه قالوا : يرى البارى تعالى ذاته ، ويرى المرئيات ، وكونه مدركا لذلك زائد على كونه عالماً . وقد أنكر الكعبى ذلك ؛ قال : معنى قولنا : يرى ذاته ويرى المرئيات : أنه عالم بها فقط .

١٢ — الْجُبَّائِيَّةَ[١] والبَهْشَمِيَّةَ

أصحاب أبى محمد[٢] بن عبد الوهاب الْجُبَّائى ، وابنه أبى هاشم

---

(١) توفى الجبائى سنة ٢٩٥ هـ ، وتوفى ابنه أبو هاشم سنة ٣٢١ هـ .

(٢) قال عبد القاهر ص ١١٠ عن الجبائية ما نصه :

(فمن ضلالات الجبائى أنه سمى الله عز وجل مطيعاً لعبده إذا فعل مراد العبد . وكان سبب ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبى الحسن الأشعرى رحمه الله : ما معنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها ، فقال الجبائى : حقيقة الطاعة عندى موافقة الإرادة ، وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه . فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيعاً لعبده إذا فعل مراده ، فالتزم ذلك . فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين . ولو جاز أن يكون الله تعالى مطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له ؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ثم إن الجبائى زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس . وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله . وألزمه شيخنا أبوالحسن رحمه‌الله أن يسميه بمحبل النساء ، لأنه خالق الحبل فيهن ، فالتزم بذلك . فقال =

عبد السلام[1] . وهما من معتزلة البصرة ؛ انفردا عن أصحابهما بمسائل . وانفرد أحدهما

= له : بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى فى تسمية الله أبا لعيسى مع امتناعهم عن القول بأنه محبل مريم) .

وقال الأشعرى فى مقالات الإسلاميين ص ٥٣١ ج ٢ (وكان — يعنى الجبائى — يزعم أن البارئ محبل . وأنه لا محبل للنساء فى الحقيقة سواه . فيلزمه والد فى الحقيقة ، وأنه لا والد سواه) .

(وكان لا يزعم أن الإنسان باق فى الحقيقة لأن الباقى هو الكائن لا بحدوث . والإنسان كان بحدوث) .

وقال فى ص ٥٤٣ :

(كان الجبائى لا يزعم أن البارئ يوصف بأنه كامل . لأن الكامل هو من تمت خصاله وأبعاضه . ولأن الكامل فى بدنه هو الذى قد تمت أبعاضه . وكذلك الكامل فى خصاله من تمت خصاله منا نحو كمال الرجل فى علمه وعقله ورأيه وقوله وفصاحته. فلما كان الله عز وجل لا يوصف بالأبعاض ، لم يجز أن يوصف بالكمال فى ذاته من جهة الأعمال . وكذلك لا يوصف بأنه وافر ، لأن معنى ذلك كمعنى الكامل وكذلك لا يقال تام ، لأن تأويل التام والكامل واحد) .

(وقال : لا يجوز أن يوصف بالشجاعة . لأن الشجاعة هى الجرأة على المكاره وعلى الأمور المخوفة)

(وكان يزعم أن الوصف لله سبحانه بأنه مختار معناه أنه مريد ، إذا لم يكن ملجأ إلى ما أراده ولا مكرها ولا مضطراً إليه . والإرادة هى الاختيار . والاختيار غير المختار كما أن الإرادة غير المراد . وأن اختيار الله للأنبياء هو اختياره لإرسالهم وهو إرادته لذلك) .

(١) قال عبد القاهر فى معرض كلامه عن البهشمية ص ١١١ .

(ويقال لهم الذمية لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل . وقد شاركوا المعتزلة فى أكثر ضلالاتها وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها .

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل . وذلك أنهم زعموا أن القادر منها يجوز أن يخلو من الفعل والشرك مع ارتفاع الموانع من الفعل . والذى ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة فى تقدمها عليه . فكانوا يختلفون فى الجواب عن هذا الإلزام . فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة فى الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع ، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه فى حال حدوثه .

ومنهم من أجاز عدم القدرة مثل حدوث الفعل ومع حدوث العجز الذى هو ضد القدرة التى عدمت بعد وجودها .

ورأى أبو هاشم بن الجبائى توجه إلزام أصحابنا عليهم فى التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة فى جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه . ولم يجد للمعتزلة عنه انفصالا صحيحا فالتزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبدا مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليا من الفعل والترك ؛ فقيل له على هذا الأصل : أرأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ، =

عن صاحبه بمسائل . أما المسائل التى انفردا بها عن أصحابهما :

فمنها : أنهما أثبتا إرادات حادثة لا فى محل ، يكون البارى تعالى بها موصوفاً مريداً . وتعظيما لا فى محل إذا أراد أن يعظم ذاته . وفناء لا فى محل إذا أراد أن يفنى العالم . وأخص أوصاف هذه الصفات يرجع إليه من حيث إنه تعالى أيضاً لا فى محل ، وإثبات موجودات هى أعراض ، أو فى حكم الأعراض لا محل لها كإثبات موجودات هى جواهر ، أو فى حكم الجواهر لا مكان لها ، وذلك قريب من مذهب الفلاسفة حيث أثبتوا عقلا هو جوهر لا فى محل ولا فى مكان ، وكذلك النفس الكلية ، والعقول المفارقة .

ومنها : أنهما حكما بكونه تعالى متكلما بكلام يخلقه فى محل ، وحقيقة الكلام عندهما أصوات مقطعة ، وحروف منظومة ، والمتكلم من فعل الكلام ، لا من قام به

= ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه وتوفر الآلة فيه وارتفاع الموانع منه . فقيل له: كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به ، وإن لم يفعل ما نهى عنه ، دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟ .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصى على اكتساب معصية لم يخترعها العاصى . وقالوا الآن إن تكفير أبى هاشم فى قوله بعقاب من ليس فيه معصية ، لا من فعله ولا من فعل غيره ، أولى .

والثانى : أنه سمى من لم يفعل ما أمر به عاصياً وإن لم يفعل معصية . ولم يوقع اسم المطيع إلا على من فعل طاعة . ولو صح عاص بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه البدع الشنعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب أحدهما : للقبيح الذى فعله . والثانى : لأنه لم يفعل الحسن الذى أمر به . ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء ، وكان الله تعالى قد أمر بشىء ، فلم يفعل ولا فعل ضده لصار مخلداً فى النار .

وسائر المعتزلة يكفرونه فى هذه المواضع الثلاثة :

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل . والثانى : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً . والثالث : فى قوله: إنه لو تغير تغيراً حسناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ، ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده ، لاستحق الخلود فى النار .

وألزمه أصحابنا فى الحدود مثل قوله فى القسطين . حتى يكون عليه حدان : حد الزنى الذى قد فعله . والثانى لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى . وكذلك القول فى حدود القذف والقصاص وشرب الخمر . وألزموه إيجاب كفارتين على المفطر فى شهر رمضان .

الكلام . إلا أن الجبائى خالف أصحابه خصوصاً بقوله : يحدث الله تعالى عند قراءة كل قارئ كلاماً لنفسه فى محل القراءة ، وذلك حين ألزم أن الذى يقرؤه القارئ ليس بكلام الله ، والمسموع منه ليس من كلام الله ، فالتزم هذا المحال من إثبات أمر غير معقول ولا مسموع ؛ وهو إثبات كلامين فى محل واحد .

واتفقا على نفى رؤية الله تعالى بالأبصار فى دار القرار ، وعلى القول بإثبات الفعل للعبد خلقاً وإبداعاً ، وإضافة الخير والشر ، والطاعة والمعصية إليه استقلالا واستبداداً ، وأن الاستطاعة قبل الفعل ، وهى قدرة زائدة على سلامة البنية وصحة الجوارح ، وأثبتا البنية شرطاً فى قيام المعانى التى يشترط فى ثبوتها الحياة ، واتفقا على أن المعرفة وشكر المنعم ، ومعرفة الحسن والقبح واجبات عقلية ، وأثبتا شريعة عقلية وردّا الشريعة النبوية إلى مقدرات الأحكام ومؤقتات الطاعات التى لا يتطرق إليها عقل ، ولا يهتدى إليها فكر . وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب المطيع وعقاب العاصى ، إلا أن التأقيت والتخليد فيه يعرف بالسمع .

والإيمان عندهما اسم مدح ، وهو عبارة عن خصال الخير التى إذا اجتمعت فى شخص سمى بها مؤمناً ، ومن ارتكب كبيرة فهو فى الحال يسمى فاسقاً ، لا مؤمناً ولا كافراً ، وإن لم يتب ومات عليها فهو مخلد فى النار .

واتفقا على أن الله تعالى لم يدخر عن عباده شيئاً مما علم أنه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة والتوبة من الصلاح والأصلح واللطف ، لأنه قادر ، عالم جواد ، حكيم لا يضره الإعطاء ، ولا ينقص من خزائنه المنح ، ولا يزيد فى ملكه الادخار ، وليس الأصلح هو الألذ ، بل هو الأعود فى العاقبة ، والأصوب فى العاجلة وإن كان ذلك مؤلما مكروهاً ، وذلك كالحجامة والفصد ، وشرب الأدوية . ولا يقال إنه تعالى يقدر على شيء هو أصلح مما فعله بعبده ، والتكاليف كلها ألطاف . وبعثة الأنبياء ، وشرع الشرائع ، وتمهيد الأحكام والتنبيه على الطريق الأصوب ، كلها ألطاف .

ومما تخالفا فيه : أما فى صفات البارى تعالى فقال الجُبائى : البارى تعالى عالم لذاته ، قادر حى لذاته . ومعنى قوله : لذاته أى لا يقتضى كونه عالما صفة هى علم ، أو حال توجب كونه عالما .

وعند أبى هاشم : هو عالم لذاته ، بمعنى أنه ذو حالة هى صفة معلومة وراء كونه ذاتاً موجوداً ، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها . فأثبت أحوالا هى صفات لاموجودة ولا معدومة ، ولامعلومة ولا مجهولة . أى هى على حيالها لاتعرف كذلك بل مع الذات . قال : والعقل يدرك فرقاً ضرورياً بين معرفة الشىء مطلقاً ، وبين معرفته على صفة ، فليس من عرف الذات عرف كونه عالماً ، ولا من عرف الجوهر عرف كونه متحيزاً قابلا للعَرَض . ولا شك أن الإنسان يدرك اشتراك الموجودات فى قضية ، وافتراقها فى قضية . وبالضرورة يعلم أن ما اشتركت فيه غير ما افترقت به . وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل ، وهى لاترجع إلى الذات ، ولا إلى أعراض وراء الذات ، فإنه يؤدى إلى قيام العرض بالعرض فتعين بالضرورة أنها أحوال . فكون العالم عالماً حال هى صفة وراء كونه ذاتاً ، أى المفهوم منها غير المفهوم من الذات . وكذلك كونه قادراً ، حياً . ثم أثبت للبارى تعالى حالة أخرى أوجبت تلك الأحوال ، وخالفه والده وسائر منكرى الأحوال فى ذلك ، وردوا الاشتراك والافتراق إلى الألفاظ وأسماء الأجناس . وقالوا : أليست الأحوال تشترك فى كونها أحوالا وتفترق فى خصائص ؟ كذلك نقول فى الصفات ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الحال للحال ، ويفضى إلى التسلسل . بل هى راجعة إما إلى مجرد الألفاظ إذ وضعت فى الأصل على وجه يشترك فيها الكثير ، لا أن مفهومها معنى أو صفة ثابتة فى الذات على وجه يشمل أشياء ويشترك فيها الكثير ، فإن ذلك مستحيل . أو يرجع ذلك إلى وجوه واعتبارات عقلية هى المفهومة من قضايا الاشتراك والافتراق ، وتلك الوجوه : كالنِّسب والإضافات ، والقُرْب والبعد وغير ذلك مما لا يعد صفات بالاتفاق ، وهذا هو اختيار أبى الحسين[1] البصرى ، وأبى الحسن

---

(١) هو أبو الحسين محمد بن على الطيب البصرى المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو أحد أئمتهم الأعلام المشار إليه فى هذا الفن . توفى سنة ٤٣٦ هـ (ابن خلكان ١/٦٠٩) .

الأشعرى ، ورتبوا على هذه المسألة : مسألة أن المعدوم شىء . فمن يثبت كونه شيئاً كما نقلنا عن جماعة من المعتزلة ، فلا يبقى من صفات الثبوت إلا كونه موجوداً . فعلى ذلك لا يثبت للقدرة فى إيجادها أثراً ما سوى الوجود . والوجود على مذهب نفاة الأحوال لا يرجع إلا إلى اللفظ المجرد . وعلى مذهب مثبتى الأحوال هو حالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم . وهذا كما ترى من التناقض والاستحالة . ومن نفاة الأحوال من يثبته شيئاً ولا يسميه بصفات الأجناس . وعند الُجبائى أخص وصف البارى تعالى هو القدم ، والاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الأعم . وليت شعرى ! كيف يمكنه إثبات الاشتراك والافتراق ، والعموم والخصوص حقيقة وهو من نفاة الأحوال ؟ فأما على مذهب أبى هاشم فلعمرى هو مطرد ، غير أن القدم إذا بحث عن حقيقته رجع إلى نفى الأولية ، والنفى يستحيل أن يكون أخص وصف البارى .

واختلفا فى كونه سميعاً بصيراً . فقال الجبائى : معنى كونه سميعاً بصيراً أنه حى لا آفة به .

وخالفه ابنه وسائر أصحابه . أما ابنه فصار إلى كونه سميعاً حالة ، وكونه بصيراً حالة . وكونه بصيراً حالة سوى كونه عالماً ؛ لاختلاف القضيتين والمفهومين ، والمتعلقين ، والأثرين .

وقال غيره من أصحابه : معناه كونه مدركا للمبصرات، مدركا للمسموعات . واختلفا أيضاً فى بعض مسائل اللطف . فقال الجبائى فيمن يعلم البارى تعالى من حاله أنه لو آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلة مشقته ، ولو آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لكثرة مشقته : إنه لا يحسن منه أن يكلفه إلا مع اللطف . ويسوى بينه وبين من المعلوم من حاله أنه لا يفعل الطاعة على كل وجه إلا مع اللطف . ويقول : إذ لو كلفه مع عدم اللطف لوجب أن يكون مستفسداً حاله ، غير مزيح لعلته .

ويخالفه أبو هاشم فى بعض المواضع فى هذه المسألة . قال : يحسن منه تعالى أن يكلفه

الإيمان على أشق الوجهين بلا لطف . واختلفا فى فعل الألم للعوض ، فقال الجبائى : يجوز ذلك ابتداء لأجل العوض ، وعليه بنى آلام الأطفال . وقال ابنه : إنما يحسن ذلك بشرط العوض والاعتبار جميعاً . وتفصيل مذهب الجبائى فى الأعواض على وجهين : أحدهما أنه يقول يجوز التفضل بمثل الأعواض غير أنه تعالى علم أنه لا ينفعه عوض إلا على ألم متقدم . والوجه الثانى أنه إنما يحسن ذلك لأن العوض مستحق ، والتفضل غير مستحق . والثواب عندهم ينفصل عن التفضل بأمرين : أحدهما : تعظيم وإجلال للمثاب يقترن بالنعيم . والثانى : قدر زائد على التفضل بزيادة مقدار ولا بزيادة صفة .

وقال ابنه : يحسن الابتداء بمثل العوض تفضلا ، والعوض منقطع غير دائم . وقال الجبائى : يجوز أن يقع الانتصاف من الله تعالى للمظلوم من الظالم بأعواض يتفضل بها عليه إذ لم يكن للظالم على الله عوض لشىء ضره به .

وزعم أبو هاشم أن التفضل لا يقع به انتصاف ، لأن التفضل ليس يجب عليه فعله. وقال الجبائى وابنه : لا يجب على الله شىء لعباده فى الدنيا إذا لم يكلفهم عقلا وشرعا . فأما إذا كلفهم فعل الواجب فى عقولهم ، واجتناب القبائح ، وخلق فيهم الشهوة للقبيح والنفور من الحسن ، وركب فيهم الأخلاق الذميمة ؛ فإنه يجب عليه عند هذا التكليف إكمال العقل ، ونصب الأدلة ، والقدرة ، والاستطاعة ، وتهيئة الآلة ؛ بحيث يكون مُزيحاً لعللهم فيما أمرهم ، ويجب عليه أن يفعل بهم أدعى الأمور إلى فعل ما كلفهم به ، وأزجر الأشياء لهم عن فعل القبيح الذى نهاهم عنه . ولهم فى مسائل هذا الباب خبط طويل .

* * *

وأما كلام جميع المعتزلة البغداديين فى النبوة والإمامة فيخالف كلام البصريين ، فإن من شيوخهم من يميل إلى الروافض ، ومنهم من يميل إلى الخوارج .

والجبائى وأبو هاشم قد وافقا أهل السنة فى الإمامة ، وأنها بالاختيار ، وأن الصحابة مترتبون فى الفضل ترتبهم فى الإمامة ، غير أنهم ينكرون الكرامات أصلا للأولياء من الصحابة وغيرهم ، ويبالغون فى عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كبائرها وصغائرها ، حتى منع الجبائى القصد إلى الذنب إلا على تأويل . والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضى عبد الجبار[1] وغيره انتهجوا طريقة أبى هاشم . وخالفه فى ذلك أبو الحسين البصرى ، وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال ، وانفرد عنهم بمسائل : منها نفى الحال ، ومنها نفى المعدوم شيئاً ، ومنها نفى الألوان أعراضاً ، ومنها قوله إن الموجودات تمايز بأعيانها ، وذلك من توابع نفى الحال ، ومنها رده الصفات كلها إلى كون البارى تعالى عالما ، قادراً ، مدركا . وله ميل إلى مذهب هشام بن الحكم فى أن الأشياء لاتعلم قبل كونها . والرجل فلسفى المذهب ، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة فى معرض الكلام فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذاهب .

الفصل الثانى

الجبرية

الجبر هو نفى الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، والجبرية أصناف . فالجبرية الخالصة : هى التى لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا ، والجبرية المتوسطة : هى التى تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا ، فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثراً ما فى الفعل ، وسمى ذلك كسبا ، فليس بجبرى .

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثراً فى الإبداع والإحداث استقلالا :

---

(١) هو عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار المتوفى سنة ٤١٤ قاضى قضاة الرى وأعمالها ، وأعظم شيوخ الاعتزال فى عصره . والمعتزلة يلقبونه قاضى القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب على أحد سواه ، ولا يعنون به أحداً غيره — ابن الأثير ج ٩ ص ٢٣٥ ، وطبقات الشافعية ج ٣ ص ٢١٩ — ٢٢٠ .

جبريا . ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها جبريا . إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثراً . والمصنفون فى المقالات عدوا النَّجَّارِيَة وَالضِّرَارِيَّة من الجبرية ، وكذلك جماعة الكُلاَّبية من الصفاتية . والأشعرية سموهم تارة حَشَوِيَّة ، وتارة جبرية . ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النَّجَّارية فعددناهم من الجبرية ، ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية .

١ — الجَهْمِيَّة

أصحاب جهم[1] بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة ، ظهرت بدعته بترمذ ، وقتله سلم بن أحوز المازنى بمرو فى آخر ملك بنى أمية . وافق المعتزلة فى نفى الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء :

منها قوله : لا يجوز أن يوصف البارى تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، لأن ذلك يقضى تشبيها ، فنفى كونه حيا عالما ، وأثبت كونه : قادراً ، فاعلا ، خالقاً ؛ لأنه لا يوصف شىء من خلقه بالقدرة ، والفعل ، والخلق .

---

(١) جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم الذى قتله خالد بن عبد الله القسرى سنة ١٢٤ على الزندقة والإلحاد . والجعد أول من ابتدع القول بخلق القرآن . وتعطيل الله عن صفاته .

وكان جهم يخرج بأصحابه فيقفهم على المجذومين ويقول : انظروا ، أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ إنكاراً لرحمته كما أنكر حكمته . قال عبد القاهر البغدادى فى الفرق بين الفرق ص ١٢٨ (ووصفه بأنه قادر وموجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحيي ، ومميت ؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده . وقال : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به . وكان جهم مع ضلالته التى ذكرناها يحمل السلاح ويقاتل السلطان ، ويخرج مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازنى فى آخر زمان بنى مروان) .

ومنها إثباته علوما حادثة للبارى تعالى[1] لا فى محل . قال : لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ؛ لأنه لو علم ثم خلق ، أفبقى علمه على ما كان أم لم يبق ؟ فإن بقى فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد . وإن لم يبق فقد تغير ، والمتغير مخلوق ليس بقديم . ووافق فى هذا المذهب هشام بن الحكم كما تقرر . قال : وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث فى ذاته تعالى ، وذلك يؤدى إلى التغير فى ذاته ، وأن يكون محلا للحوادث ، وإما أن يحدث فى محل فيكون المحل موصوفا به ، لا البارى تعالى ، فتعين أنه لا محل له . فأثبت علوما حادثة بعدد الموجودات المعلومة .

ومنها قوله فى القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور فى أفعاله ؛ لاقدرة له ، ولا إرادة ، ولا اختيار ، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات ، كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغيمت السماء وأمطرت ، واهتزت الأرض وأنبتت ، إلى غير ذلك . والثواب والعقاب جبر ، كما أن الأفعال كلها جبر . قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً .

ومنها قوله : إن حركات أهل الخالدين تنقطع ، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما وتلذذ أهل الجنة بنعيمها ، وتألم أهل النار بجحيمها ؛ إذ لا تتصور حركات لا تتناهى آخراً ، كما لا تتصور حركات لا تتناهى أولا . وحمل قوله تعالى :

---

(١) فى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ٢/٤٩٤ (وقال جهم : إن علم الله محدث ؛ هو أحدثه فعلم به وأنه غير الله . وقد يجوز عنده أن الله يكون عالما بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم يحدثه قبلها) .

(وحكى عنه حاك خلاف هذا ؛ فزعم أن الذى بلغه عنه أنه كان يقول : إن الله يعلم الشيء فى حال حدوثه ، ومحال أن يكون الشيء معلوما وهو معدوم ؛ لأن الشيء عنده هو الجسم الموجود ، وما ليس بموجود فليس بشيء فيعلم أو يجهل . فألزمه مخالفوه أن لله علماً محدثاً إذ زعم أن الله قد كان غير عالم ثم علم . ويجب على أصله أن يقول فى القدرة والحياة كقوله فى العلم) .

(خَالِدِينَ فِيهَا) على المبالغة والتأكيد دون الحقيقة فى التخليد ، كما يقال خلد الله ملك فلان ، واستشهد على الانقطاع بقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ[1]) فالآية اشتملت على شريطة واستثناء ، والخلود والتأبيد لا شرط فيه ولا استثناء .

ومنها قوله : من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده ، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد ، فهو مؤمن . قال : والإيمان لا يتبعض أى لا ينقسم إلى : عقد ، وقول ، وعمل . قال : ولا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء ، وإيمان الأمة على نمط واحد إذ المعارف لا تتفاضل ، وكان السلف كلهم من أشد الرادّين عليه ، ونسبته إلى التعطيل المحض . وهو أيضاً موافق للمعتزلة فى نفى الرؤية ، وإثبات خلق الكلام ، وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع .

٢ — النَّجَّارِيَة

أصحاب الحسين[2] بن محمد النَّجَّار ، وأكثر معتزلة الرى وما حواليها على مذهبه . وهم وإن اختلفوا أصنافا إلا أنهم لم يختلفوا فى المسائل التى عددناها أصولا ، وهم :

---

(١) هود آية ١٠٨ (٢) يطلق بعضهم على النجارية اسم الحسينية . وقد مات النجار فى حدود سنة ٢٣٠ هـ . قال الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ٢٨٣/١ (زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه وهم الحسينية أن أعمال العباد مخلوقة لله وهم فاعلون لها . وأنه لا يكون فى ملك الله سبحانه إلا ما يريده ، وأن الله سبحانه لم يزل مريداً أن يكون فى وقته ما علم أنه يكون فى وقته ، مريداً أن لا يكون ما علم أنه لا يكون) .

(وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله سبحانه يحدث فى حال الفعل مع الفعل ؛ وهو الاستطاعة . وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن فى وجودها وجود الفعل ، وفى عدمها عدم الفعل . وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسديد ، وفضل ونعمة، وإحسان وهدى. وأن استطاعته الكفر ضلال وخذلان، وبلاء وشر) .

(وكان يخالف المعتزلة فى القدر ، ويقول بالإرجاء . وأن الله سبحانه يرزق الحلال ويرزق الحرام . وأن الرزق على ضربين : رزق غذاء ، ورزق ملك) .

برغوثية ، وزعفرانية ، ومستدركة ، ووافقوا المعتزلة فى نفى الصفات من العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسمع ، والبصر . ووافقوا الصفاتية فى خلق الأعمال .

قال النجار : البارى تعالى مريد لنفسه كما هو عالم لنفسه ، فألزم عموم التعلق ، فالتزم وقال : هو مريد الخير والشر ، والنفع والضر ، وقال أيضاً : معنى كونه مريداً أنه غير مستكره ولا مغلوب ، وقال : هو خالق أعمال العباد ، خيرها وشرها ، حسنها وقبيحها ، والعبد مكتسب لها . وأثبت تأثيراً للقدرة الحادثة ؛ وسمى ذلك كسباً على حسب ما يثبته الأشعرى ، ووافقه أيضاً فى أن الاستطاعة مع الفعل . وأما فى مسألة الرؤية فأنكر رؤية الله تعالى بالأبصار وأحالها ؛ غير أنه قال : يجوز أن يحول الله تعالى القوة التى فى القلب من المعرفة إلى العين ؛ فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية . وقال بحدوث الكلام لكنه انفرد عن المعتزلة بأشياء منها :

قوله إن كلام البارى تعالى إذا قرئ فهو عرَض ، وإذا كتب فهو جسم . ومن العجب أن الزعفرانية[1] قالت كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، ومع ذلك قالت : كل من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر . ولعلهم أرادوا بذلك الاختلاف ، وإلا فالتناقض ظاهر . والمستدركة[2] منهم زعموا أن كلامه غيره ، وهو مخلوق لكن النبىَّ ، صلى اللهُ عليه وسلم قال : « كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » والسلف عن آخرهم أجمعوا

---

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء أتباع الزعفران الذى كان بالرى . وكان يناقض بآخر كلامه أوله . فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق . ثم يقول مع ذلك : الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق . وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفرانى أراد أن يشهر نفسه فى الآفاق فاكترى رجلا على أن يخرج إلى مكة ويسبه ويلعنه فى مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق) .

(٢) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خفى على أسلافهم لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق . وزعمت المستدركة أنه مخلوق ، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين : فرقة زعمت أن النبى صلى الله عليه وسلم قد قال إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيبه حروفها . ومن لم يقل إن النبى عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر) .

، وقالت الفرقة الثانية منهم إن النبى عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر) .

على هذه العبارة ، فوافقناهم ، وحملنا قولهم غير مخلوق ، أى على هذا الترتيب والنظم من الحروف والأصوات ، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف بعينها ، وهذه حكاية عنها . وحكى الكعبي عن النجار أنه قال : البارى تعالى بكل مكان ذاتا ، ووجوداً لا معنى العلم والقدرة ، وألزمه محالات على ذلك .

وقال فى المفكر قبل ورود السمع مثل ما قالت المعتزلة إنه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال .

وقال فى الإيمان إنه عبارة عن التصديق ، ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة عوقب على ذلك ، ويجب أن يخرج من النار ، فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار فى الخلود .

ومحمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وبشر بن غياث المريسى ، والحسين النجار متقاربون فى المذهب ، وكلهم أثبتوا كونه تعالى مريداً لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر وإيمان وكفر ، وطاعة ومعصية . وعامة المعتزلة يأبون ذلك .

٣ — الضِّرارية

أصحاب ضرار بن عمرو[١] ، وحفص الفرد . واتفقا فى التعطيل ، وعلى أنهما قالا البارى تعالى عالم قادر ، على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وأثبتا لله سبحانه ماهية لا يعلمها

---

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٩ (أتباع ضرار بن عمرو الذى وافق أصحابنا فى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ولكساب للعباد . وفى إبطال القول بالتولد . ووافق المعتزلة فى أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله إنها قبل الفعل ومع الفعل ، وبعد الفعل ، وأنها بعض المستطيع . ووافق النجار فى دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون ، وطعم ، ورائحة ونحوها من الأعراض التى لا يخلو الجسم منها . وأنه أنكر حرف بن مسعود ، وحرف أبى بن كعب ، وشهد بأن الله تعالى لم ينزلها ، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة وفى مصحفيهما .

إلا هو ، وقالا : إن هذه المقالة محكية عن أبى حنيفة رحمه الله وجماعة من أصحابه،وأرادا بذلك أنه يعلم نفسه شهادة ، لا بدليل ولا خبر . و نحن نعلمه بدليل وخبر . وأثبتا حاسة سادسة للإنسان يرى بها البارى تعالى يوم الثواب فى الجنة . وقالا : أفعال العباد مخلوقة للبارى تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة . وجوزا حصول فعل بين فاعلين ، وقالا يجوز أن يقلب الله تعالى الأعراض أجساما ، والاستطاعة والعجز بعض الجسم وهو جسم ولا محالة ، بنفى زمانين . وقالا : الحجة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الإجماع فقط ، فما ينقل عنه فى أحكام الدين من طريق أخبار الآحاد فغير مقبول . ويحكى عن ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود ، وحرف أبى بن كعب ، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله .

وقال فى المفكر قبل ورود السمع إنه لا يجب عليه بعقله شىء حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه ، ولا يجب على الله تعالى شىء بحكم العقل . وزعم ضرار أيضاً أن الإمامة تصلح فى غير قريش ، حتى إذا اجتمع قرشى ونبطى قدمنا النبطى ؛ إذ هو أقل عدداً ، وأضعف وسيلة فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة .

والمعتزلة وإن جوزوا الإمامة فى غير قريش ؛ إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطى على القرشى .

الفصل الثالث

الصفاتية

اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزة ، والعظمة ، ولا يفرقون بين صفات الذات ، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقا واحداً ، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين ، والوجه ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع ، فنسميها صفات خبرية . ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون ، سمى السلف صفاتية ، والمعتزلة معطلة .

فبالغ بعض السلف فى إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات ، واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر ؛ فافترقوا فرقتين :

فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقف فى التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شىء ، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شىء منها ، وقطعنا بذلك ؛ إلا أنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : (الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى[1]) ومثل قوله: (خَلَقْتُ بِيَدَىَّ[2]) ومثل قوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ[3]) إلى غير ذلك . ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له ، وليس كمثله شىء ، وذلك قد أثبتناه يقينا .

---

(١) طه آية ٥ (٢) ص آية ٧٥ (٣) الفجر آية ٢٢

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف ؛ فقالوا لابد من إجرائها على ظاهرها ، فوقعوا فى التشبيه الصرف ، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف . ولقد كان التشبيه صرفا خالصاً فى اليهود ، لا فى كلهم بل فى القرائين منهم ، إذ وجدوا فى التوراة ألفاظاً كثيرة تدل على ذلك .

ثم الشيعة فى هذه الشريعة وقعوا فى غلو وتقصير ، أما الغلو فتشبيه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس ، وأما التقصير فتشبيه الإله بواحد من الخلق . ولما ظهرت المعتزلة والمتكلمون من السلف رجعت بعض الروافض عن الغلو والتقصير ، ووقعت فى الاعتزال وتخطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر فوقعت فى التشبيه .

وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم : مالك بن أنس رضى الله عنهما ؛ إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثورى ، وداود بن على الأصفهانى ، ومن تابعهم .

حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابى ، وأبى العباس القلانسى ، والحارث بن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام ، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية ، وصنف بعضهم ودرس بعض حتى جرى بين أبى الحسن الأشعرى وبين أستاذه مناظرة فى مسائل من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما ، وانحاز الأشعرى إلى هذه الطائفة ، فأيد مقالتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية . ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتى الصفات عددناهم فرقتين من جملة الصفاتية .

١ — الأشعرية

أصحاب أبى الحسن[١] على بن إسماعيل الأشعرى ؛ المنتسب إلى أبىموسى الأشعرى رضى الله عنهما ، وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعرى رضى الله عنه كان يقرر عين مايقرر الأشعرى أبو الحسن فى مذهبه ، وقد جرتمناظرة بين عمرو بن العاص وبينه ، فقال عمرو : أين أجد أحداً أحاكم إليه ربى . فقال أبو موسى : أنا ذلكالمتحاكم إليه فقال عمرو : أوَ يقدِّر علىّ شيئاً ثم يعذبنى عليه ؟ قال : نعم . قال عمرو : ولم ؟ قال : لأنه لا يظلمك . فسكت عمرو ، وَلم يحر جوابا .

قال الأشعرى : الإنسان إذا فكر فى خلقته ، من أى شىء ابتدأ ، وكيف دار فى أطوار الخلقة طوراً بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة ، وعرف يقينا أنه بذاته لم يكن ليدبر خلقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال ، علم بالضرورة أن له صانعاً قادراً ، عالما ، مريدا ، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع لظهور آثار الاختيار فى الفطرة ، وتبين آثار الإحكام والاتقان فى الخلقة . فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جحدها . وكما دلت الأفعال على كونه عالما ، قادرا ، مريدا ، دلت على العلم والقدرة والإرادة ، لأن وجه الدلالة لايختلف شاهدا وغائباً . وأيضاً لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم ، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة ، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة . فيحصل بالعلم الإحكام والاتقان . ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث. ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت ، وقدر دون قدر ، وشكل دون شكل. وهذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا وأن يكون الذات حيا بحياة للدليل الذى ذكرناه .

وألزم منكرى الصفات إلزاما لامحيص لهم عنه ، وهو أنكم وافقتمونا بقيام الدليل

---

(١) توفى أبو الحسن الأشعرى سنة ٣٢٤ هـ ومن أشهر كتبه : مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين ، الإبانة عن أصول الديانة .

على كونه عالما قادراً فلا يخلو إما أن يكون المفهومان من الصفتين واحداً أوزائداً ، فإن كان واحداً فيجب أن يعلم بقادريته ، ويقدر بعالميته . ويكون من علم الذات مطلقاً علم كونه عالما قادراً . وليس الأمر كذلك ، فعلم أن الاعتبارين مختلفان ، فلا يخلو إما أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ أو إلى الحال ، أو إلى الصفة ، وبطل رجوعه إلى اللفظ المجرد ، فإن العقل يقضى باختلاف مفهومين معقولين . ولو قدر عدم الألفاظ رأساً ما ارتاب العقل فيما تصوره وبطل رجوعه إلى الحال ، فإن إثبات صفة لاتوصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين الوجود والعدم ، والإثبات والنفى ، وذلك محال ، فتعين الرجوع إلى صفة قائمة بالذات ، وذلك مذهبه.

* * *

على أن القاضى الباقلانى من أصحاب الأشعرى قد ردد قوله فى إثبات الحال ونفيها ، وتقرر رأيه على الإثبات ، ومع ذلك أثبت الصفات معانى قائمة به لا أحوالا ، وقال : الحال الذى أثبته أبو هاشم هو الذى نسميه صفة خصوصاً إذا أثبت حالة أوجبت تلك الصفات .

قال أبو الحسن : البارى تعالى عالم بعلم قادر بقدرة ، حى بحياة ، مريد بإرادة ، متكلم بكلام ، سميع يسمع ، بصير يبصر . وله فى البقاء اختلاف رأى .

قال : وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى ، لا يقال : هى هو ، ولا هى غيره ، ولا : لا هو ، ولا : لا غيره . والدليل على أنه متكلم بكلام قديم ، ومريد بإرادة قديمة أنه قد قام الدليل على أنه تعالى ملك ، والملك من له الأمر والنهى ، فهو آمر ، ناه ، فلايخلو إما أن يكون آمرا بأمرقديم ، أو بأمر محدث . وإن كان محدثا فلا يخلو : إما أن يحدثه فى ذاته ، أو فى محل أو لا فى محل ، ويستحيل أن يحدثه فى ذاته ، لأنه يؤدى إلى أن يكون محلا للحوادث ، وذلك محال . ويستحيل أن يحدثه فى محل ، لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفا ، ويستحيل أن يحدثه لا فى محل ، لأن ذلك غير معقول . فتعين أنه قديم ، قائم به ، صفة له ، وكذلك التقسيم فى الإرادة والسمع والبصر .

قال : وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات : المستحيل ، والجائز ، والواجب ، والموجود ، والمعدوم ، وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات . وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص . وكلامه واحد هو : أمر ونهى ، وخبر ، واستخبار ، ووعد ، وَوعيد . وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات فى كلامه ، لا إلى عدد فى نفس الكلام ، والعبارات ، والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلى ، والدلالة مخلوقة محدثة ، وَالمدلول قديم أزلى . والفرق بين القراءة والمقروء ، والتلاوة والمتلو ، كالفرق بين الذكر والمذكور ، فالذِّكر ، محدث والمذكور قديم .

وخالف الأشعرى بهذا التدقيق جماعة من الحشوية ؛ إذ إنهم قضوا بكون الحروف والكلمات قديمة . والكلام عند الأشعرى معنى قائم بالنفس سوى العبارة ، والعبارة دلالة عليه من الإنسان ، فالمتكلم عنده من قام به الكلام ، وعند المعتزلة من فعل الكلام غير أن العبارة تسمى كلاما : إما بالمجاز ، وإما باشتراك اللفظ .

قال : وإرادته واحدة ، قديمة ، أزلية ، متعلقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصة وأفعال عباده ، من حيث إنها مخلوقة له ، لا من حيث إنها مكتسبة لهم . فعن هذا قال : أراد الجميع : خيرها ، وشرها ، ونفعها ، وضرها . وكما أراد وعلم ، أراد من العباد ما علم وأمر القلم حتى كتب فى اللوح المحفوظ . فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذى لا يتغير ولا يتبدل . وخلاف المعلوم : مقدور الجنس ، محال الوقوع .

وتكليف ما لا يطاق جائز على مذهبه للعلة التى ذكرناها . ولأن الاستطاعة عنده عرض ، والعرض لا يبقى زمانين ، ففى حال التكليف لا يكون المكلف قط قادرا ، لأن المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به . فأما أن يجوز ذلك فى حق من لا قدرة له أصلا على الفعل فمحال ، وإن وجد ذلك منصوصاً عليه فى كتابه .

قال : والعبد قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات

الرعدة والرعشة . وبين حركات الاختيار والإرادة . والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة ، متوقفة على اختيار القادر . فعن هذا قال : المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة . والحاصل تحت القدرة الحادثة .

ثم على أصل أبى الحسين : لا تأثير للقدرة الحادثة فى الأحداث . لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض . فلو أثرت فى قضية الحدوث لأثرت فى حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان ، والطعوم ، والروائح ، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدى إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة . غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها ، أو معها : الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له . ويسمى هذا الفعل كسبا . فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعا وإحداثا ، وكسبا من العبد : حصولا تحت قدرته .

والقاضى أبو بكر[1] الباقلانى تخطى عن هذا القدر قليلا . فقال : الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد ، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط . بل ههنا وجوه أخر ، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهراً متحيزاً ، قابلا للعرض . ومن كون العرض عرضاً ، ولوناً ، وسواداً وغير ذلك . وهذه أحوال عند مثبتى الأحوال . قال : فجهة كون الفعل حاصلا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة ، ويسمى ذلك كسبا ، وذلك هو أثر القدرة الحادثة .

قال : وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة فى حال هو الحدوث والوجود. أو فى وجه من وجوه الفعل . فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة فى حال : هو صفة للحادث ، أو فى وجه من وجوه الفعل ؛ وهو كون الحركة مثلا على هيئة مخصوصة ؟ وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقاً ومن العرض مطلقاً غير المفهوم من القيام والقعود ، وهما حالتان متمايزتان . فإن كل قيام حركة ، وليس كل حركة قياما .

(١) توفى الباقلانى سنة ٤٠٣ هـ .

ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقا ضروريا بين قولنا : أوجد ، وبين قولنا : صلى ، وصام ، وقعد ، وقام . وكما لايجوز أن يضاف إلى البارى تعالى جهة مايضاف إلى العبد، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى البارى تعالى .

فأثبت القاضى تأثيراً للقدرة الحادثة وأثرها : هى الحالة الخاصة ، وهى جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل . وتلك الجهة هى المتعينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب . فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب ، خصوصاً على أصل المعتزلة ، فإن جهة الحسن والقبح هى التى تقابل بالجزاء . والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود . فالموجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولاقبيح .

قال : فإذا جاز لكم إثبات صفتين هما حالتان ، جاز لى إثبات حالة هى متعلق القدرة الحادثة . ومن قال : هى حالة مجهولة ، فبينا بقدر الإمكان جهتها وعرفناها إيش هى ، ومثلناها كيف هى .

* * *

ثم إن إمام الحرمين[1] أبا المعالى الجوينى تخطى عن هذا البيان قليلا . قال : أما نفى هذه القدرة والاستطاعة فما يأباه العقل والحس ، وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفى القدرة أصلا ، وأما إثبات تأثير فى حالة لايفعل فهو كنفى التأثير خصوصاً والأحوال على أصلهم لاتوصف بالوجود والعدم . فلابد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة ، لاعلى

---

(١) هو أبو المعالى الجوينى عبد الملك بن أبى محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعى ، ضياء الدين ؛ أحد الأئمة الأعلام من بلدة جوين بنيسابور . ظهر فى وقت اشتد فيه التعصب بين الأشعرية وخصومهم . وكان الجوينى متبحراً فى العلوم والمعارف ، فأفاد الأشعرية ودافع عنهم دفاعا مجيداً فشاع ذكره فى الآفاق . ثم خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم . ولهذا قيل له إمام الحرمين . وعاد إلى نيسابور ثم رحل منها إلى بغداد فتولى التدريس بالمدرسة النظامية والخطابة والتذكير والإمامة وهجرت له المجالس ، وانغمر ذكر غيره من العلماء وشاعت مصنفاته . توفى سنه ٤٧٨ هـ ، انظر ابن خلكان ١/٣٦١ .

وجه الإحداث والخلق ، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم ، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتداء ، يحس من نفسه أيضاً عدم الاستقلال ، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة ، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة ، وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر حتى ينتهى إلى مسبب الأسباب . فهو الخالق للأسباب ومسبباتها ، المستغنى على الإطلاق ، فإن كل سبب مهما استغنى من وجه محتاج من وجه ، والبارى تعالى هو الغنى المطلق ، الذى لاحاجة له ولافقر.

وهذا الرأى إنما أخذه من الحكماء الإلهيين وأبرزه فى معرض الكلام . وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصله بالفعل والقدرة ، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه ، وحينئذ يلزم القول بالطبع ، وتأثير الأجسام فى الأجسام إيجاداً ، وتأثير الطبائع فى الطبائع إحداثاً ، وليس ذلك مذهب الإسلاميين . كيف ورأى المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر فى إيجاد الجسم ، قالوا : لا يجوز أن يصدر عن جسم ، ولا عن قوة ما فى جسم ، فإن الجسم مركب من مادة وصورة ، فلو أثر لأثر بجهتيه ، أعنى بمادته وصورته . والمادة لها طبيعة عدمية ، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم ، والتالى محال . فالمقدم إذن محال فنقيضه حق ؛ وهو أن الجسم وقوة ما فى الجسم لا يجوز أن يؤثر فى جسم .

وتخطى من هو أشد تحققاً وأغوص تفكراً ، عن الجسم وقوة مافى الجسم ، إلى كل ما هو جائز بذاته ، فقال : كل ما هو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئاً ما ، فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز ، والجواز له طبيعة عدمية . فلو خلى الجائز وذاته كان عدماً . فلو أثر الجواز بمشاركة العدم ، لأدى إلى أن يؤثر العدم فى الوجود ، وذلك محال ؛ فإذ لا موجد على الحقيقة إلا واجب الوجود لذاته ، وما سواه من الأسباب معدات لقبول الوجود ، لا محدثات لحقيقة الوجود ، ولهذا شرح سنذكره .

ومن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبى المعالى إذا كان بهذه المثابة ، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة ؟

هذا ونعود إلى كلام صاحب المقالة . قال أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى : إذا كان الخالق على الحقيقة هو البارى تعالى لا يشاركه فى الخلق غيره ، فأخص وصفه تعالى هو : القدرة على الاختراع . قال : وهذا هو تفسير اسمه تعالى الله .

وقال الأستاذ أبو إسحاق[1] الإسفراينى : أخص وصفه هو : كون يوجب تميزه عن الأكوان كلها .

وقال بعضهم : نعلم يقينا أن مامن موجود إلاويتميز عن غيره بأمر ما ، وإلافيقتضى أن تكون الموجودات كلها مشتركة متساوية ، والبارى تعالى موجود ، فيجب أن يتميز عن سائر الموجودات بأخص وصف ، إلا أن العقل لا ينتهى إلى معرفة ذلك الأخص ، ولم يرد به سمع ، فنتوقف .

ثم هل يجوز أن يدركه العقل ؟ ففيه خلاف أيضاً ، وهذا قريب من مذهب ضرار، غير أن ضراراً أطلق لفظ الماهية عليه تعالى ، وهو من حيث العبارة منكر .

ومن مذهب الأشعرى : أن كل موجود يصح أن يرى ، فإن المصحح للرؤية إنما هو الوجود . والبارى تعالى موجود فيصح أن يرى ، وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه فى الآخرة . قال الله تعالى : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ[2]) إلى غير ذلك من الآيات والأخبار . قال : ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة ، ومكان ، وصورة ومقابلة ، واتصال شعاع ، أو على سبيل انطباع ، فإن كل ذلك مستحيل .

وله قولان فى ماهية الرؤية :

أحدهما : أنه علم مخصوص ، ويعنى بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم .

والثانى : أنه إدراك وراء العلم لا يقتضى تأثيراً فى المدرك ، ولا تأثراً عنه .

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراينى الملقب بركن الدين الفقيه الشافعى ، كان من العلماء الأعلام ، درس فى أكبر مدارس نيسابور ، وتوفى سنة ٤١٨ هـ .

(٢) القيامة آية ٢٢ ، ٢٣ .

وأثبت أن السمع والبصر للبارى تعالى صفتان أزليتان ؛ هما إدراكان وراء العلم يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود . وأثبت اليدين ، والوجه صفات خبرية . فيقول : ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد ، وصُغُوه[١] إلى طريقة السلف من ترك التعرض للتأويل . وله قول أيضاً فى جواز التأويل .

ومذهبه فى الوعد والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، والسمع ، والعقل مخالف للمعتزلة من كل وجه .

قال : الإيمان هو التصديق بالجنان . وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه، فمن صدق بالقلب أى أقر بوحدانية الله تعالى ، واعترف بالرسل تصديقاً لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه حتى لو مات عليه فى الحال كان مؤمناً ناجياً ، ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شىء من ذلك .

وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى ، إما أن يغفر له برحمته ، وإما أن يشفع فيه النبى صلى الله عليه وسلم إذ قال : « شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي » وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ، ثم يدخله الجنة برحمته . ولا يجوز أن يخلد فى النار مع الكفار ، لما ورد به السمع بالإخراج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان . قال : ولو تاب فلا أقول بأنه يجب على الله تعالى قبول توبته بحكم العقل ، إذ هو الموجب ، فلا يجب عليه شىء . بل ورد السمع بقبول توبة التائبين ، وإجابة دعوة المضطرين ، وهو المالك فى خلقه يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفا . ولو أدخلهم النار لم يكن جوراً ، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف . أو وضع الشىء فى غير موضعه . وهو المالك المطلق ؛ فلا يتصور منه ظلم . ولا ينسب إليه جور .

قال : والواجبات كلها سمعية ، والعقل لا يوجب شيئاً ، ولا يقتضى تحسيناً ولا تقبيحاً فمعرفة الله تعالى بالعقل تحصل ، وبالسمع تجب ، قال الله تعالى : (وَمَا كُنَّا

---

(١) صغوه : ميله .

مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً[1]) وكذلك شكر المنعم ، وإثابة المطيع ، وعقاب العاصى يجب بالسمع دون العقل ، ولا يجب على الله تعالى شىء ما بالعقل ، لا الصلاح ، ولا الأصلح ، ولا اللطف ، وكل ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة ، فيقتضى نقيضه من وجه آخر .

وأصل التكليف لم يكن واجباً على الله إذ لم يرجع إليه نفع ، ولا اندفع به عنه ضر ، وهو قادر على مجازاة العبيد ثواباً وعقاباً ، وقادر على الإفضال عليهم ابتداء تكرماً وتفضلا . والثواب ، والنعيم ، واللطف كله منه فضل ، والعقاب والعذاب كله عدل (لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ)[2] .

وانبعاث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة ، ولكن بعد الانبعاث تأييدهم بالمعجزات وعصمتهم من الموبقات من جملة الواجبات ، إذ لا بد من طريق للمستمع يسلكه ليعرف به صدق المدعى ، ولا بد من إزاحة العلل ؛ فلا يقع فى التكليف تناقض .

والمعجزة : فعل خارق للعادة ، مقترن بالتحدى ، سليم عن المعارضة ، يتنزل منزلة التصديق بالقول من حيث القرينة ، وهو منقسم إلى خرق المعتاد ، وإلى إثبات غير المعتاد . والكرامات للأولياء حق ، وهى من وجه تصديق للأنبياء ، وتأكيد للمعجزات .

والإيمان والطاعة بتوفيق الله ، والكفر والمعصية بخذلانه . والتوفيق عنده : خلق القدرة على الطاعة . والخذلان عنده : خلق القدرة على المعصية . وعند بعض أصحابه : تيسير أسباب الخير هو التوفيق ، وبضده الخذلان . وما ورد به السمع من الإخبار عن الأمور الغائبة مثل : القلم ، واللوح ، والعرش ، والكرسى ، والجنة ، والنار ؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها والإيمان بها كما جاءت ، إذ لا استحالة فى إثباتها . وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلة فى الآخرة مثل : سؤال القبر ، والثواب والعقاب فيه ،

---

(١) الإسراء آية ١٥ .

(٢) الأنبياء ٢٣ .

ومثل : الميزان ، والحساب ، والصراط ، وانقسام الفريقين : فريق فى الجنة ، وفريق فى السعير ، حق يجب الاعتراف بها وإجراؤها على ظاهرها ، إذ لا استحالة فى وجودها .

والقرآن عنده معجزة من حيث : البلاغة ، والنظم ، والفصاحة ، إذ خير العرب بين السيف وبين المعارضة ، فاختاروا أشد القسمين اختيار عجز عن المقابلة . ومن أصحابه من اعتقد أن الإعجاز فى القرآن من جهة صرف الدواعى وهو المنع من المعارضة ، ومن جهة الإخبار عن الغيب .

وقال : الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين ؛ إذ لو كان ثَمَّ نص لما خفى ، والدواعى تتوافر على نقله . واتفقوا فى سقيفة بنى ساعدة على أبى بكر رضى الله عنه ، ثم اتفقوا بعد تعيين أبى بكر على عمر رضى الله عنه . واتفقوا بعد الشورى على عثمان رضى الله عنه . واتفقوا بعده على علىّ رضى الله عنه . وهم مترتبون فى الفضل ترتبهم فى الإمامة .

وقال : لا نقول فى عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطإ ، وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة . ولا نقول فى حق معاوية وعمرو بن العاص : إلا أنهما بغيا على الإمام الحق فقاتلهم علىّ مقاتلة أهل البغى . وأما أهل النهروان فهو الشراة المارقون عن الدين بخبر النبى صلى الله عليه وسلم . ولقد كان علىّ رضى الله عنه على الحق فى جميع أحواله يدور الحق معه حيث دار .

٢ — المُشَبِّهَة

اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة فى علم الكلام ومخالفة السنة التى عهدوها من الأئمة الراشدين ونصرَهم جماعة من أمراء بنى أمية على قولهم بالقدر ، وجماعة من خلفاء بنى العباس على قولهم بنفى الصفات وخلق القرآن ، تحيروا فى تقرير مذهب أهل السنة والجماعة فى متشابهات آيات الكتاب الحكيم ، وأخبار النبى الأمين صلى الله عليه وسلم .

فأما أحمد بن حنبل وداود[١] بن على الأصفهانى وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل : مالك بن أنس ، ومقاتل[٢] ابن سليمان ، وسلكوا طريق السلامة فقالوا : نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، وأن كل ما تمثل فى الوهم فإنه خالقه ومقدره . وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا: من حرك يده عند قراءة قوله تعالى : « خَلَقْتُ بِيَدِىَّ[٣] » أو أشار بأصبعيه عند روايته « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمٰنِ » وجب قطع يده وقلع أصبعيه . وقالوا : إنما توقفنا فى تفسير الآيات وتأويلها لأمرين :

أحدهما : المنع الوارد فى التنزيل فى قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الْأَلْبَابِ[٤]) فنحن نحترز عن الزيغ .

والثانى : أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق ، والقول فى صفات البارى بالظن غير جائز . فربما أولنا الآية على غير مراد البارى تعالى فوقعنا فى الزيغ ، بل نقول كما قال الراسخون فى العلم (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) آمنا بظاهره ، وصدقنا بباطنه ، ووكلنا علمه إلى الله تعالى ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك ، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه ، واحتاط

---

(١) داود بن على الأصفهانى الفقيه الظاهرى ، كان حافظاً مجتهداً ، إمام أهل الظاهر . وكان زاهدا متقللا كثير الورع . توفى سنة ٢٧٠ هـ (شذرات ٢ / ١٨٥) .

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدى بالولاء ، الخرسانى المروزى . أصله من بلخ وانتقل إلى البصرة ودخل وحدث بها ، وكان مشهوراً بتفسير كتاب الله العزيز ، وله التفسير المشهور . وأخذ الحديث عن مجاهد وعطاء وغيرهما . وكان من العلماء الأجلاء . توفى بالبصرة سنة ١٥٠ هـ (ابن خلكان ٣ / ١٤٧) .

(٣) ص آية ٧٥ .

(٤) آل عمران آية ٧

بعضهم أكثر احتياطا حتى لم يقرأ اليد بالفارسية ، ولاالوجه ، ولا الاستواء ، ولا ماورد من جنس ذلك ، بل إن احتاج فى ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظاً بلفظ . فهذا هو طريق السلامة ، وليس هو من التشبيه فى شيء .

غير أن جماعة من الشيعة الغالية ، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل : الهشاميين من الشيعة ، ومثل مضر ، وكهمس ، وأحمد الهجيمى وغيرهم من الحشوية . قالوا : معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعاض ، إماروحانية ، وإماجسمانية . ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن .

فأما مشبهة الشيعة فستأتى مقالاتهم فى باب الغلاة .

وأما مشبهة الحشوية ؛ فحكى الأشعرى عن محمد بن عيسى أنه حكى عن مضر ، وكهمس ، وأحمد الهجيمى : أنهم أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة ، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه فى الدنيا والآخرة ؛ إذا بلغوا فى الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض .

وحكى الكعبى عن بعضهم أنه كان يجوز الرؤية فى دار الدنيا ، وأن يزوره ويزروهم. وحكى عن داود الجواربى أنه قال : اعفونى عن الفرج واللحية واسألونى عما وراء ذلك، وقال : إن معبوده جسم ، ولحم ، ودم . وله جوارح وأعضاء من يد ، ورجل ، ورأس، ولسان ، وعينين ، وأذنين ، ومع ذلك جسم لا كالأجسام ، ولحم لا كاللحوم ، ودم لا كالدماء . وكذلك سائر الصفات ، وهو لايشبه شيئاً من المخلوقات ، ولايشبهه شيء، وحكى عنه أنه قال : هو أجوف من أعلاه إلى صدره ، مصمت ما سوى ذلك ، وأن له وفرة[1] سوداء ، وله شعر قطط .

وأما ما ورد فى التنزيل من الاستواء ، والوجه ، واليدين ، والجنب ، والمجيء ، والإتيان والفوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها ، أعنى مايفهم عند الإطلاق على الأجسام ، وكذلك ما ورد فى الأخبار من الصورة وغيرها فى قوله عليه السلام :

---

(١) الوفرة : ما سال على الأذنين من الشعر .

« خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمٰنِ » وقوله : « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وقوله : « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمٰنِ » وقوله : « خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً » وقوله : « وَضَعَ يَدَهُ أَوْ كَفَّهُ عَلَى كَتِفِي » وقوله : « حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ عَلَى كَتِفِي » إلى غير ذلك ؛ أجروها على ما يتعارف فى صفات الأجسام .

وزادوا فى الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي عليه السلام ، وأكثرها مقتبسة من اليهود ، فإن التشبيه فيهم طباع ، حتى قالوا : اشتكت عيناه فعادته الملائكة وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وأن العرش لَيَئِطُّ[1] من تحته كأطيط الرَّحْل الحديد ، وأنه ليفضل من كل جانب أربع أصابع .

وروى المشبهة عن النبي عليه السلام أنه قال : « لَقِيَنِي رَبِّي فَصَافَحَنِي وَكَافَحَنِي وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ[2] » .

وزادوا على التشبيه قولهم فى القرآن ، إن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة قديمة أزلية ، وقالوا : لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم ، واستدلوا بأخبار ، منها ما رووا عن النبي عليه السلام : « يُنَادِي اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ » ورووا أن موسى عليه السلام كان يسمع كلام الله كجر السلاسل . قالوا : وأجمعت السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال هو مخلوق فهو كافر بالله ، ولا نعرف من القرآن إلا ماهو بين أظهرنا فنبصره ونسمعه ونقرؤه ونكتبه .

والمخالفون فى ذلك :

أما المعتزلة فوافقونا على أن هذا الذى فى أيدينا كلام الله ، وخالفونا فى القدم ، وهم محجوجون بإجماع الأمة .

وأما الأشعرية فوافقونا على أن القرآن قديم ، وخالفونا فى أن الذى فى أيدينا كلام الله ، وهم محجوجون أيضاً بإجماع الأمة : أن المشار إليه هو كلام الله . فأما إثبات كلام

(١) يئط : يرسل صوتاً من ثقل مايحمل .
(٢) الأنامل : أطراف الأصابع ، جمع أنملة .

هو صفة قائمة بذات البارى تعالى لانبصرها ، ولا نكتبها ، ولا نقرؤها ، ولا نسمعها ، فهو مخالفة الإجماع من كل وجه .

فنحن نعتقد أن ما بين الدفتين كلام الله ، أنزله على لسان جبريل عليه السلام ، فهو المكتوب فى المصاحف ، وهو المكتوب فى اللوح المحفوظ ، وهو الذى يسمعه المؤمنون فى الجنة من البارى تعالى بغير حجاب ولا واسطة ، وذلك معنى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْلاً مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ[١]) وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام : (يَا مُوسَى إِنِّى أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ[٢]) ومناجاته من غير واسطة حتى قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً[٣]) وقال (إِنِّى اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِى وَبِكَلَامِى[٤]) وورى عن النبى عليه السلام أنه قال : « إِنَّ اللهَ تَعَالَى كَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ » وفى التنزيل : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِى الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَىْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَىْءٍ[٥]) .

قالوا : فنحن لا نزيد من أنفسنا شيئاً ، ولا نتدارك بعقولنا أمراً لم يتعرض له السلف . قالوا : ما بين الدفتين كلام الله . قلنا : هو كذلك . واستشهدوا عليه بقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ[٦]) ومن المعلوم أنه ما سمع إلا هذا الذى نقرؤه . وقال تعالى : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِى كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ[٧]) وقال : (فِى صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ ، مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ، بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ[٨]) وقال : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ[٩]) وقال : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ[١٠]) إلى غير ذلك من الآيات .

---

(١) يس آية ٥٨
(٢) القصص آية ٣٠
(٣) النساء آية ١٦٤
(٤ ، ٥) الأعراف آية ١٤٤ ، ١٤٥
(٦) التوبه آية ٦
(٧) الواقعة آية ٧٧ — ٨٠
(٨) عبس آية ١٣ — ١٦
(٩) القدر آية ١
(١٠) البقرة آية ١٨٥ .

ومن المشبهة من مال إلى مذهب الحلولية ، وقال : يجوز أن يظهر البارى تعالى بصورة شخص ، كما كان جبريل عليه السلام ينزل فى صورة أعرابى وقد تمثل لمريم بشراً سويا . وعليه حمل قول النبي عليه السلام : « رَأَيْتُ رَبِّى فِى أَحْسَنِ صُورَةٍ » . وفى التوراة عن موسى عليه السلام : شافهت الله تعالى فقال لى كذا .

والغلاة من الشيعة مذهبهم الحلول .

ثم الحلول قد يكون بجزء ، وقد يكون بكل ؛ على ما سيأتى فى تفصيل مذاهبهم إن شاء الله تعالى .

٣ — الْكَرَّامِيَّة

أصحاب أبى عبد الله محمد بن كرام[١] ، وإنما عددناه من الصفاتية لأنه كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه ، وقد ذكرنا كيفية خروجه وانتسابه إلى أهل السنة فيما قدمنا ذكره .

وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتى عشرة فرقة ، وأصولها ست : العابدية ، والتونية ، والزرينية ، والإسحاقية ، والواحدية . وأقربهم الهيصمية ، ولكل واحدة منهم رأى إلا أنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء أغتام[٢] جاهلين لم نفردها مذهباً ، وأوردنا مذهب صاحب المقالة ، وأشرنا إلى ما يتفرع منه .

نص أبو عبد الله على أن معبوده على العرش استقراراً ، وعلى أنه بجهة فوق ذاتاً ، وأطلق عليه اسم الجوهر . فقال فى كتابه المسمى (عذاب القبر) إنه أَحَدِىُّ الذات ، أحدىُّ

---

(١) محمد بن كرام كان من سجستان ، ثم خرج إلى نيسابور فى أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ، فاغتر بما كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى بدعة . (التبصير ٦٥) وقال عبدالقاهر البغدادى فى « الفرق بين الفرق » ص ١٣١ (إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده . وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التى منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذى سموه نورا يتناهى من الجهة التى يلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده فى بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر) .

توفى محمد بن كرام سنة ٢٥٥ ، وله ترجمة واسعة عند ابن عساكر . وبلغ أتباعه فى خراسان وحدها أكثر من عشرين ألفا ، وكان له مثل ذلك فى أرض فلسطين .

(٢) الأغتم هو الذى لا يفصح فى كلامه .

الجوهر ، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا ، وجوز الانتقال ، والتحول ، والنزول ، ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش . وقال بعضهم : امتلأ العرش به ، وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق ، وأنه محاذ للعرش .

ثم اختلفوا فقالت العابدية : إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة مالوقدر مشغولا بالجواهر لاتصلت به . وقال محمد بن الهيصم : إن بينه وبين العرش بعداً لا يتناهى ، وإنه مباين للعالم بينونة أزلية ، ونفى التحيز والمحاذاة ، وأثبت الفوقية والمباينة .

وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه ، والمقاربون منهم قالوا : نعني بكونه جسما أنه قائم بذاته ، وهذا هو حد الجسم عندهم ، وبنوا على هذا أن من حكم القائمين بأنفسهما أن يكونا متجاورين أو متباينين . فقضى بعضهم بالتجاور مع العرش ، وحكم بعضهم بالتباين ، وربما قالوا : كل موجودين فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعَرَض مع الجوهر ، وإما أن يكون بجهة منه ، والبارى تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه ، فيجب أن يكون بجهة من العالم . ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق ، فقلنا هو بجهة فوق بالذات حتى إذا رؤى رؤى من تلك الجهة .

ثم لهم اختلافات فى النهاية . فمن المجسمة من أثبت النهاية له من ست جهات ، ومنهم من أثبت النهاية له من جهة تحت ، ومنهم من أنكر النهاية له ، فقال : هو عظيم .

ولهم فى معنى العظمة خلاف . فقال بعضهم : معنى عظمته أنه مع وحدته على جميع أجزاء العرش ، والعرش تحته ، وهو فوق كله على الوجه الذى هو فوق جزء منه . وقال بعضهم : معنى عظمته أنه يلاقى مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد ، وهو يلاقى جميع أجزاء العرش ، وهو العلى العظيم .

ومن مذهبهم جميعاً : جواز قيام كثير من الحوادث بذات البارى تعالى ، ومن أصلهم أن ما يحدث فى ذاته فإنما يحدث بقدرته ، وما يحدث مباينا لذاته فإنما يحدث

بواسطة الإحداث ، ويعنون بالإحداث : الإيجاد والإعدام الواقعين فى ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات . ويعنون بالمحدَث : ما بين ذاته من الجواهر والأعراض .

ويفرقون بين الخلق والمخلوق ، والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم . فالمخلوق إنما يقع بالخلق ، والخلق إنما يقع فى ذاته بالقدرة ، والمعدوم إنما يصير معدوماً بالإعدام الواقع فى ذاته بالقدرة .

وزعموا أن فى ذاته سبحانه حوادث كثيرة مثل الإخبار عن الأمور الماضية والآتية ، والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام ؟ والقصص والوعد والوعيد والأحكام ، ومن ذلك المسمعات والمبصرات فيما يجوز أن يسمع ويبصر ، والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله (كن) للشيء الذى يريد كونه ، وإرادته لوجود ذلك الشيء ، وقوله للشيء كن : صورتان .

وفسر محمد بن الهيصم الإيجاد والإعدام : بالإرادة والإيثار . قال : وذلك مشروط بالقول شرعاً . إذ ورد فى التنزيل : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ[١]) وقوله : (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ[٢]) .

وعلى قول الأكثرين منهم : الخلق[٣] عبارة عن القول والإرادة . ثم اختلفوا فى التفصيل . فقال بعضهم : لكل موجود إيجاد ، ولكل معدوم إعدام . وقال بعضهم : إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد ، وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد ، وألزم بعضهم : لو افتقر كل موجود أو كل جنس إلى إيجاد ، فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة . فالتزم تعدد القدرة بتعدد الإيجاد .

وقال بعضهم أيضاً : تعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات . وأكثرهم على أنها تتعدد بعدد أجناس الحوادث التى تحدث فى ذاته من الكاف والنون ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ؛ وهى خمسة أجناس :

---

(١) النحل آية ٤٠ . (٢) يس آية ٨٢ .

(٣) فى «الفرق بين الفرق» ١٣٢ (وسموا قوله للشيء «كن» خلقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمحدث) .

ومنهم من فسر السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر ، ومنهم من أثبت لله تعالى السمع والبصر أزلا ، والتسمعات والتبصرات هى إضافة المدركات إليهما .

وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التى تحدث فى ذاته ، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل المحدثات .

وأجمعوا على أن الحوادث لاتوجب لله تعالى وصفاً ، ولاهى صفات له فتحدث فى ذاته هذه الحوادث من الأقوال ، والإرادات ، والتسمعات ، والتبصرات . ولايصير بها قائلا ، ولامريداً ، ولاسميعاً ، ولابصيراً . ولايصير بخلق هذه الحوادث محدثاً ، ولاخالقاً ، وإنما هو قائل بقائليته ، وخالق بخالقيته ، ومريد بمريديته ، وذلك قدرته على هذه الأشياء .

ومن أصلهم أن الحوادث التى يحدثها فى ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها ؛ إذ لو جاز عليها العدم لتعاقبت على ذاته الحوادث ، ولشارك الجوهر فى هذه القضية . وأيضاً فلو قدّر عدمها فلا يخلو : إما أن يقدر عدمها بالقدرة ، أو بإعدام يخلقه فى ذاته ، ولايجوز أن يكون عدمها بالقدرة ، لأنه يؤدى إلى ثبوت المعدوم فى ذاته . وشرط الموجود والمعدوم أن يكونا مباينين لذاته ، ولو جاز وقوع معدوم فى ذاته بالقدرة من غير واسطة إعدام لجاز حصول سائر المعدومات بالقدرة . ثم يجب طرد ذلك فى الموجد ، حتى يجوز وقوع موجد محدث فى ذاته ؛ وذلك محال عندهم . ولو فرض إعدامها بالإعدام لجاز تقدير عدم ذلك الإعدام ، فيسلسل . فارتكبوا لهذا التحكم استحالة عدم ما يحدث فى ذاته .

ومن أصلهم أن المحدث إنما يحدث فى ثانى حال ثبوت الإحداث بلا فصل ، ولا أثر للاحداث فى حال بقائه .

ومن أصلهم : أن ما يحدث فى ذاته من الأمر ينقسم إلى :

١ — أمر التكوين ، وهو فعل يقع تحته المفعول .

٢ — وإلى ما ليس أمر التكوين : وذلك إما خبر ، وإما أمر التكليف ، ونهى التكليف . وهى أفعال من حيث دلت على القدرة ، ولا تقع تحتها مفعولات . هذا هو تفصيل مذاهبهم فى محل الحوادث .

وقد اجتهد ابن الهيصم فى إرمام مقالة أبى عبد الله فى كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم فإنه قال : أراد بالجسم : القائم بالذات . ومثل الفوقية فإنه حملها على العلو . وأثبت البينونة غير المتناهية ، وذلك الخلاء الذى أثبته بعض الفلاسفة . ومثل الاستواء ، فإنه نفى المجاورة والمماسة ، والتمكن بالذات . غير مسألة محل الحوادث فإنها لم تقبل المرمة ، فالتزمها كما ذكرنا ، وهى من أشنع المحالات عقلا .

وعند القوم أن الحوادث تزيد على عدد المحدثات بكثير ، فيكون فى ذاته أكثر من عدد المحدثات عالم من الحوادث ، وذلك محال وشنيع .

ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم : البارى تعالى عالم بعلم ، قادر بقدرة ، حى بحياة ، شاء بمشيئته ، وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزلية قائمة بذاته ، وربما زادوا السمع والبصر كما أثبته الأشعرى ، وربما زادوا اليدين ، والوجه : صفات ، قديمة، قائمة بذاته . وقالوا : له يد لا كالأيدى ، ووجه لا كالوجوه ، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات .

وزعم ابن الهيصم أن الذى أطلقه المشبهة على الله عز وجل من : الهيئة ، والصورة ، والجوف ، والاستدارة ، والوفرة ، والمصافحة ، والمعانقة ، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من : أنه خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يجىء يوم القيامة لمحاسبة الخلق . وذلك أنا لا نعتقد من ذلك شيئاً على معنى فاسد : من جارحتين وعضوين ؛ تفسيراً لليدين ، ولامطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء ولا تردداً فى الأماكن التى تحيط به تفسيرا للمجىء ، وإنما ذهبنا فى ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكييف وتشبيه ، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة .

وقال : البارى تعالى عالم فى الأزل بما سيكون على الوجه الذى يكون ، وشاء لتنفيذ

علمه فى معلوماته فلا ينقلب علمه جهلا . ومريد لما يخلق فى الوقت الذى يخلق بإرادة حادثة . وقائل لكل ما يحدث بقوله كن حتى يحدث ، وهو الفرق بين الإحداث والمحدَث ، والخلق والمخلوق . وقال : نحن نثبت القدر خيره وشره من الله تعالى ، وأنه أراد الكائنات كلها خيرها وشرها ، وخلق الموجودات كلها حسنها وقبيحها ، ونثبت للعبد فعلا بالقدرة الحادثة ويسمى ذلك : كسباً ، والقدرة الحادثة مؤثرة فى إثبات فائدة زائدة على كونه مفعولا مخلوقا للبارى تعالى . تلك الفائدة هى مورد التكليف ، والمورد هو المقابل بالثواب والعقاب .

* * *

واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع ، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل كما قالت المعتزلة ، إلا أنهم لم يثبتوا رعاية الصلاح والأصلح واللطف عقلا كما قالت المعتزلة. وقالوا : الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، ودون سائر الأعمال . وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمناً فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف ، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء . فالمنافق عندهم : مؤمن فى الدنيا على الحقيقة ، مستحق للعقاب الأبدى فى الآخرة .

وقالوا فى الإمامة إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين كما قال أهل السنة . إلا أنهم جوزوا عقد البيعة لإمامين فى قطرين ، وغرضهم إثبات إمامة معاوية فى الشام باتفاق جماعة من أصحابه . وإثبات أمير المؤمنين علىّ بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من الصحابة . ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية قتالا على طلب عثمان رضى الله عنه ، واستقلالا ببيت المال .

ومذهبهم الأصلى اتهام على رضى الله عنه فى الصبر على ما جرى مع عثمان رضى الله عنه والسكوت عنه ، وذلك عرق نزع .

الفصل الرابع

الخوارج

الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية .

كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً ، سواء كان الخروج فى أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة فى كل زمان .

والمرجئة صنف آخر تكلموا فى الإيمان والعمل ، إلا أنهم وافقوا الخوارج فى بعض المسائل التى تتعلق بالإمامة .

والوعيدية داخلة فى الخوارج ، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده فى النار ، فذكرنا مذاهبهم فى أثناء مذاهب الخوارج .

* * *

اعلم أن أول من خرج على أمير المؤمنين على رضى الله عنه جماعة ممن كان معه فى حرب صفين ، وأشدهم خروجا عليه ومروقا من الدين : الأشعث بن قيس الكندى ، ومسعر ابن فدكى التميمى ، وزيد بن حصين الطائى حين قالوا : القوم يدعوننا إلى كتاب الله ، وأنت تدعونا إلى السيف ! حتى قال : أنا أعلم بما فى كتاب الله ! انفروا إلى بقية الأحزاب ! انفروا إلى من يقول: كذب الله ورسوله ، وأنتم تقولون : صدق الله ورسوله. قالوا : لترجعن الأشتر عن قتال المسلمين ، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعثمان ، فاضطر إلى رد الأشتر بعد أن هزم الجمع ، وولوا مدبرين وما بقى منهم إلا شرذمة قليلة فيهم حشاشة[1] قوة ، فامتثل الأشتر أمره .

---

(١) أصل الحشاشة بقية الروح فى المريض .

وكان من أمر الحكمين : أن الخوارج حملوه على التحكيم أولا ، وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس رضى الله عنه فما رضى الخوارج بذلك ؛ وقالوا هو منك ، وحملوه على بعث أبى موسى الأشعرى على أن يحكم بكتاب الله تعالى ، فجرى الأمر على خلاف ما رضى به ، فلما لم يرض بذلك خرجت الخوارج عليه وقالوا : لم حكمت الرجال ؟ لا حكم إلا الله . وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان .

وكبار الفرق منهم : المحكمة ، والأزارقة ، والنجدات ، والبيهسية ، والعجاردة ، والثعالبة ، والإباضية ، والصفرية ، والباقون فروعهم .

ويجمعهم القول بالتبرى من عثمان وعلى رضى الله عنهما ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ، ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة : حقا واجباً .

١ — المُحَكِّمَة الأولى

هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على رضى الله عنه حين جرى أمر الحكمين ، واجتمعوا بحروراء[١] من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن الكواء ، وعتاب بن الأعور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن أبى عاصم المحاربى ، وحرقوص بن زهير البجلى المعروف بذى الثدية ، وكانوا يومئذ فى اثنى عشر ألف رجل أهل صلاة وصيام ، أعنى يوم النهروان .

وفيهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تَحْقِرُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صَلَاتِهِمْ ، وَصَوْمُ أَحَدِكُمْ فى جَنْبِ صِيَامِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ[٢] » .

فهم المارقة الذين قال فيهم : « سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِىءِ[٣] هَذَا الرَّجُلِ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

---

(١) حروراء . قرية من قرى الكوفة .

(٢) التراقى : جمع ترقوة ، وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق .

(٣) الضئضىء : الأصل .

وهم الذين أولهم ذو الخويصرة[١] ، وآخرهم ذو الثدية ، وإنما خروجهم فى الزمن الأول على أمرين :

أحدهما : بدعتهم فى الإمامة ، إذ جوّزوا أن تكون الإمامة فى غير قريش ، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور كان إماما ، ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه ، وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله ، وهم أشد الناس قولا بالقياس ، وجوزوا أن لا يكون فى العالم إمام أصلا ، وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبداً أو حراً ، أو نبطياً ، أو قرشيا .

والبدعة الثانية : أنهم قالوا : أخطأ على فى التحكيم إذ حكم الرجال ولا حكم إلا الله ، وقد كذبوا على علىّ رضى الله عنه من وجهين :

أحدهما : فى التحكيم ؛ أنه حكم الرجال ، وليس ذلك صدقا ، لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم .

والثانى : أن تحكيم الرجال جائز ؛ فإن القوم هم الحاكمون فى هذه المسألة ، وهم رجال ، ولهذا قال على رضى الله عنه « كلمة حق أريد بها باطل » وتخطوا عن هذه التخطئة إلى التكفير ، ولعنوا عليا رضى الله عنه فيما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين

---

(١) فى الكامل للمبرد ٣/٩١٩ ط الحلبى (ويروى أن رجلا أسود شديد بياض الثياب وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم خيبر ، ولم تكن إلا لمن شهد الحديبية ، فأقبل ذلك الأسود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما عدلت منذ اليوم . فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رؤى الغضب فى وجهه . فقال عمر بن الخطاب : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال رسول الله : إنه سيكون لهذا ولأصحابه نبأ) .

وفى حديث آخر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : ويحك فمن يعدل إذا لم أعدل ، ثم قال لأبى بكر : اقتله . فمضى ورجع فقال : يا رسول الله ، رأيته راكعاً . ثم قال لعمر اقتله . فمضى ثم رجع فقال يا رسول الله ، رأيته ساجداً . ثم قال لعلى : اقتله ، فمضى ثم رجع فقال : يا رسول الله ، لم أره . فقال رسول الله : لو قتل هذا ما اختلف اثنان فى دين الله » .

ومن رواية أخرى « . . فقام إليه رجل مضطرب الخلق ، غائر العين ، ناتئ الجبهة ، فقال له : لقد رأيت قسمة ما أريد بها وجه الله ؟ ؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تورد خداه ، ثم قال : أيأمننى الله عز وجل على أهل الأرض ولا تأمنونى ؟ فقام إليه عمر فقال : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إنه سيكون من ضئضئ هذا . . . الحديث » .

فقاتل الناكثين واغتنم أموالهم ، وما سبى ذراريهم ونساءهم ، وقتل مقاتلة من القاسطين ، وما اغتنم ولا سبى ، ثم رضى بالتحكيم ، وقاتل مقاتلة المارقين واغتنم أموالهم وسبى ذراريهم .

وطعنوا فى عثمان رضى الله عنه للأحداث التى عدوها عليه ، وطعنوا فى أصحاب الجمل وأصحاب صفين .

فقاتلهم علىّ رضى الله عنه بالنهروان مقاتلة شديدة ، فما انفلت منهم إلا أقل من عشرة ، وما قتل من المسلمين إلا أقل من عشرة ، فانهزم اثنان منهم إلى عمان ، واثنان إلى كرمان ، واثنان إلى سجستان ، واثنان إلى الجزيرة ، وواحد إلى تل موررون باليمن ، وظهرت بدع الخوارج فى هذه المواضع منهم وبقيت إلى اليوم .

وأول من بويع من الخوارج بالإمامة : عبد الله بن وهب الراسبى فى منزل زيد ابن حصين . بايعه عبد الله بن الكواء ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن عاصم الحاربى ، وجماعة منهم ، وكان يمتنع عليهم تحرجا ، ويستقبلهم ويومىء إلى غيره تحرزاً ، فلم يقنعوا إلا به ، وكان يوصف برأى ونجدة ، فتبرأ من الحكمين ، وممن رضى بقولهما وصوب أمرهما . وأكفروا أمير المؤمنين عليا رضى الله عنه ، وقالوا : إنه ترك حكم الله ، وحكّم الرجال . وقيل إن أول من تلفظ بهذا رجل من بنى سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، يقال له الحجاج بن عبيد الله ، يلقب بالبرك ، وهو الذى ضرب معاوية على أليته ، لما سمع بذكر الحكمين ؛ وقال : أتحكم فى دين الله ؟ لا حكم إلا لله ، فلنحكم بما حكم الله فى القرآن به ، فسمعها رجل فقال : طعن والله فأنفذ ! فسموا المحكمة بذلك ، ولما سمع أمير المؤمنين علىّ رضى الله عنه هذه الكلمة قال : « كلمة عدل أريدَ بها جوْرٌ ، إنما يقولون : لا إمارة ولا بد من إمارة برّ أو فاجر » .

ويقال إن أول سيف سل من سيوف الخوارج سيف عروة[١] بن حدير ، وذلك

---

(١) عروة بن حدير نسبة إلى أبيه ، ويسمى فى كتب الأدب عروة بن أدية ، نسبة إلى جدته أو إلى مرضعته .

أنه أقبل على الأشعث بن قيس فقال : ماهذه الدنية يا أشعث ؟ وما هذا التحكيم ؟ أشرط أحدكم أوثق من شرط الله تعالى ؟ ! ثم شهر السيف والأشعث مولى فضرب به عجز البغلة ، فشبت البغلة فنفرت اليمانية ، فلما رأى ذلك الأحنف مشى هو وأصحابه إلى الأشعث فسألوه الصفح ؛ ففعل .

وعروة بن حدير نجا بعد ذلك من حرب النهروان وبقي إلى أيام معاوية ، ثم أتى إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له ؛ فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فقال فيهما خيراً ، وسأله عن عثمان ، فقال : كنت أوالي عثمان على أحواله في خلافته ست سنين . ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التي أحدثها ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقال: كنت أتولاه إلى أن حكم الحكمين ، ثم تبرأت منه بعد ذلك ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن معاوية فسبه سبا قبيحاً. ثم سأله عن نفسه فقال : أولك لزِنْيَة ، وآخرك لدِعْوَة ، وأنت فيما بينهما بعد عاص ربك . فأمر زياد بضرب عنقه ، ثم دعا مولاه فقال له : صف لي أمره واصدق . فقال : أأطنب أم أختصر فقال : بل اختصر ، قال : ما أتيته بطعام في نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بليل قط ، هذه معاملته واجتهاده ، وذلك خبثه واعتقاده .

٢ — الأزارقة

أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق[1] الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز ،

---

(١) مات نافع بن الأزرق سنة ٦٠ هـ ، وفي كتاب «الفرق بين الفرق» ص ٥٠ (لم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة . والذي جمعهم من الدين أشياء منها: قولهم بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون . وكان المحكمة الأولى يقولون إنهم كفرة لا مشركون . ومنها قولهم إن القعدة ممن كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم . ومنها أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم أن يدفع إليه أسير من مخالفيهم وأمروه بقتله ؛ فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم . وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه . ومنها أنهم استباحوا قتل نساء مخالفيهم وقتل أطفالهم =

فغلبوا عليها وعلى كورها ، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان فى أيام عبد الله بن الزبير وقتلوا عماله بهذه النواحى .

وكان مع نافع من أمراء الخوارج : عطية بن الأسود الحنفى ، وعبد الله بن الماحوز وأخواه عثمان والزبير ، وعمرو بن عمير العنبرى ، وقطَرىّ بن الفجاءة المازنى ، وعبيدة

= وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مخلدون فى النار . واستحلوا كفر الأمانة التى أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : إن مخالفينا مشركون فلا يلزمنا أداء أماناتنا إليهم . ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحصن ، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء . وقطعوا يد السارق فى القليل والكثير ولم يعتبروا السرقة نصاباً . وأكفرهم الأئمة فى هذه البدع التى أحدثوها بعد كفرهم الذى شاركوا فيه المحكمة الأولى) .

(ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التى حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسموه أمير المؤمنين ، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرمان وجبوا خراجها) .

وفى « مقالات الإسلاميين » لأبى الحسن الأشعرى ١/٨٨ (وكان سبب الاختلاف الذى أحدثه نافع أن امرأة من أهل اليمن عربية ترى رأى الخوارج تزوجت رجلا من الموالى على رأيها ، فقال لها أهل بيتها : فضحتينا ، فأنكرت ذلك . فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتى وبنى عمى قد بلغهم أمرى وقد عيرونى وأنا خائفة أن أكره على تزويج بعضهم فاختر منى إحدى ثلاث خصال : إما أن تهاجر إلى عسكر نافع حتى تكون مع المسلمين فى حوزهم ودارهم . وإما أن تخبأنى حيث شئت ، وإما أن تخلى سبيلى ؛ فخلى سبيلها . ثم إن أهل بيتها استكرهوها فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها فكتب ممن بحضرتها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك . فقال رجل منهم : إنها لم يسعها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع من قبل هجرتهما ، لأنه كان ينبغى لهما أن يلحقا بنا ، لأنا اليوم بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يسع أحداً من المسلمين التخلف عنا ، كما لم يسع التخلف عنهم . فتابعه على قوله نافع بن الأزرق وأهل عسكره إلا نفراً يسيرا . وزعمت الأزارقة أن من أقام فى دار الكفر فهو كافر لا يسعه إلا الخروج) .

وقال المبرد ص ٣١ ج ٣ ط مصطفى الحلبى (... جاء مولى لبنى هاشم إلى نافع فقال له : إن أطفال المشركين فى النار ، وإن من خالفنا مشرك ، فدماء هؤلاء الأطفال لنا حلال . قال له نافع : كفرت وأدللت بنفسك . قال له : إن لم آتك بهذا من كتاب الله فاقتلنى — (قال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفارا) — فهذا أمر الكافرين وأمر أطفالهم : فشهد نافع أنهم جميعاً فى النار ، ورأى قتلهم : وقال : الدار دار كفر إلا من أظهر إيمانه ، ولا يحل أكل ذبائحهم ، ولا تناكحهم ، ولا توارثهم : ومتى جاء منهم جاء فعلينا أن نمتحنه : وهم ككفار العرب لا نقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، والقعد بمنزلتهم ، والتقية لا تحل : فنفر جماعة من الخوارج عنه ، منهم نجدة بن عامر ، واحتج بقول الله عز وجل — « إلا أن تتقوا منهم تقاه ») :

ابن هلال اليشكرى ، وأخوه محرز بن هلال ، وصخر بن حبيب التميمى ، وصالح بن مخراق العبدى ، وعبد ربه الكبير ، وعبد ربه الصغير ؛ فى زهاء ثلاثين ألف فارس ممن يرى رأيهم ، وينخرط فى سلكهم .

فأنفذ إليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلى بصاحب جيشه مسلم بن عبيس بن كريز بن حبيب ، فقتله الخوارج وهزموا أصحابه . فأخرج إليهم أيضاً عثمان بن عبد الله ابن معمر التميمى فهزموه . فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابى فى جيش كثيف فهزموه . وخشى أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج . فأخرج إليهم المهلب بن أبى صفرة فبقى فى حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم فى أيام الحجاج . ومات نافع قبل وقائع المهلب مع الأزارقة ، وبايعوا بعده قطرى بن الفجاءة المازنى وسموه أمير المؤمنين.

وبدع الأزارقة ثمانية :

إحداها : أنه أكفر عليا رضى الله عنه ، وقال : إن الله أنزل فى شأنه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِى قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾(١) وصوب عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله، وقال : إن الله تعالى أنزل فى شأنه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾(٢) .

وقال عمران بن حطان ؛ وهو مفتى الخوارج وزاهدها وشاعرها الأكبر ؛ فى ضربة ابن ملجم(٣) لعنه الله لعلى رضى الله عنه :

يَا ضَرْبَةً مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا ... إِلاَّ لِيَبْلُغَ مِنْ ذِى الْعَرْشِ رِضْوَانَا

إِنِّى لَأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسَبُهُ ... أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانَا

---

(١) البقرة آية ٢٠٤ . (٢) البقرة آية ٢٠٧

(٣) قال المبرد فى كتابه الكامل ٣/٩٢٦ ط مصطفى الحلبى .

(نظرت الخوارج فى أمرها فقالوا : إن عليا ومعاوية قد أفسدا أمر هذه الأمة ، فلو قتلناهما لعاد الأمر إلى حقه . وقال رجل من أشجع : والله ما عمرو دونهما : وإنه لأصل هذا الفساد) .

(فقال عبد الرحمن بن ملجم المرادى لعنة الله عليه : أنا أقتل عليا . فقالوا : وكيف لك به ؟ قال : =

وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة ، وزادوا عليه تكفير عثمان ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وسائر المسلمين معهم ، وتخليدهم فى النار جميعاً .

والثانية : أنه أكفر القعدة ، وهو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال وإن كان موافقاً له على دينه ، وأكفر من لم يهاجر إليه .

والثالثة : إباحته قتل أطفال المخالفين والنسوان معهم .

والرابعة : إسقاط الرجم عن الزانى ؛ إذ ليس فى القرآن ذكره . وإسقاط حد القذف عمن قذف المحصنين من الرجال ؛ مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء .

= أغتاله . فقال الحجاج بن عبد الله الصريمى وهو البرك : وأنا أقتل معاوية . وقال زاذويه مولى بنى العنبر بن عمرو بن تميم : وأنا أقتل عمرا . فأجمع رأيهم على أن يكون قتلهم فى ليلة واحدة . فجعلوا تلك الليلة ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان : فخرج كل واحد منهم إلى ناحية . فأتى ابن ملجم الكوفة فأخفى نفسه وتزوج أمرأة يقال لها قطام بنت علقمة من تيم الرباب : وكانت ترى رأى الخوارج . ويروى فى بعض الأحاديث أنها قالت : لا أقنع منك إلا بصداق أسميه لك ، وهو ثلاث آلاف درهم ، وعبد ، وأمة ، وأن تقتل عليا . فقال لها : لك ما سألت : فكيف لى به ؟ قالت : تروم ذلك غيلة . فإن سلمت أرحت الناس من شر وأقمت مع أهلك . وإن أصبت سرت إلى الجنة ونعيم لا يزول . فأنعم لها بذلك ، وفى ذلك يقول .

ثلاثة آلاف ، وعبد وقينة وضرب على بالحسام المصمم
فلامهر أغلى من على وإن غلا ولا فتك إلا دون فتك ابن ملجم

فأقام ابن ملجم ، فيقال إن امرأته قطام لامته وقالت ألا تمضى لما قصدت له ؟ لشد ما أحببت أهلك ! قال : إنى قد وعدت صاحبى وقتاً بعينه . وكان هناك رجل من أشجع يقال له شبيب ، فواطأه عبد الرحمن) .

فلما كان ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ، خرج ابن ملجم وشبيب الأشجعى فأعتوروا الباب الذى يدخل منه على رضى الله عنه ، وكان على يخرج مغلسا ويوقظ الناس للصلاة . فخرج كما كان يفعل ، فضربه به شبيب فأخطأه وأصاب سيفه الباب . وضربه ابن ملجم على صلعته فقال على : فزت ورب الكعبة: شأنكم بالرجل) .

(فأما ابن ملجم فحمل على الناس بسيفه فأفرجوا له ، وتلقاه المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بقطيفة فرمى بها عليه ، واحتمله فضرب به الأرض ، وكان المغيرة أيدا فقعد على صدره) .

وقال ابن ملجم (أما والله لقد اشتريت سيفى بألف درهم ، وما زلت أعرضه ، فما يعيبه أحد إلا أصلحت ذلك العيب . ولقد أسقيته السم حتى لفظه ، ولقد ضربته ضربة لو قسمت على من بالمشرق لأتت عليهم) .

والخامسة : حكمه بأن أطفال المشركين فى النار مع آبائهم .

والسادسة: أن التقية غير جائزة فى قول ولا عمل .

والسابعة : تجويزه أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، أو كان كافراً قبل البعثة . والكبائر والصغائر إذا كانت بمثابة عنده وهى كفر ، وفى الأمة من جوز الكبائر والصغائر على الأنبياء عليهم السلام ، فهى كفر .

والثامنة: اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كُفرَ ملة ، خرج به عن الإسلام جملة ، ويكون مخلداً فى النار مع سائر الكفار . واستدلوا بكفر إبليس ، وقالوا : ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمره بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع ، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى .

٣ — النَّجَدات العَاذِرِية

أصحاب نجدة بن عامر الحنفى[١] ، وقيل عاصم . وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة

---

(١) قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ ، فى كتاب «الفرق بين الفرق» (ثم قال — أى نجدة — الدين أمران ، أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله ، وتحريم دماء المسلمين وتحريم غصب أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة . فهذا واجب معرفته على كل مكلف . وما سواه فالناس معذورون بجهالته حتى يقيم عليه الحجة فى الحلال والحرام . فمن استحل باجتهاده شيئاً محرماً فهو معذور . ومن خاف العذاب على المجتهد المخطىء قبل الحجة عليه فهو كافر) .

(الثانى : ومن بدع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال : لعل الله يعذبهم فى نار غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة . وزعم أن النار يدخلها من خالفه فى دينه . ومن ضلالته أنه أسقط حد الخمر . ومنها أيضاً أنه قال : من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر عليه فهو مسلم إذا كان من موافقيه على دينه) .

(فلما أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات استتابه أكثر أتباعه من أحداثه ، وقالوا : اخرج إلى المسجد وتب من أحداثك ، ففعل ذلك . ثم إن قوماً منهم ندموا على استتابته وانضموا إلى العاذرين له وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من توبتك ، واستتب الذين استتابوك وإلا نابذناك . وصار راشد الطويل مع أبى فديك يداً واحدة . فلما استولى أبو فديك على اليمامة علم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة فطلب نجدة ليقتله ، =

مع عسكره يريد اللحوق بالأزارقة . فاستقبله أبو فديك وعطية بن الأسود الحنفى فى الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق ؛ فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف ، بتكفير القعدة عنه ، وسائر الأحداث والبدع . وبايعوا نجدة وسموه أمير المؤمنين . ثم اختلفوا على نجدة فأكفره قوم منهم لأمور نقموها عليه :

منها أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم ، وسبوا نساءهم وقوموها على أنفسهم وقالوا : إن صارت قيمتهن فى حصصنا فذاك ، وإلا رددنا الفضل : ونكحوهن قبل القسمة . وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة . فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال : لم يسعكم ما فعلتم ؟ قالوا : لم نعلم أن ذلك لا يسعنا . فعذرهم بجهالتهم .

واختلف أصحابه بذلك . فمنهم من وافقه ، وعذر بالجهالات فى الحكم الاجتهادى ، وقالوا : الدين أمران :

أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام ، وتحريم دماء المسلمين ، يعنون موافقيهم . والإقرار بما جاء من عند الله جملة . فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر فيه .

والثانى : ما سوى ذلك ، فالناس معذورون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة فى الحلال والحرام . قالوا : ومن جوز العذاب على المجتهد المخطىء فى الأحكام قبل قيام الحجة عليه ، فهو كافر .

— فاختفى نجدة فى دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرقهم فى سواحل الشام ونواحى اليمن . ونادى منادى أبى فديك : من دلنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم . وأى مملوك دلنا عليه فهو حر . فدلت عليه أمة للذين كان نجدة عندهم ، فأنفذ أبو فديك راشد الطويل فى عسكره إليه فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبى فديك . فلما قتل نجدة صارت النجدات بعده ثلاث فرق : فرقة أكفرته وصارت إلى أبى فديك ، كراشد الطويل ، وأبى بهيس ، وأبى الشمراخ وأتباعهم . وفرقة عذرته فيما فعل وهم النجدات اليوم . وفرقة من النجدات بعدوا عن اليمامة وكانوا بناحية البصرة ، شكوا فيما حكى من أحداث نجدة ، وتوقفوا فى أمره وقالوا : لا ندرى هل أحدث تلك الأحداث أم لا ، فلا نبرأ منه إلا باليقين) .

(وبقى أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمى فى جند فقتلوا أبا فديك وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة النجدات) .

واستحل نجدة بن عامر دماء أهل العهد والذمة وأموالهم فى حال التقية ، وحكم بالبراءة ممن حرمها . قال : وأصحاب الحدود من موافقيه ، لعل الله تعالى يعفو عنهم . وإن عذبهم ففى غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ؛ فلا تجوز البراءة عنهم .

قال : ومن نظر نظرة ، أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى ، وشرب ، وسرق غير مصرّ عليه فهو غير مشرك . وغلظ على الناس فى حد الخمر تغليظاً شديداً .

ولما كاتب عبد الملك بن مروان وأعطاه الرضى ، نقم عليه أصحابه فيه ، فاستتابوه ، فأظهر التوبة فتركوا النقمة عليه والتعرض له . وندمت طائفة على هذه الاستتابة وقالوا : أخطأنا وما كان لنا أن نستتيب الإمام ، وما كان له أن يتوب باستتابتنا إياه . فتابوا من ذلك وأظهروا الخطأ ، وقالوا له : تب من توبتك ، وإلا نابذناك ، فتاب من توبته .

وفارقه أبو فديك وعطية . ووثب عليه أبو فديك فقتله . ثم برئ أبو فديك من عطية ، وعطية من أبى فديك . وأنفذ عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمى مع جيش إلى حرب أبى فديك فحاربه أياماً ، فقتله ولحق عطية بأرض سجستان ، ويقال لأصحابه العطوية . ومن أصحابه : عبد الكريم بن عجرد زعيم العجاردة .

وإنما قيل للنجدات : العاذرية ، لأنهم عذروا بالجهالات فى أحكام الفروع . وحكى الكعبى عن النجدات : أن التقية جائزة فى القول والعمل كله ، وإن كان فى قتل النفوس . قال : وأجمعت النجدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط . وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم . فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه ، جاز .

ثم افترقوا بعد نجدة إلى : عطوية ، وفديكية . وبرئ كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة . وصارت الدار لأبى فديك إلا من تولى نجدة . وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقهستان ، من الخوارج على مذهب عطية .

وقيل : كان نجدة بن عامر ، ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكة مع الخوارج على

ابن الزبير ثم تفرقا عنه . واختلف نافع ونجدة ، فصار نافع إلى البصرة ، ونجدة إلى اليمامة .

وكان سبب اختلافهما أن نافعاً قال : التقية لا تحل ، والقعود عن القتال كفر . واحتج بقول الله تعالى : (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَاس كَخَشْيَةِ اللهِ[١]) وبقوله تعالى : (يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لاَئِمٍ[٢]) .

وخالفه نجدة وقال : التقية جائزة ، واحتج بقول الله تعالى : (إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً[٣]) وبقوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ[٤]) وقال : القعود جائز ، والجهاد إذا أمكنه أفضل ، قال الله تعالى : (وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً[٥]) .

وقال نافع : هذا فى أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم حين كانوا مقهورين ، وأما فى غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر ، لقول الله تعالى : (وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ[٦]) .

٤ — البَيْهَسِيَّة

أصحاب أبى بيهس الهيصم بن جابر ، وهو أحد بنى سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة . فطلبه بها عثمان بن حيان المزنى فظفر به وحبسه ، وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذلك .

وكفر أبو بيهس : إبراهيم ، وميمون فى اختلافهما فى بيع الأمة ، وكذلك كفر

---

(١) النساء آية ٧٧ .
(٢) المائدة آية ٥٤
(٣) آل عمران آية ٢٨ .
(٤) غافر آية ٢٨ .
(٥) النساء آية ٩٥ .
(٦) التوبة آية ٩٠ .

الواقفية ، وزعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم ، والولاية لأولياء الله تعالى . والبراءة من أعداء الله . فمن جملة ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله وجاء به الوعيد ، فلا يسعه إلا معرفته بعينه ، وتفسيره والاحتراز عنه ، ومنه ما ينبغى أن يعرف باسمه ، ولا يضره ألا يعرفه بتفسيره حتى يبتلى به ، وعليه أن يقف عند مالا يعلم. ولا يأتى بشىء إلا بعلم ، وبرئ أبو بيهس عن الواقفية لقولهم : إنا نقف فيمن واقع الحرام وهو لا يعلم أحلالا واقع أم حراماً ؟ قال : كان من حقه أن يعلم ذلك .

والإيمان : هو أن يعلم كل حق وباطل ، وإن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل . ويحكى عنه أنه قال : الإيمان هو الإقرار والعلم ، وليس هو أحد الأمرين دون الآخر .

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان ، وذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد فى قوله تعالى : (قُلْ لَاَ أَجِدُ فِيمَاَ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاَعِمٍ يَطْعَمُهُ[1]) الآية . وما سوى ذلك فكله حلال .

ومن البيهسية قوم يقال لهم العونية[2] ، وهم فرقتان :

١ — فرقة تقول : من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه .

٢ — وفرقة تقول : بل نتولاهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .

والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية : الغائب منهم ، والشاهد .

ومن البيهسية[3] صنف يقال لهم أصحاب التفسير ، زعموا أن من شهد من المسلمين شهادة ، أخذ بتفسيرها وكيفيتها .

---

(١) الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) فى «الفرق بين الفرق» ص ٦٥ العوفية بالفاء وكذلك فى «مقالات الإسلاميين» ص١١٥ ج١ .

(٣) فى « مقالات الإسلاميين » ص ١١٧ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يسمون أصحاب التفسير . كان صاحب بدعتهم رجل يقال له الحكم بن مروان من أهل الكوفة . زعم أنه من شهد على المسلمين لم تجز =

وصنف يقال لهم أصحاب[1] السؤال . قالوا : إن الرجل يكون مسلماً إذا شهد الشهادتين، وتبرأ ، وتولى ، وآمن بما جاء من عند الله جملة ، وإن لم يعلم فيسأل ما افترض الله عليه ، ولا يضره أن لا يعلم حتى يبتلى به فيسأل ، وإن واقع حراماً يعلم تحريمه فقد كفر ، وقالوا فى الأطفال بقول الثعلبية : إن أطفال المؤمنين مؤمنون ، وأطفال الكافرين كافرون . ووافقوا القدرية فى القدر ، وقالوا : إن الله تعالى فوض إلى العباد ، فليس الله فى أعمال العباد مشيئة . فبرئت منهم عامة البيهسية .

وقال بعض البيهسية : إن واقع الرجل حراماً لم يحكم بكفره حتى يرفع أمره إلى الإمام الوالى ويحده ، وكل ماليس فيه حد فهو مغفور .

وقال بعضهم : إن السكر إذا كان من شراب حلال فلا يؤاخذ صاحبه بما قال فيه وفعل .

وقالت العونية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى من ترك الصلاة ، أو قذف المحصن .

* * *

ومن الخوارج : أصحاب صالح بن مسرح ، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولا تميز به عن أصحابه . فخرج على بشر بن مروان ، فبعث إليه بشر الحارث بن عميرة أو الأشعث

= شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هى ؟ قالوا : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو ؟ وهكذا قالوا فى سائر الحدود . فبرئت منهم البيهسية على ذلك وسموهم أصحاب التفسير .

(١) المصدر السابق ص ١١٥ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يقال لهم أصحاب شبيب النجرانى ، يعرفون بأصحاب السؤال ، والذى أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله، وتولى أولياء الله، وتبرأ من أعدائه، وأقر بما جاء من عند الله جملة وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه مما سوى ذلك : أفرض هو أم لا ؟ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل فيسأل . وقالوا فى أطفال المؤمنين بقول ثعلبة: إنهم مؤمنون أطفالا وبالغين حتى يكفروا ، وإن أطفال الكفار كفار أطفالا، وبالغين حتى يؤمنوا ، وقالوا بقول المعتزلة فى القدر . فبرئت منهم البيهسية) .

ابن عميرة الهمدانى ، أنفذه الحجاج لقتاله . فأصابت صالحاً جراحة فى قصر جلولاء ، فاستخلف مكانه شبيب بن يزيد بن نعيم الشيبانى المكنى بأبى الصحارى ؛ وهو الذى غلب على الكوفة وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميراً ، كلهم أمراء الجيوش . ثم انهزم إلى الأهواز ، وغرق فى نهر الأهواز وهو يقول : (ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ[١]) .

وذكر اليمان أن الشبيبية يسمون مرجئة الخوارج ، لما ذهبوا إليه من الوقف فى أمر صالح ، ويحكى عنه أنه برئ منه وفارقه ، ثم خرج يدعى الإمامة لنفسه . ومذهب شبيب ما ذكرناه من مذاهب البيهسية ، إلا أن شوكته وقوته ومقاماته مع المخالفين مما لم يكن لخارج من الخوارج ، وقصته مذكورة فى التواريخ .

٥ — الْعَجَارِدَةَ

أصحاب[٢] عبد الكريم بن عجرد ، وافق النجدات فى بدعهم . وقيل : إنه كان من أصحاب أبى بيهس ، ثم خالفه وتفرد بقوله : تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام ، ويجب دعاؤه إذا بلغ ، وأطفال المشركين فى النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيئاً حتى يقتل صاحبه ، وهم يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة ، ويكفرون بالكبائر ، ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من القصص . قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

(١) يس آية ٣٨ .

(٢) « فى مقالات الإسلاميين » ص ٩٥ ج ١ (وذكر الكرابيسى فى بعض كتبه أن العجاردة والميمونية يجيزون نكاح بنات البنين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بنى الإخوة ، ويقولون إن الله حرم البنات وبنات الإخوة ، وبنات الأخوات . وحكى لنا عنهم مالم نتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن) .

ثم إن العجاردة افترقوا أصنافاً ، ولكل صنف مذهب على حياله ، إلا أنهم لما كانوا من جملة العجاردة أوردناهم على حكم التفصيل بالجدول والضلع وهم :

(ا) الصلتية : أصحاب عثمان بن أبى الصلت ، أو الصلت[١] بن أبى الصلت . تفرد عن العجاردة بأن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام .

ويحكى عن جماعة منهم أنهم قالوا : ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا ، أو ينكروا .

(ب) الميمونية : أصحاب ميمون بن خالد . كان من جملة العجاردة إلا أنه تفرد عنهم بإثبات القدر خيره وشره من العبد ، وإثبات الفعل للعبد خلقاً وإبداعاً ، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل ، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر ، وليس له مشيئة فى معاصى العباد . وذكر الحسين الكرابيسى فى كتابه الذى حكى فيه مقالات الخوارج : أن الميمونية يجيزون نكاح بنات البنات ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات . وقالوا : إن الله تعالى حرم نكاح البنات ، وبنات الإخوة والأخوات ، ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء .

وحكى الكعبى والأشعرى عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن . وقالوا بوجوب قتال السلطان ، وحده ، ومن رضى بحكمه . فأما من أنكره فلا يجوز قتاله إلا إذا أعان عليه ، أو طعن فى دين الخوارج ، أو صار دليلا للسلطان . وأطفال المشركين عندهم فى الجنة .

(ج) الحمزية : أصحاب حمزة بن أدرك[٢] ، وافقوا الميمونة فى القدر وفى سائر

---

(١) « الفرق بين الفرق » ص ٥٦ (وقيل صلت بن أبى الصلت)

(٢) « الفرق بين الفرق » ص ٥٨ (حمزة بن أكرك) وقال عبد القاهر عن الحمزية (هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك الذى عاث فى سجستان وخرسان ومكرات وقهستان وكرمان ، وهزم الجيوش =

بدعها . إلا فى أطفال مخالفيهم والمشركين فإنهم قالوا : هؤلاء كلهم فى النار .

وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذى خرج بسجستان من أهل أوق . وخالفه خلف الخارجى فى القول بالقدر ، واستحقاق الرئاسة ، فبرئ كل واحد منهما عن صاحبه . وجوز حمزة إمامين فى عصر واحد ، ما لم تجتمع الكلمة ، ولم تقهر الأعداء .

(د) الخَلَفِيَّة : أصحاب خلف الخارجى ؛ وهم من خوارج كرمان ومكران . خالفوا الحمزية فى القول بالقدر ، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى ، وسلكوا فى ذلك مسلك أهل السنة . وقالوا : الحمزية ناقضوا حيث قالوا : لو عذب الله العباد على أفعال قدرها عليهم ، أو على ما لم يفعلوه كان ظالما . وقضوا بأن أطفال المشركين فى فى النار ، ولا عمل لهم ولا ترك ، وهذا من أعجب ما يعتقد من التناقض .

(هـ) الأطرافية : فرقة على مذهب حمزة فى القول بالقدر . إلا أنهم عذروا أصحاب الأطراف فى ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق العقل . وأثبتوا واجبات عقلية كما قالت القدرية ، ورئيسهم غالب بن شاذك من سجستان . وخالفهم عبد الله السديورى وتبرأ منهم .

= الكثيرة وكان فى الأصل من العجاردة الخازمية ثم خالفهم فى باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية فأكفرته الخازمية فى ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين فى النار ، فأكفرته القدرية فى ذلك . ثم إنه والى القعدة من الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون ، وكان إذا قاتل قوماً وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم . وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم) .

(وكان ظهوره فى أيام هارون الرشيد سنة تسع وسبعين ومائة . وبقى الناس فى فتنته إلى أن مضى صدر من أيام خلافة المأمون . وأخيراً تمكنت جيوش المأمون من هزيمته ، وقتل حمزة فى آخر موقعة له مع جيوش الخليفة) .

وفى « مقالات الإسلاميين » ص ٩٤ ج ١ (الحمزية أصحاب رجل يدعى حمزة ، ثبتوا على قول الميمونية بالقدر ، وأنهم يرون قتال السلطان خاصة ومن رضى بحكمه . فأما من أنكره فلا يرون قتله إلا إذا أعان عليهم أو طعن فى دينهم ، أو صارعونا للسلطان ، أو دليلا له . وحكى زرقان أن العجاردة أصحاب حمزة لا يرون قتل أهل القبلة ولا أخذ المال فى السر حتى يبعث الحرب) .

ولكن التاريخ يذكر أن حمزة كا نسفا كا للدماء ؛ وأنه أزهق آلاف الأرواح ظلماً وعدواناً .

ومنهم المحمدية أصحاب محمد بن رزق ، وكان من أصحاب الحسين بن الرقاد ، ثم برئ منه .

(و) الشُّعَيْبِيَّـة : أصحاب شعيب بن محمد ، وكان مع ميمون من جملة العجاردة ، إلا أنه برئ منه حين أظهر القول بالقدر .

قال شعيب : إن الله تعالى خالق أعمال العباد ، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة ، مسئول عنها خيراً وشراً ، مجازى عليها ثواباً وعقاباً ، ولا يكون شىء فى الوجود إلا بمشيئة الله تعالى ، وهو على بدع الخوارج فى الإمامة والوعيد ، وعلى بدع العجاردة فى حكم الأطفال ، وحكم القعدة ، والتولى والتبرّى .

(ز) الحازمية : أصحاب حازم بن على . أخذوا بقول شعيب فى أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، ولا يكون فى سلطانه إلا ما يشاء . وقالوا بالموافاة ، وأن الله تعالى إنما يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه فى آخر أمرهم من الإيمان ، ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه فى آخر أمرهم من الكفر ، وأنه سبحانه لم يزل محبا لأوليائه مبغضاً لأعدائه .

ويحكى عنهم أنهم يتوقفون فى أمر علىّ رضى الله عنه ، ولا يصرحون بالبراءة عنه . ويصرحون بالبراءة فى حق غيره .

٦ — الثعالبة

أصحاب ثعلبة بن عامر . كان مع عبد الكريم بن عجرد يداً واحدة إلى أن اختلفا فى أمر الأطفال فقال ثعلبة : إنا على ولايتهم صغاراً وكباراً حتى نرى منهم إنكاراً للحق ورضا بالجور . فتبرأت العجاردة من ثعلبة . ونقل عنه أيضاً أنه قال : ليس له حكم فى حال الطفولة من ولاية وعداوة ، حتى يدركوا ويدعوا ، فإن قبلوا فذاك ، وإن أنكروا كفروا . وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم منها إذا افتقروا .

(ا) الأخنسية : أصحاب أخنس بن قيس ، من جملة الثعالبة . وانفرد عنهم بأنه قال : أتوقف فى جميع من كان فى دار التقية من أهل القبلة ؛ إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه ، أو كفر فأتبرأ منه . وحرموا الاغتيال والقتل ، والسرقة فى السر . ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يدعى إلى الدين ، فإن امتنع قوتل ؛ سوى من عرفوه يعينه على خلاف قولهم . وقيل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركى قومهم ، أصحاب الكبائر ، وهم على أصول الخوارج فى سائر المسائل .

(ب) المَعْبَدِيّة : أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، كان من جملة الثعالبة . خالف الأخنس فى الخطإ الذى وقع له فى تزويج المسلمات من مشرك ، وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم . وقال : إنى لأبرأ منه بذلك ، ولا أدع اجتهادى فى خلافه . وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهماً واحداً فى حال التقية .

(ج) الرُّشَيْدِيّة : أصحاب رشيد الطوسى . ويقال لهم العشرية ، وأصلهم أن الثعالبة كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والقنى نصف العشر . فأخبرهم زياد بن عبدالرحمن أن فيه العشر ، ولا تجوز البراءة ممن قال فيه نصف العشر قبل هذا . فقال رشيد : إن لم تجز البراءة منهم فإنا نعمل بما عملوا ، فافترقوا فى ذلك فرقتين .

(د) الشيبانية : أصحاب شيبان بن سلمة ، الخارج فى أيام أبى مسلم[1] ، وهو المعين له ولعلى بن الكرمانى على نصر بن سيار ، وكان من الثعالبة . فلما أعانهما برئت منه الخوارج . فلما قتل شيبان ذكر قوم توبته . فقالت الثعالبة : لا تصح توبته لأنه قتل الموافقين لنا فى المذهب ، وأخذ أموالهم ، ولا تقبل توبة من قتل مسلماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه ، ويرد الأموال ، أو يوهب له ذلك .

---

(١) هو أبو مسلم الخراسانى مؤسس الدولة العباسية ، قتله المنصور سنة ١٦٨ هـ .

ومن مذهب شيبان أنه قال بالجبر ، ووافق جهم بن صفوان فى مذهبه إلى الجبر ونفى القدرة الحادثة . وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيبانى أبى خالد أنه قال : إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علماً ، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها . ونقل عنه أنه تبرأ من شيبان ، وأكفره حين نصر الرجلين ، فوقعت عامة الشيبانية بجرجان ، ونسا ، وأرمينية . والذى تولى شيبان وقال بتوبته : عطية الجرجانى وأصحابه .

(هـ) أُكْرَمِيَّة : أصحاب مكرم بن عبد الله العجلى ، كان من جملة الثعالبة وتفرد عنهم بأن قال : تارك الصلاة كافر ، لا من أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله تعالى ، وطرد هذا فى كل كبيرة يرتكبها الإنسان ، وقال : إنما يكفر لجهله بالله تعالى ، وذلك أن العارف بوحدانية الله تعالى ، وأنه المطلع على سره وعلانيته ، المجازى على طاعته ومعصيته ، لا يتصور منه الإقدام على المعصية ، والاجتراء على المخالفة ما لم يغفل عن هذه المعرفة ، ولا يبالى بالتكليف منه ، وعن هذا قال النبى عليه السلام : « لاَ يَزْنِى الزَّانِى حِينَ يَزْنِى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » الخبر .

وخالفوا الثعالبة فى هذا القول وقالوا : بإيمان الموافاة ، والحكم بأن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت ، لا على أعمالهم التى هم فيها ؛ فإن ذلك ليس بموثوق به إصراراً عليه مالم يصل المرء إلى آخر عمره ، ونهاية أجله ، فحينئذ إن بقى على ما يعتقده فذلك هو الإيمان فنواليه ، وإن لم يبق فنعاديه . وكذلك فى حق الله تعالى : حكم الموالاة والمعاداة على ما علم منه حال الموافاة . وكلهم على هذا القول .

(و) المَعلومِيَّة والمَجهُوليّة : كانوا فى الأصل حازمية ، إلا أن المعلومية قالت : من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به ، حتى يصير عالما بجميع ذلك ؛ فيكون مؤمناً . وقالت : الاستطاعة مع الفعل ، والفعل مخلوق للعبد . فبرئت منهم الحازمية .

وأما المجهولية فإنهم قالوا : من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجهل بعضها ، فقد عرفه تعالى ، وقالت : إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى .

(ز) البِدْعِيَّة : أصحاب يحيى بن أصدم ، أبدعوا القول بأن نقطع على أنفسنا بأن من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة ، ولا نقول : إن شاء الله ؛ فإن ذلك شك فى الاعتقاد ، ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ؛ فهو شاك ، فنحن من أهل الجنة قطعاً ، من غير شك .

٧ — الإباضِيَّة

أصحاب عبد الله بن إباض[١] الذى خرج فى أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه عبد الله ابن محمد بن عطية ، فقاتله بتبالة[٢] وقيل إن عبد الله بن يحيى الإباضى كان رفيقاً له فى جميع أحواله وأقواله . قال : إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزة ، وموارثتهم حلال ، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال ، وما سواه حرام . وحرام قتلهم وسبيهم فى السر غيلة ، إلا بعد نصب القتال ، وإقامة الحجة .

وقالوا : إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغى . وأجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم . وقالوا فى مرتكبى الكبائر : إنهم موحدون لا مؤمنون .

وحكى الكعبى عنهم : أن الاستطاعة عَرَض من الأعراض ، وهى قبل الفعل ، بها يحصل الفعل ، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إحداثا وإبداعا ، ومكتسبة للعبد حقيقة ، لا مجازاً . ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ، ولا أنفسهم مهاجرين . وقالوا : العالم يفنى كله

---

(١) من بنى مرة بن عبيد بن تميم ، خرج فى آخر دولة بنى أمية .

(٢) تبالة : بلدة بأرض تهامة فى الطريق إلى صنعاء .

إذا فنى أهل التكليف . قال : وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر ، كفر النعمة ، لا كفر الملة ، وتوقفوا فى أطفال المشركين ، وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام ، وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلا . وحكى الكعبي عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى ، كما قال أبو الهذيل .

ثم اختلفوا فى النفاق : أيسمى شركا أم لا ؟ قالوا : إن المنافقين فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين ، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر ، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك ، وقالوا : كل شيء أمر الله تعالى به فهو عام ليس بخاص ، وقد أمر به المؤمن والكافر ، وليس فى القرآن خصوص ، وقالوا : لا يخلق الله تعالى شيئاً إلا دليلا على وحدانيته ، ولابد أن يدل به واحداً . وقال قوم منهم : يجوز أن يخلق الله تعالى رسولا بلا دليل ، ويكلف العباد بما أوحى إليه ، ولا يجب عليه إظهار المعجزة ، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلى أن يخلق دليلا ، ويظهر معجزة . وهم جماعة متفرقون فى مذاهبهم تفرق الثعالبة والعجاردة .

(أ) الحَفْصِيَّة[1] : هم أصحاب حفص بن أبى المقدام ، تميز عنهم بأن قال إن بين

---

(١) « فى مقالات الإسلاميين » ص ١٠٢ ج ١ (فالفرقة الأولى منهم – يعنى الإباضية – يقال لها الحفصية . كان إمامهم حفص بن أبى المقدام . زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده . فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر برىء من الشرك . وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برىء من الشرك . ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك . فبرىء منه الإباضية إلا من صدقه منهم . وتأولوا فى عثمان نحو ما تأولت الشيعة فى أبى بكر وعمر . وزعم أن عليا هو الحيران الذى ذكره الله فى القرآن ، الأنعام آية ٧١ — (قل أندعوا من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذى استهوته الشياطين فى الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا.قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وزعم أن عليا هو الذى أنزل الله سبحانه فيه — ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا — البقرة آية ٢٠٤ ، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذى أنزل الله فيه — ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء ومرضاة الله — البقرة آية ٢٠٧ . ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله) .

الشرك والإيمان خصلة واحدة ، وهى معرفة الله تعالى وحده ، فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر ، فهو كافر لكنه برىء من الشرك .

(ب) الحارِثيّة : أصحاب الحارث الإباضى ، خالف الإباضية فى قوله بالقدر على مذهب المعتزلة ، وفى الاستطاعة قبل الفعل ، وفى إثبات طاعة لا يراد بها الله تعالى .

(ج) اليَزِيدِيّة[1] : أصحاب يزيد بن أنيسة الذى قال بتولى المحكمة الأولى قبل الأزارقة ، وتبرأ ممن بعدهم إلا الإباضية فإنه يتولاهم ، وزعم أن الله تعالى سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا قد كتب فى السماء ، وينزل عليه جملة واحدة ، ويترك شريعة المصطفى محمد عليه السلام ، ويكون على ملة الصابئة المذكورة فى القرآن ، وليست هى الصابئة الموجودة بحران ، وواسط .

وتولى يزيد من شهد لمحمد المصطفى عليه السلام من أهل الكتاب بالنبوة وإن لم يدخل فى دينه ، وقال إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون ، وكل ذنب صغير أو كبير ، فهو شرك .

---

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٠٣ ج ١ (والفرقة الثانية منهم يسمون اليزيدية . كان إمامهم يزيد بن أنيسة . قالوا : نتولى المحكمة الأولى ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث . ونتولى الإباضية كلهم ، ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه ، أو من خرج . وخالفوا الحفصية فى الإكفار والتشريك وقالوا بقول الجمهور . وحكى يمان بن رباب أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبرئ ممن كان بعدهم . وحرم القتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه ، أوبلغه قوله فرده) .

(وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم وينزل عليه كتاباً من السماء ، يكتب فى السماء وينزل عليه جملة واحدة . فترك شريعة محمد ودان بشريعة غيرها . وزعم أن ملة ذلك النبي الصابئة ، وليس هذه الصابئة التى عليها الناس اليوم ، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله فى القرآن ، ولم يأتوا بعد) .

(وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا فى دينه ، ولم يعملوا بشريعته . وزعم أنهم بذلك مؤمنون) وقد تبرأ منه جل الإباضية .

٨ — الصُّفْرِيَّةُ الزِّيَادِيَة

أصحاب زياد بن الأصفر ، خالفوا الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية فى أمور منها : أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال ، إذا كانوا موافقين فى الدين والاعتقاد ، ولم يسقطوا الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم فى النار . وقالوا : التقية جائزة فى القول دون العمل . وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حدّ واقع فلا يتعدى بأهله الاسم الذى لزمه به الحد كالزنا ، والسرقة ، والقذف ، فيسمى زانيا ، سارقا ، قاذفا ، لا كافراً مشركا .

وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة ، والفرار من الزحف ، فإنه يكفر بذلك . ونقل عن الضحاك منهم أنه جوز تزويج المسلمات من كفار قومهم فى دار التقية دون دار العلانية . ورأى زياد بن الأصفر جميع الصدقات سهما واحداً فى حال التقية ، ويحكى عنه أنه قال : نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله . وقال : الشرك شركان ، شرك هو طاعة الشيطان ، وشرك هو عبادة الأوثان . والكفر كفران ، كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية . والبراء براءتان ، براءة من أهل الحدود ، سُنَّة ؛ وبراءة من أهل الجحود فريضة .

* * *

ولنختتم المذاهب بذكر تتمة رجال الخوارج :

من المتقدمين : عكرمة ، وأبو هارون العبدى ، وأبو الشعثاء ، وإسماعيل ابن سميع .

ومن المتأخرين : اليمان بن رباب : ثعلبي ، ثم بيهسى ، وعبد الله بن يزيد ، ومحمد بن حرب ، ويحيى بن كامل : إباضية .

ومن شعرائهم : عمران بن حطان ، وحبيب بن مرة صاحب الضحاك بن قيس ، ومنهم أيضاً : جهم بن صفوان ، وأبو مروان غيلان بن مسلم ، ومحمد بن عيسى برغوث ، وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهلبى ، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصرى وعلى بن حرملة ، وصالح بن قبة بن صبيح بن عمرو ، ومويس بن عمران البصرى ، وأبو عبد الله بن مسلمة ، وأبو عبد الرحمن بن مسلمة ، والفضل بن عيسى الرقاشى ، وأبو زكريا يحيى بن أصفح ، وأبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن الخالدى ، ومحمد بن صدقة ، وأبو الحسين على بن زيد الإباضى ، وأبو عبد الله محمد بن كرام ، وكلثوم بن حبيب المرادى البصرى .

والذين اعتزلوا إلى جانب فلم يكونوا مع على رضى الله عنه فى حروبه ، ولا مع خصومه ، وقالوا : لا ندخل فى غمار الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم : عبد الله بن عمر وسعد بن أبى وقاص ، ومحمد بن مسلمة الأنصارى ، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبى ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال قيس بن أبى حازم : كنت مع على رضى الله عنه فى جميع أحواله وحروبه حتى قال يوم صفين « انفروا إلى بقية الأحزاب ، انفروا إلى من يقول : كذب الله ورسوله ، وأنتم تقولون : صدق الله ورسوله » فعرفت أى شىء كان يعتقد فى الجماعة ، فاعتزلت عنه .

الفصل الخامس

المرجئة

الإرجاء على معنيين :

أحدهما : بمعنى التأخير كما فى قوله تعالى : (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ[١]) ، أى أمهله وأخره .

والثانى : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح ، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد .

وأما بالمعنى الثانى فظاهر ، فإنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يقضى عليه بحكم ما فى الدنيا ؛ من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار . فعلى هذا : المرجئة ، والوعيدية فرقتان متقابلتان .

وقيل الإرجاء : تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان .

والمرجئة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية . والمرجئة الخالصة . ومحمد بن شبيب ، والصالحى ، والخالدى من مرجئة القدرية ، وكذلك الغيلانية أصحاب غيلان الدمشقى ، أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء، ونحن إنما نعد مقالات المرجئة الخالصة منهم .

---

(١) الأعراف آية ١١١ .

١ — اليُونسِيَّة

أصحاب يونس بن عون النميرى ، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه ، والمحبة بالقلب . فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك[1] من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصاً ، واليقين صادقاً .

وزعم أن إبليس كان عارفا بالله وحده ، غير أنه كفر باستكباره عليه ، (أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ[2]) قال : ومن تمكن فى قلبه الخضوع لله ، والمحبة له على خلوص ويقين لم يخالفه فى معصية ، وإن صدرت منه معصية فلا تضره بيقينه وإخلاصه ، والمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبته ، لا بعمله وطاعته .

٢ — العُبَيْدِيَّة

أصحاب عبيد المكتئب ، حكى عنه أنه قال : ما دون الشرك مغفور لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات ، وحكى اليمان عن عبيد المكتئب وأصحابه أنهم قالوا : إن علم الله تعالى لم يزل شيئاً غيره ، وإن كلامه لم يزل شيئاً غيره . وكذلك دين الله لم يزل شيئاً غيره . وزعم أن الله ـ تعالى

---

(١) فى الفرق بين الفرق ص ١٢٣ (هؤلاء أتباع يونس بن عون الذى زعم أن الإيمان فى القلب واللسان . وأنه هو المعرفة بالله تعالى والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثله شىء ، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام . فإن قامت عليهم حجتهم بالتصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم فى الجملة من الإيمان . وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ، ولا بعض إيمان ومجموعها إيمان) .

وفى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ج ١ ص ١٣٤ (ولم يجعلوا الإيمان متبعضاً ، ولا محتملا للزيادة والنقصان) .

(٢) البقرة آية ٣٤ .

عن قولهم ـ على صورة إنسان ، وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمٰنِ » .

٣ — الغَسَّانِيَّة

أصحاب غسان[1] الكوفى . زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله ، والإقرار بما أنزل الله ، وبما جاء به الرسول فى الجملة دون التفصيل ، والإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وزعم أن قائلا لو قال : أعلم أن الله تعالى قد حرم أكل الخنزير ، ولا أدرى هل الخنزير الذى حرمه : هذه الشاة أم غيرها ؟ كان مؤمناً ، ولو قال : أعلم أن الله تعالى فرض الحج إلى الكعبة ، غير أنى لا أدرى أين الكعبة ؟ ولعلها بالهند ؛ كان مؤمناً . ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان ، لا أنه كان شاكا فى هذه الأمور ، فإن عاقلا لا يستجيز من عقله أن يشك فى أن الكعبة : إلى أى جهة هى ؟ وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر .

ومن العجيب أن غسان كان يحكى عن أبى حنيفة رحمه الله مثل مذهبه ، ويعده من المرجئة ، ولعله كذب كذلك عليه ، لعمرى ! كان يقال لأبى حنيفة وأصحابه مرجئة السنة . وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الايمان . والرجل مع تخريجه فى العمل كيف يفتى بترك العمل ؟ وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدرية ، والمعتزلة الذين ظهروا فى الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم فى القدر مرجئاً ، وكذلك الوعيدية من الخوارج . فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقى المعتزلة والخوارج ، والله أعلم .

---

(١) فى الفرق بين الفرق ص ١٢٣ (زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه ، وقال إنه لايزيد ولا ينقص ، وفارق اليونسية بأن سمى كل خصلة من الإيمان بعض الإيمان) .

٤ — الثَّوْبانيَّة

أصحاب أبى ثوبان[١] المرجىء ، الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبرسله عليهم السلام ، وبكل ما لا يجوز فى العقل أن يفعله ، وما جاز فى العقل تركه فليس من الإيمان ، وأخر العمل كله عن الإيمان .

ومن القائلين بمقالة أبى ثوبان هذا : أبو مروان غيلان[٢] بن مروان الدمشقى ، وأبو شمر[٣] ، ومويس بن عمران ، والفضل الرقاشى ، ومحمد بن شبيب ، والعتابى ، وصالح قبة .

---

(١) فى الفرق بين الفرق ص ١٢٤ (أتباع ثوبان المرجىء الذى زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله ، وبرسلة ، وبكل ما يجب فى العقل فعله ، وما جاز فى العقل أن لا يفعل فليست المعرفة من الإيمان . وفارقوا اليونسية والغسانية بإيجابهم فى العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه) .

وفى « مقالات الإسلاميين » ص ١٣٥ ج ١ (أصحاب أبى ثوبان يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله . وما كان لا يجوز فى العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزاً فى العقل أن لا يفعله ، فليس ذلك من الإيمان) .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » ص١٣٦ ج ١ (والفرقة السابعة من المرجئة:الغيلانية، أصحاب غيلان، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية ، والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله سبحانه ، وذلك أن المعرفة الأولى عنده ، اضطرار فلذلك لم يجعلها من الإيمان) .

وذكر محمد بن شبيب عن الغيلانية أنهم يوافقون الشمرية فى الخصله من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان . وأنهم خالفوهم فى العلم فزعموا أن العلم بأن الأشياء محدثة مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنين ولا أكثر من ذلك اكتساب. وجعلوا العلم بالنبى صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء من عند الله اكتساباً ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذى جاء من عند الله منصوصاً بإجماع المسلمين ، ولم يجعلوا شيئاً من الدين مستخرجاً إيماناً) .

وينكرون أن يكون فى الكفار إيمان ، وأن يقال إن فيهم بعض إيمان إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم) .

(٣) قال عبد القاهر البغدادى ص ١٢٤ (قال أبو شمر : الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، =

وكان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد ، وفى الإمامة إنها تصلح فى غير قريش ، وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها ، وإنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة . والعجب أن الأمة أجمعت على أنها لا تصلح لغير قريش . وبهذا دفعت الأنصار عن قولهم : منا أمير ومنكم أمير . فقد جمع غيلان خصالا ثلاثا : القدر ، والإرجاء ، والخروج .

والجماعة التى عددناهم اتفقوا على أن الله تعالى لو عفا عن عاص فى القيامة ، عفا عن كل مؤمن عاص هو فى مثل حاله . وإن أخرج من النار واحداً ، أخرج من هو فى مثل حاله . ومن العجب أنهم لم يجزموا القول بأن المؤمنين من أهل التوحيد يخرجون من النار لا محالة .

ويحكى عن مقاتل بن سليمان : أن المعصية لا تضر صاحب التوحيد والإيمان . وأنه لا يدخل النار مؤمن . والصحيح من النقل عنه : أن المؤمن العاصى ربه يعذب يوم القيامة على الصراط وهو على متن جهنم ، يصيبه لفح النار وحرها ولهيبها . فيتألم بذلك عَلَى قدر معصيته ، ثم يدخل الجنة . ومَثّل ذلك بالحبة عَلَى المقلاة المؤججة بالنار .

ونقل عن بشر بن غياث المريسى[1] أنه قال : إذا دخل أصحاب الكبائر

= وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ولحم الخنزير ، ووطء المحارم ، ونحو ذلك . وما عرف بالعقل من عدل الإيمان ، وتوحيده ، ونفى التشبيه عنه) .

(وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نفيه عن الله صفاته الأزلية . قال : كل ذلك إيمان والشاك فيه كافر ، والشاك فى الشاك أيضاً كافر ، ثم كذلك أبداً .)

(وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار . وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكفر أصناف المرجئة ، لأنها جمعت بين ضلالتى القدر والإرجاء) .

(١) ينسب إلى المريس ، بلدة بصعيد مصر ، توفى سنة ٢١٩ ببغداد . قال عبد القاهر البغدادى ص ١٢٤ تحت عنوان « المريسة » (هؤلاء مرجئة بغداد من أتباع بشر المريسى ، وكان فى الفقه على رأى أبى يوسف القاضى ، غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هجره أبو يوسف وضللته الصفاتية فى ذلك . ولما وافقوا الصفاتية فى القول بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ، وفى أن الاستطاعة مع الفعل ، أكفرته =

النار فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم . وأما التخليد فيها فمحال ، وليس بعدل .

وقيل إن أول من قال بالإرجاء : الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب ، وكان يكتب فيه الكتب إلى الأمصار . إلا أنه ما أخر العمل عن الإيمان كما قالت المرجئة اليونسية ، والعبيدية . لكنه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر إذ الطاعات وترك المعاصى ليست من أصل الإيمان حتى يزول الإيمان بزوالها .

٥ — التُّومَنِيّة

أصحاب أبى معاذ التومنى . زعم أن الإيمان هو ما عصم من الكفر . وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر . وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر . ولا يقال للخصلة الواحدة منها إيمان ، ولا بعض إيمان . وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق ، ولكن يقال فَسَق وعَصَى . قال : وتلك الخصال هى المعرفة والتصديق والمحبة ، والإخلاص ، والإقرار بما جاء به الرسول . قال : ومن ترك الصلاة والصيام مستحلا كفر . ومن تركهما عَلَى نية القضاء لم يكفر . ومن قتل نبياً أو لطمه كفر ، لا من أجل القتل واللطم ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض .

وإلى هذا المذهب ميل ابن الراوندى ، وبشر المريسى . قالا : الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً . والكفر هو الجحود والإنكار . والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر فى نفسه ، ولكنه علامة الكفر .

= المعتزلة فى ذلك فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معا . وكان يقول فى الإيمان إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعا ؛ كما قال ابن الراوندى فى أن الكفر هو الجحد والإنكار . وزعما أن السجود للصنم ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر) .

٦ — الصالحية

أصحاب صالح بن عمر الصالحى . والصالحى ، ومحمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وغيلان ؛ كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء . ونحن وإن شرطنا أن نورد مذاهب المرجئة الخالصة إلا أنه بدا لنا فى هؤلاء ، لانفرادهم عن المرجئة بأشياء .

فأما الصالحى فقال : الإيمان هو المعرفة بالله تعالى عَلَى الإطلاق ، وهو أن للعالم صانعاً فقط . والكفر هو الجهل به على الاطلاق . قال : وقول القائل : ثالث ثلاثة ، ليس بكفر لكنه لا يظهر إلا من كافر . وزعم أن معرفة الله تعالى هى المحبة والخضوع له . ويصح ذلك مع حجة الرسول . ويصح فى العقل أن يؤمن بالله ، ولا يؤمن برسوله . غير أن الرسول عليه السلام قد قال : « مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِى فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللهِ تَعَالَى » وزعم أن الصلاة ليست بعبادة لله تعالى ، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به ؛ وهو معرفته . وهو خصلة واحدة لا يزيد ، ولا ينقص . وكذلك الكفر خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص .

وأما أبو شمر المرجىء القدرى ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله عز وجل . والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شىء ، مالم تقم عليه حجة الأنبياء عليهم السلام . فإذا قامت الحجة فالإقرار بهم وتصديقهم من الإيمان والمعرفة . والإقرار بما جاءوا به من عند الله غير داخل فى الإيمان الأصلى . وليست كل خصلة من خصال الإيمان إيماناً ولا بعض إيمان ، فإذا اجتمعت كانت كلها إيمانا ، وشرط فى خصال الإيمان معرفة العدل ، يريد به القدر خيره وشره من العبد ؛ من غير أن يضاف إلى البارى تعالى منه شىء .

* * *

وأما غيلان بن مروان من القدرية المرجئة ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له ، والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله . والمعرفة الأولى فطرية ضرورية . فالمعرفة عَلَى أصله نوعان : فطرية ، وهى علمه بأن للعالم صانعا ، ولنفسه خالقا . وهذه المعرفة لا تسمى إيمانا ، إنما الإيمان هو المعرفة الثانية المكتسبة .

تتمة رجال المرجئة كما نقل :

الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب ، وسعيد بن جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو ابن مرة ، ومحارب بن زياد ، ومقاتل بن سليمان ، وذر ، وعمرو بن ذر ، وحماد ابن أبى سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقديد بن جعفر .

وهؤلاء كلهم أئمة الحديث ، لم يكفروا أصحاب الكبائر بالكبيرة ، ولم يحكموا بتخليدهم فى النار خلافاً للخوارج والقدرية .

الفصل السادس

الشيعة

الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضى الله عنه على الخصوص . وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا ، وإما خفيا . واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده . وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هى قضية أصولية ، وهى ركن الدين ، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله .

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر . والقول بالتولى والتبرى قولا ، وفعلا ، وعقدا ، إلا فى حال التقية .

ويخالفهم بعض الزيدية فى ذلك ، ولهم فى تعدية الإمام كلام وخلاف كثير . وعند كل تعدية وتوقف : مقالة ، ومذهب ، وخبط .

وهم خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وإسماعيلية . وبعضهم يميل فى الأصول إلى الاعتزال ، وبعضهم إلى السنة ، وبعضهم إلى التشبيه .

١ — الكَيْسَانِية

أصحاب كيسان[١] ، مولى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، وقيل تلمذ للسيد محمد بن الحنفية رضى الله عنه . يعتقدون فيه اعتقاداً فوق حده ودرجته ، من إحاطته بالعلوم كلها ، واقتباسه من السيدين الأسرار بجملتها من علم التأويل والباطن ، وعلم الآفاق ، والأنفس .

ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل ، حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج ، وغير ذلك على رجال . فحمل بعضهم على ترك القضايا الشرعية بعد الوصول إلى طاعة الرجل ، وحمل بعضهم على ضعف الاعتقاد بالقيامة ، وحمل بعضهم على القول بالتناسخ والحلول ، والرجعة بعد الموت . فمن مقتصر على واحد معتقد أنه لا يموت ، ولا يجوز أن يموت حتى يرجع . ومن معتقد حقيقة الإمامة إلى غيره ، ثم متحسر عليه ، متحير فيه . ومن مدع حكم الإمامة ؛ وليس من الشجرة .

وكلهم حيارى متقطعون . ومن اعتقد أن الدين طاعة رجل ولا رجل له فلا دين له ، نعوذ بالله من الحيرة والحور بعد الكور[٢] ، رب اهدنا السبيل .

(أ) المختارية :

أصحاب المختار[٣] بن أبى عبيد الثقفى ، كان خارجياً ، ثم صار زبيريا ، ثم صار شيعيا

---

(١) زعم بعضهم أن المختار كان يقال له كيسان .

(٢) الحور : النقص ، والكور : الزيادة ، والمعنى نعوذ بالله من النقص بعد الزيادة .

(٣) قال المبرد فى كتابه الكامل ص ١٠٠٨ ج ٣ ط مصطفى الحلبي (وكان المختار لا يوقف له على مذهب . كان خارجياً ، ثم صار زبيرياً ، ثم صار رافضياً فى ظاهره) .

وكيسانيا ، قال بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين على رضى الله عنهما . وقيل لا ، بل بعد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان يدعو الناس إليه ، وكان يظهر أنه من رجاله ودعاته ، ويذكر علوما مزخرفة بترهاته ينوطها به .

ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه ، وأظهر لأصحابه أنه إنما نمس على الخلق ذلك ليتمشى أمره ، ويجتمع الناس عليه .

وإنما انتظم له ما انتظم بأمرين : أحدهما انتسابه إلى محمد بن الحنفية علما ودعوة . والثانى : قيامه بثأر الحسين بن على رضى الله عنهما ، واشتغاله ليلا ونهاراً بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين .

فمن مذهب المختار : أنه يجوز البداء على الله تعالى . والبداء له معان : البداء فى العلم وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ؛ ولا أظن عاقلا يعتقد هذا الاعتقاد .

= وقال (فإن المختار كان يدعى أنه يلهم ضرباً من الشجاعة لأمور تكون . ثم يحتال فيوقعها ، فيقول للناس : هذا من عند الله عز وجل)

(فمن ذلك قوله ذات يوم : لتنزلن من السماء نار دهماء ، فلتحرقن دار أسماء . فذكر ذلك لأسماء ابن خارجة فقال : أقد سجع بى أبو إسحاق ؟ هو والله محرق دارى : فتركه والدار وهرب من الكوفة) .

(وقال فى بعض سجعه : أما والذى شرع الأديان ، وجنب الأوثان ، وكره العصيان لأقتلن ازد عمان ، وجل قيس عيلان ، وتميماً أولياء الشيطان . حاشا النجيب ظبيان . فكان ظبيان النجيب يقول : لم أزل فى عمر المختار أتقلب آمنا) .

(وكان من عجائب المختار أنه كتب إلى إبراهيم بن مالك الأشتر يسأله الخروج إلى الطلب بدم الحسين ابن على رضى الله عنهما فأبى عليه إبراهيم إلا أن يستأذن محمد بن على بن أبى طالب . فكتب إليه يستأذنه ذلك فعلم محمد أن المختار لا عقد له . فكتب محمد إلى إبراهيم بن الأشتر : إنه ما يسوءنى أن يأخذ الله بحقنا على يدى من يشاء من خلقه . فخرج معه إبراهيم بن الأشتر فتوجه نحو عبيد الله بن زياد ، وخرج يشيعه ماشياً فقال له إبراهيم : اركب يا أبا إسحاق . فقال : إنى أحب أن تغبر قدماى فى نصرة آل محمد صلى الله عليه وسلم . فشيعه رسخين ودفع إلى قوم من خاصته حماماً بيضا ضخاما وقال : إن رأيتم الأمر لنا فدعوها . وإن رأيتم الأمر علينا فأرسلوها . وقال للناس . إن استقمتم فبنصر الله . وإن حصتم حيصة فإنى أجد فى محكم الكتاب . وفى اليقين والصواب . أن الله مؤيدكم بملائكة غضاب تأتى فى صور الحمام دون السحاب) .

والبداء فى الإرادة ، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم.

والبداء فى الأمر : وهو أن يأمر بشىء ، ثم يأمر بشىء آخر بعده بخلاف ذلك . ومن لم يجوز النسخ ظن أن الأوامر المختلفة فى الأوقات المختلفة متناسخة .

وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء ، لأنه كان يدعى علم مايحدث من الأحوال إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام . فكان إذا وعد أصحابه بكون شىء وحدوث حادثة ؛ فإن وافق كونه قوله ، جعله دليلا على صدق دعواه ، وإن لم يوافق قال : قد بدا لربكم .

وكان لا يفرق بين النسخ والبداء ، قال : إذا جاز النسخ فى الأحكام ، جاز البداء فى الأخبار .

وقد قيل : إن السيد محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على الناس أنه من دعاته ورجاله . وتبرأ من الضلالات التى ابتدعها المختار من التأويلات الفاسدة ؛ والمخاريق المموهة .

فمن مخاريقه : أنه كان عنده كرسى قديم قد غشاه بالديباج ، وزينه بأنواع الزينة وقال : هذا من ذخائر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، وهو عندنا بمنزلة التابوت لبنى إسرائيل . وكان إذا حارب خصومه يضعه فى براح الصف ويقول : قاتلوا ولكم الظفر والنصرة ، وهذا الكرسى محله فيكم محل التابوت فى بنى إسرائيل ، وفيه السكينة والبقية ، والملائكة من فوقكم ينزلون مدداً لكم . وحديث الحمامات البيض التى ظهرت فى الهواء ، وقد أخبرهم قبل ذلك بأن الملائكة تنزل على صورة الحمامات البيض ، معروف . والأسجاع التى ألفها أبرد تأليف مشهورة .

وإنما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفية حسن اعتقاد الناس فيه ، وامتلاء القلوب بمحبته ، والسيد محمد بن الحنفية كان كثير العلم غزير المعرفة ، وقّاد الفكر ، مصيب الخاطر فى العواقب . قد أخبره أمير المؤمنين على رضى الله عنه عن أحوال الملاحم

وأطلعه على مدارج المعالم . وقد اختار العزلة ، فآثر الخمول على الشهرة ، وقد قيل إنه كان مستودعا علم الإمامة حتى سلم الأمانة إلى أهلها . وما فارق الدنيا إلا وقد أقرها في مستقرها .

وكان السيد الحِمْيَرِيّ ، وكُثَيِّرُ عزة الشاعر من شيعته . قال كثير فيه :

أَلاَ إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ ... وُلاَةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاء
عَلِيٌّ وَالثَّلاَثَةُ مِنْ بَنِيهِ ... هُمُ الأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاء
فَسِبْطٌ سِبْطُ إِيمَانٍ وَبِرٍّ ... وَسِبْطٌ غَيَّبَتْهُ كَرْبَلاَء
وَسِبْطٌ لاَ يَذُوقُ الموْتَ حَتَّى ... يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهُ اللِّوَاء
تَغَيَّبَ لاَ يُرَى فِيهِمْ زَمَانًا ... بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاء

وكان السيد الحميرى أيضاً يعتقد فيه أنه لم يمت ، وأنه فى حبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه . وعنده عينان نضاختان تجريان بماء وعسل ، وأنه يعود بعد الغيبة فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً . وهذا هو أول حكم بالغيبة ، والعودة بعد الغيبة حكم به الشيعة . وجرى ذلك فى بعض الجماعة حتى اعتقدوه دينا ، وركنا من أركان التشيع .

ثم اختلفت الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية فى سوق الإمامة ، وصار كل اختلاف مذهباً .

* * *

(ب) الهاشمية :

اتباع أبى هاشم بن محمد بن الحنفية . قالوا بانتقال محمد بن الحنفية إلى رحمة الله ورضوانه ، وانتقال الإمامة منه إلى ابنه أبى هاشم . قالوا : فإنه أفضى إليه أسرار العلوم ، وأطلعه على مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس ، وتقدير التنزيل على التأويل ، وتصوير الظاهر على الباطن ، قالوا : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا ، ولكل مثال فى هذا العالم حقيقة فى ذلك العالم ، والمنتشر فى الآفاق من الحكم

والأسرار يجتمع فى الشخص الإنسانى ، وهو العلم الذى استأثر علىّ رضى الله عنه به ابنه محمد بن الحنفية ، وهو أفضى ذلك السر إلى ابنه أبى هاشم ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقاً .

واختلفت بعد أبى هاشم شيعته خمس فرق :

١ — فرقة قالت إن أبا هاشم مات منصرفا من الشام بأرض الشراة ، وأوصى إلى محمد بن على بن عبد الله بن عباس ، وانجرت فى أولاده الوصية حتى صارت الخلافة إلى بنى العباس ، قالوا : ولهم فى الخلافة حق لاتصال النسب ، وقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه العباس أولى بالوراثة .

٢ — وفرقة قالت إن الإمامة بعد موت أبى هاشم لابن أخيه الحسن بن على بن محمد ابن الحنفية .

٣ — وفرقة قالت : لا ، بل إن أبا هاشم أوصى إلى أخيه على بن محمد ، وعلى أوصى إلى ابنه الحسن ، فالإمامة عندهم فى بنى الحنفية لا تخرج إلى غيرهم .

٤ — وفرقة قالت : إن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن حرب الكندى ، وإن الإمامة خرجت من أبى هاشم إلى عبد الله ، وتحولت روح أبى هاشم إليه ، والرجل ما كان يرجع إلى علم وديانة ؛ فاطلع بعض القوم على خيانته وكذبه ، فأعرضوا عنه ، وقالوا : بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب .

وكان من مذهب عبد الله : أن الأرواح تتناسخ من شخص إلى شخص ، وأن الثواب والعقاب فى هذه الأشخاص ، إما أشخاص بنى آدم ، وإما أشخاص الحيوانات . قال : وروح الله تناسخت حتى وصلت إليه وحلت فيه ، وادعى الإلهية والنبوة معا ، وأنه يعلم الغيب فعبده شيعته الحمق ، وكفروا بالقيامة لاعتقادهم أن التناسخ يكون فى الدنيا ، والثواب والعقاب فى هذه الأشخاص . وتأول قول الله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا[١]) الآية ، على أن من وصل إلى الإمام وعرفه ارتفع عنه الحرج فى جميع ما يطعم ، ووصل إلى الكمال والبلاغ .

وعنه نشأت : الخُرَّمِيَّة ، والمُزْدكية بالعراق ، وهلك عبد الله بخراسان ، وافترقت أصحابه .

فمنهم من قال إنه حى لم يمت ويرجع .

ومنهم من قال بل مات وتحولت روحه إلى إسحاق بن زيد بن الحارث الأنصارى ؛ وهم الحارثية الذين يبيحون المحرمات ، ويعيشون عيش من لا تكليف عليه .

وبين أصحاب عبد الله بن معاوية ، وبين أصحاب محمد بن على خلاف شديد فى الإمامة ، فإن كل واحد منهما يدعى الوصية من أبى هاشم إليه ، ولم يثبت الوصية على قاعدة تعتمد .

(ج) البَيَانِيَّة :

أتباع بيان بن سمعان التميمى ، قالوا بانتقال الإمامة من أبى هاشم إليه ، وهو من الغلاة القائلين بإلهية أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، قال : حل فى على جزء إلهى ، واتحد بجسده ، فيه كان يعلم الغيب ، إذ أخبر عن الملاحم وصح الخبر ، وبه كان يحارب الكفار وله النصرة والظفر ، وبه قلع باب خيبر ، وعن هذا قال : والله ما قلعت باب خيبر بقوة جسدانية ، ولا بحركة غذائية ، ولكن قلعته بقوة رحمانية ملكوتية ، بنور ربها مضيئة . فالقوة الملكوتية فى نفسه كالمصباح فى المشكاة ، والنور الإلهى كالنور فى المصباح . قال : وربما يظهر على فى بعض الأزمان . وقال فى تفسير قوله تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فى ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ[٢]) أراد به عليا فهو الذى يأتى فى الظلل ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه .

ثم ادعى بيان أنه قد انتقل إليه الجزء الإلهى بنوع من التناسخ ، ولذلك استحق أن

---

(١) المائدة آية ٩٣ .

(٢) البقرة آية ٢١٠ .

يكون إماما وخليفة ، وذلك الجزء هو الذى استحق به آدم عليه السلام سجود الملائـكة .

وزعم أن معبوده على صورة إنسان عضوا فعضوا ، وجزءا فجزءا . وقال : يهلك كله إلا وجهه لقوله تعالى : (كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إلاّ وَجْهَهُ[1]) .

ومع هذا الخزى الفاحش[2] كتب إلى محمد بن على بن الحسين الباقر رضى الله عنهم ودعاه إلى نفسه . وفى كتابه « أسلم تسلم ، ويرتقى من سلم ، فإنك لا تدرى حيث يجعل الله النبوة » فأمر الباقر أن يأكل الرسول قرطاسه الذى جاء به ، فأكله ، فمات فى الحال وكان اسم ذلك الرسول عمر بن أبى عفيف .

وقد اجتمعت طائفة على بيان بن سمعان ، ودانوا به وبمذهبه ، فقتله خالد ابن عبد الله القسرى على ذلك ، وقيل أحرقه والـكوفى المعروف بالمعروف بن سعيد بالنار معاً .

(د) الرِّزامية : أتباع رزام بن رزم ، ساقوا الإمامة من على إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه هاشم ، ثم منه إلى على بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم ساقوها إلى محمد بن على وأوصى محمد إلى ابنه : إبراهيم الإمام وهو صاحب أبى مسلم الذى دعا إليه وقال بإمامته،

---

(١) القصص آية ٨٨ .

(٢ « فى مقالات الإسلاميين » ص ٥ جـ ١ (البيانية أصحاب بيان بن سمعان التميمى . يقولون إن الله عز وجل على صورة الإنسان . وإنه يهلك كله إلا وجهه . وادعى بيان أنه يدعو الزهرة فتجيبه . وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم . فقتله خالد بن عبد الله القسرى . وحكى عنهم أن كثيراً منهم يثبت لبيان بن سمعان النبوة . ويزعم كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على بيان بن سمعان ونصبه إماما) .

وفى « فرق الشيعة » للنوبختى ص ٣٠ (البيانية : أصحاب بيان النهدى . وقالوا إن أبا هاشم نبأ بياناً عن الله عز وجل . فبيان نبى وتأولوا فى ذلك قول الله عز وجل — هذا بيان للناس وهدى — آل عمران آية ١٣٨ . وادعى بيان بعد وفاة أبى هاشم النبوة وكتب إلى أبى جعفر محمد بن على بن الحسين يدعوه إلى نفسه والإقرار بنبوته ويقول له : أسلم تسلم وترتق فى سلم . وتنج وتغنم . فإنك لا تدرى أين يجعل الله النبوة والرساله . وما على الرسول إلا البلاغ . وقد أعذر من أنذر) .

وهؤلاء ظهروا بخراسان فى أيام أبى مسلم حتى قيل إن أبا مسلم كان على هذا المذهب ، لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبى مسلم ، فقالوا : له حظ فى الإمامة ، وادعوا حلول روح الإله فيه ، ولهذا أيده على بنى أمية حتى قتلهم عن بكرة أبيهم واصطلمهم[(١)] ، وقالوا بتناسخ الأرواح .

والمقنّع الذى ادعى الإلهية لنفسه على مخاريق أخرجها كان فى الأول على هذا المذهب وتابعه مُبيِّضة ما وراء النهر ، وهؤلاء صنف من الخُرَّمِيَّة دانوا بترك الفرائض وقالوا الدين معرفة الإمام فقط ، ومنهم من قال : الدين أمران : معرفة الإمام ، وأداء الأمانة ، ومن حصل له الأمران فقد وصل إلى الكمال ، وارتفع عنه التكليف ، ومن هؤلاء من ساق الإمامة إلى محمد بن على بن عبد الله بن عباس من أبى هاشم محمد بن الحنفية وصية إليه ؛ لا من طريق آخر .

وكان أبو مسلم صاحب الدولة على مذهب الكيسانية فى الأول ، واقتبس من دعاتهم العلوم التى اختصوا بها ، وأحس منهم أن هذه العلوم مستودعة فيهم ؛ فكان يطلب المستقر فيه ، فبعث إلى الصادق جعفر بن محمد رضى الله عنهما : إنى قد أظهرت الكلمة ، ودعوت الناس عن موالاة بنى أمية إلى موالاة أهل البيت ، فإن رغبت فيه ، فلا مزيد عليك .

فكتب إليه الصادق رضى الله عنه : ما أنت من رجالى ، ولا الزمان زمانى .

فحاد أبو مسلم إلى العباس عبد الله بن محمد السفاح ، وقلده أمر الخلافة .

٢ — الزيدية

أتباع زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، ساقوا الإمامة فى أولاد فاطمة رضى الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة فى غيرهم ، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمى عالم شجاع سخى خرج بالإمامة ، أن يكون إماما واجب الطاعة ، سواء

(١) اصطلمهم : استأصلهم .

كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضى الله عنهما. وعن هذا جوّز قوم منهم إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابنى عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا فى أيام المنصور وقتلا على ذلك. وجوزوا خروج إمامين فى قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة.

وزيد بن على؛ لما كان مذهبه هذا المذهب، أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم. فتلمذ فى الأصول لواصل بن عطاء الغزال الألثغ رأس المعتزلة ورئيسهم، مع اعتقاد واصل أن جده على بن أبى طالب رضى الله عنه فى حروبه التى جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأهل الشام ما كان على يقين من الصواب. وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطإ لا بعينه. فاقتبس منه الاعتزال، وصارت أصحابه كلهم معتزلة. وكان من مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل. فقال: كان على بن أبى طالب رضى الله عنه أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبى بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين نائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة. فإن عهد الحروب التى جرت فى أيام النبوة كان قريباً، وسيف أمير المؤمنين علىّ عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجفّ بعد، والضغائن فى صدور القوم من طلب الثأر كما هى. فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد. فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن مَنْ عرفوه باللين، والتؤدة، والتقدم بالسن، والسبق فى الإسلام، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ألا ترى أنه لما أراد فى مرضه الذى مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا: لقد وليت علينا فظًّا غليظا. فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر ابن الخطاب لشدته وصلابته، وغلظه فى الدين، وفظاظته على الأعداء حتى سكنهم أبو بكر بقوله: «لو سألنى ربى لقلت: وليت عليهم خيرهم لهم» وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماما والأفضل قائم فيرجع إليه فى الأحكام، ويحكم بحكمه فى القضايا.

ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه حتى أتى قدره عليه، فسميت رافضة.

وجرت بينه وبين أخيه الباقر محمد بن على مناظرات لا من هذا الوجه ، بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء ، ويقتبس العلم ممن يجوز الخطأ على جده فى قتال الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين . ومن حيث يتكلم فى القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت . ومن حيث إنه كان يشترط الخروج شرطاً فى كون الإمام إماما ؛ حتى قال له يوما : على مقتضى مذهبك والدك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

ولما قتل زيد بن على وصاب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد ، ومضى إلى خراسان ، واجتمعت عليه جماعة كثيرة . وقد وصل إليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فجرى عليه الأمر كما أخبر .

وقد فوض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم الإمامين ، وخرجا بالمدينة ، ومضى إبراهيم إلى البصرة ، واجتمع الناس عليهما ، وقتلا أيضا . وأخبرهم الصادق بجميع ما تم عليهم ، وعرفهم أن آباءه رضى الله عنهم أخبروه بذلك كله . وأن بنى أمية يتطاولون على الناس ، حتى لو طاولتهم الجبال اطالوا عليها . وهم يستشعرون بغض أهل البيت . ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله تعالى بزوال ملكهم . وكان يشير إلى أبى العباس ، وإلى أبى جعفر ابنى محمد بن على بن عبد الله بن العباس . وقال : إنا لا نخوض فى الأمر حتى يتلاعب به هذا وأولاده ؛ وأشار إلى المنصور .

فزيد بن على قتل بكناسة الكوفة ، قتله هشام بن عبد الملك . ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان ؛ قتله أميرها . ومحمد الإمام قتل بالمدينة ، قتله عيسى بن ماهان . وإبراهيم الإمام قتل بالبصرة ، أمر بقتلهما المنصور .

ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم ناصر الأطروش فطلب مكانه ليقتل فاختفى واعتزل الأمر ، وصار إلى بلاد الديلم والجبل ولم يتحلوا بدين الإسلام بعد . فدعا الناس دعوة إلى الإسلام على مذهب زيد بن على ، فدانوا بذلك ونشئوا عليه . وبقيت الزيدية فى تلك البلاد ظاهرين .

وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة ويلى أمرهم . وخالفوا بنى أعمامهم من الموسوية فى مسائل الأصول . ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول ، وطعنت فى الصحابة طعن الإمامية . وهم أصناف ثلاثة : جارودية ، وسليمانية ، وبترية . والصالحية منهم والبترية على مذهب واحد .

(١) الجارودية :

أصحاب أبى الجارود[1] زياد بن أبى زياد . زعموا أن النبى صلى الله عليه وسلم نص

---

(١) « فى فرق الشيعة » للنوبختى ص ٤٨ (وفرقة قالت إن الإمامة صارت بعد مضى الحسين فى ولد الحسن والحسين . فهى فيهم خاصة دون سائر ولد على بن أبى طالب ، وهم كلهم فيها شرع سواء من قام منهم ودعا إلى نفسه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة على بن أبى طالب ، واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس كلهم . فمن تخلف عنه فى قيامه ودعائه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر . ومن ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخى عليه ستره فهو كافر مشرك ، وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته . وهم الذين سموا السرحوبية . وأصحاب أبى خالد الواسطى واسمه يزيد ، وأصحاب بن الزبير الرسان ، وزياد بن المنذر وهو الذى يسمى أبا الجارود ، ولقبه سرحوب محمد بن على ابن الحسين بن على ، وذكر أن سرحوبا شيطان أعمى يسكن البحر . وكان أبو الجارود أعمى البصر ، أعمى القلب فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا إن عليا أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم وآله ، فصاروا مع زيد بن على بن الحسين عند خروجه بالكوفة فقالوا بإمامته ، فسموا كلهم فى الجملة الزيدية ، إلا أنهم مختلفون فيما بينهم فى القرآن والسنن والشرائع والفرائض والأحكام) .

(وذلك أن السرحوبية قالت : الحلال حلال آل محمد صلى الله عليه وآله . والحرام حرامهم . والأحكام أحكامهم . وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله كله كامل عند صغيرهم وكبيرهم . والصغير منهم والكبير فى العلم سواء ، لا يفضل الكبير الصغير ، من كان منهم فى الخرق والمهد إلى أكبرهم سناً) .

(وقال بعضهم : من ادعى أن من كان منهم فى المهد والخرق ليس علمه مثل علم رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر بالله مشرك . وليس يحتاج أحد منهم أن يتعلم من أحد منهم ولا من غيرهم . العلم ينبت فى صدورهم كما ينبت الزرع المطر . فالله عز وجل قد علمهم بلطفه كيف شاء . وإنما قالوا بهذه المقالة كراهة أن يلزموا الإمامة بعضهم دون بعض فينتقض قولهم إن الإمامة صارت فيهم جميعاً فهم فيها شرع سواء . وهم مع ذلك لا يروون عن أحد منهم علماً ينتفعون به إلا مايروون عن أبى جعفر محمد ابن على ، وأبى عبدالله جعفر بن محمد وأحاديث قليلة عن زيد بن على وأشياء يسيرة عن عبدالله بن الحسن المحض . ليس مما قالوا وادعوه فى أيديهم شىء أكثر من دعوى كاذبة . لأنهم وصفوهم بأنهم يعلمون كل شىء تحتاج إليه الأمة من أمر دينهم ودنياهم ومنافعها ومضارها بغير تعليم) .

=

على علىّ رضى الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الإمام بعده . والناس قصروا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك . وقد خالف أبو الجارود فى هذه المقالة إمامه زيد بن على ، فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد .

واختلفت الجارودية فى التوقف والسوق .

فساق بعضهم الإمامة من علىّ إلى الحسن ، ثم إلى الحسين ، ثم إلى على بن الحسين زين العابدين ، ثم إلى ابنه زيد بن على ، ثم منه إلى الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن على بن أبى طالب ، وقالوا بإمامته .

وكان أبو حنيفة رحمه الله على بيعته ، ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور ، فحبسه حبس الأبد حتى مات فى الحبس . وقيل إنه بايع محمد بن عبد الله الإمام فى أيام المنصور . ولما قتل محمد بالمدينة بقى الإمام أبو حنيفة على تلك البيعة ، يعتقد موالاة أهل البيت ، فرفع حاله إلى المنصور ، فتم عليه ما تم .

= وفى « الفرق بين الفرق » ص ٢٥ (قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلدين فى النار . فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشرار المذنبين من رحمة الله تعالى — ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون —) .

(إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها زيديه لقولهم بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فى وقته ، وإمامة ابنه يحي بن زيد بعد زيد . وكان زيد بن على قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والى العراق وهو يوسف بن عمر الثقفى عامل هشام بن عبد الملك على العراقين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفى قالوا له : إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك فى أبى بكر وعمر اللذين ظلما جدك على بن أبى طالب . فقال زيد : إنى لا أقول فيهما إلا خيراً ، وما سمعت أبى يقول فيهما إلا خيرا وإنما خرجت على بنى امية الذين قاتلوا جدى الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ورموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار . ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : رفضتمونى . ومن يومئذ سموا رافضة) .

(وقتل زيد ثم نبش من قبره وصلب ثم أحرق بعد ذلك . وهرب ابنه يحي بن زيد إلى خراسان وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار والى خراسان ، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازنى فى ثلاثة آلاف رجل فقتلوا يحي بن زيد ، ومشهده بجوزجان معروف) .

وكان مقتل زيد بن على بالكوفة سنه ١٢١ ، ومقتل ابنه يحي بجوزجان سنة ١٢٦ هـ .

والذين قالوا بإمامة محمد بن عبد الله الإمام ، اختلفوا فمنهم من قال إنه لم يقتل وهو بعد حى ؛ وسيخرج فيملأ الأرض عدلا ، ومنهم من أقر بموته ، وساق الإمامة إلى محمد ابن القاسم بن على بن عمر بن على بن الحسين بن على صاحب الطالقان ، وقد أسر فى أيام المعتصم وحمل إليه فحبسه فى داره حتى مات ، ومنهم من قال بإمامة يحيى بن عمر صاحب الكوفة ؛ فخرج ودعا الناس واجتمع عليه خلق كثير ، وقتل فى أيام المستعين ، وحمل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، حتى قال فيه بعض العلوية :

قَتَلْتَ أَعَزَّ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَجِئْتُكَ أَسْتَلِينُكَ فى الكَلَامِ
وَعَزَّ عَلَىَّ أَنْ أَلْقَاكَ إلاَّ وفيماَ بَيْنَنَا حَدُّ الحُسَامِ

وهو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن على .

* * *

وأما أبو الجارود[1] فكان يسمى سرحوب ، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن على الباقر ، وسرحوب : شيطان أعمى يسكن البحر ، قاله الباقر تفسيراً .

ومن أصحاب أبى الجارود : فضيل الرسان ، وأبو خالد الواسطى . وهم مختلفون فى الأحكام والسير ، فبعضهم يزعم أن علم ولد الحسن والحسين رضى الله عنهما كعلم النبى صلى الله عليه وسلم ، فيحصل لهم العلم قبل التعلم فطرة وضرورة . وبعضهم يزعم أن العلم مشترك فيهم وفى غيرهم ، وجائز أن يؤخذ عنهم ، وعن غيرهم من العامة .

(ب) السُّلَيْمانِيّة :

أصحاب سليمان بن جرير ، وكان يقول إن الإمامة شورى فيما بين الخلق ، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح فى المفضول ، مع وجود الأفضل .

وأثبت إمامة أبى بكر وعمر رضى الله عنهما حقاً باختيار الأمة حقاً اجتهاديا . وربما كان يقول : إن الأمة أخطأت فى البيعة لهما مع وجود على رضى الله عنه خطأ لا يبلغ درجة

---

(١) مات أبو الجارود بعد سنة ١٥٠ هـ .

الفسق ، وذلك الخطأ خطأ اجتهادى ، غير أنه طعن فى عثمان رضى الله عنه للأحداث التى أحدثها ، وأكفره بذلك ، وأكفر عائشة والزبير وطلحة رضى الله عنهم لإقدامهم على قتال على رضى الله عنه ، ثم إنه طعن فى الرافضة ، فقال : إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقالتين لشيعتهم ، لا يظهر أحد قط عليهم .

إحداهما : القول بالبداء ؛ فإذا أظهروا قولا : أنه سيكون لهم قوة وشوكة وظهور ، ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه ، قالوا : بدا لله تعالى فى ذلك .

والثانية : التقية ، فكل ما أرادوا تكلموا به ، فإذا قيل لهم فى ذلك إنه ليس بحق وظهر لهم البطلان قالوا : إنما قلناه تقية ، وفعلناه تقية .

وتابعه على القول بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة منهم : جعفر ابن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وكثير النوى وهو من أصحاب الحديث . قالوا : الإمامة من مصالح الدين ، ليس يحتاج إليها لمعرفة الله تعالى وتوحيده ، فإن ذلك حاصل بالعقل ، لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود ، والقضاء بين المتحاكمين ، وولاية اليتامى والأيامى ، وحفظ البيضة ، وإعلاء الكلمة ، ونصب القتال مع أعداء الدين ، وحتى يكون للمسلمين جماعة ، ولا يكون الأمر فوضى بين العامة ، فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً ، وأقدمهم عهداً ، وأسدهم رأيا وحكمة ؛ إذ الحاجة تنسد بقيام المفضول مع وجود الفاضل والأفضل .

ومالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ، ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه فى الأحكام ، ويستفتى منه فى الحلال والحرام ، ويجب أن يكون فى الجملة ذا رأى متين ، وبصر فى الحوادث نافذ .

* * *

(جـ) الصالحية والبترية :

الصالحية أصحاب الحسن[١] بن صالح بن حى ، والبترية . أصحاب كثير[٢] النوى الأبتر وهما متفقان فى المذهب ، وقولهم فى الإمامة كقول السليمانية ، إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان : أهو مؤمن أم كافر ؟ قالوا : إذا سمعنا الأخبار الواردة فى حقه ، وكونه من العشرة المبشرين بالجنة ، قلنا يجب أن نحكم بصحة إسلامه وإيمانه وكونه من أهل الجنة ، وإذا رأينا الأحداث التى أحدثها من استهتاره بتربية بنى أمية وبنى مروان ، واستبداده بأمور لم توافق سيرة الصحابة ، قلنا يجب أن نحكم بكفره ، فتحيرنا فى أمره وتوقفنا فى حاله ، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين .

وأما علىّ فهو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة ، لكنه سلم الأمر لهم راضيا ، وفوض الأمر إليهم طائعاً وترك حقه راغباً ، فنحن راضون بما رضى ، مسلمون لما سلم ؛ لا يحل لنا غير ذلك . ولو لم يرض على بذلك لكان أبو بكر هالكا .

وهم الذين جوزوا إمامة المفضول وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضياً بذلك .

وقالوا : من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان عالما ، زاهداً شجاعاً ، فهو الإمام . وشرط بعضهم صباحة الوجه ، ولهم خبط عظيم فى إمامين وجدت فيهما هذه الشرائط ، وشهرا سيفيهما ، ينظر إلى الأفضل والأزهد ، وإن تساويا ينظر إلى الأمتن رأيا والأحزم أمراً ، وإن تساويا تقابلا فينقلب الأمر عليهم كلا ويعود الطلب جذعا ، والإمام مأموما ، والأمير مأموراً . ولو كانا فى قطرين : انفرد كل واحد

---

(١) هو كوفى ، أحد الأعلام ، أخرج له مسلم والبخارى فى الأدب ، توفى سنة ١٦٩ والجمهور على توثيقه ، وإليه تنسب الصالحية من الزيدية وهى أقرب فرق الشيعة إلى السنة .

(٢) توفى فى حدود سنة ١٦٩ .

منهما بقطره ويكون واجب الطاعة فى قومه، ولو أفتى أحدهما بخلاف ما يفتى الآخر كان كل واحد منهما مصيبا، وإن أفتى باستحلال دم الإمام الآخر.

وأكثرهم فى زماننا مقلدون لا يرجعون إلى رأى واجتهاد. أما فى الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القُذَّةِ بالقُذَّةِ[1]، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت، وأما فى الفروع فهم على مذهب أبى حنيفة إلا فى مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعى رحمه الله والشيعة.

رجال الزيدية:

أبو الجارود زياد بن المنذر العبدى، لعنه جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه، والحسن بن صالح بن حى، ومقاتل بن سليمان، والداعى ناصر الحق الحسن بن على بن الحسن بن زيد بن عمر بن الحسين بن على، والداعى الآخر صاحب طبرستان: الحسين ابن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على، ومحمد بن نصر.

٣ — الإمَامِيَّة

هم القائلون بإمامة على رضى الله عنه بعد النبى عليه السلام؛ نصا ظاهراً، وتعيينا صادقا، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان فى الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام، حتى تكون مفارقته الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملا يرى كل واحد منهم رأيا، ويسلك كل واحد منهم طريقاً لا يوافقه فى ذلك غيره، بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه، وقد عين عليا رضى الله عنه فى مواضع تعريضاً، وفى مواضع تصريحاً.

---

(١) القذة: ريشة السهم.

أما تعريضاته فمثل أن بعث أبا بكر ليقرأ سورة براءة على الناس فى المشهد ، وبعث بعده عليا ليكون هو القارئ عليهم ، والمبلغ عنه إليهم ، وقال : نزل عَلَيّ جبريل عليه السلامُ فقالَ : يُبَلِّغُهُ رَجُلٌ مِنْكَ ، أَوْ قَالَ مِنْ قَوْمِكَ ،وهو يدل على تقديمه علياعليه .
ومثل أن كان يؤمر على أبى بكر وعمر وغيرهما من الصحابة فى البعوث ، وقد أمر عليهما عمرو بن العاص فى بعث ، وأسامة بن زيد فى بعث ، وما أمر على عليّ أحداً قط .

وأما تصريحاته فمثل ما جرى فى نأنأة الإسلام[1] حين قال : مَنِ الَّذِى يُبايِعُنى عَلَى مَالِهِ ؟ فَبَايَعتْهُ جَمَاعَةٌ ، ثمَّ قَالَ : مَنِ الَّذِى يُبايِعنى عَلَى رُوحِهِ وَهُوَ وَصِيٌّ وَوَلِيُّ هٰذَا الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِى ؟ فلَمْ يُبايِعْهُ أَحَدٌ حَتَّى مَدَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ يَدَهُ إِلَيْهِ فَبَايَعَهُ عَلَى رُوحِهِ وَوَفَّى بِذلِكَ ؛ حتى كانت قريش تعير أبا طالب أنه أمر عليك ابنك . ومثل ما جرى فى كمال الإسلام وانتظام الحال حين نزل قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ[2]) فلما وصل غدير خَمّ أمر بالدوحات فقُمِمْنَ[3] ، ونادوا : الصلاة جامعة ، ثم قال عليه السلام وهو على الرحال : « مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاَهُ ، اللّهمَّ وَالِ مَنْ وَالاَهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ ، واخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ ، وَأَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ ، أَلاَ هَلْ بَلَّغْتُ ؟ ثلاثا » فادعت الإمامية أن هذا نص صريح .

فإنا ننظر من كان النبى صلى الله عليه وسلم مولى له ؟ وبأى معنى ؟ فنطرد ذلك فى حق على رضى الله عنه ، وقد فهمت الصحابة من التولية مافهمناه ، حتى قال عمر حين استقبل عليا : طوبى لك يا على ! أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة .

قالوا : وقول النبى عليه السلام : « أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ » نص فى الإمامة ، فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقضى القضاة فى كل حادثة ، والحاكم على المتخاصمين فى كل واقعة ؛ وهو معنى قول الله سبحانه وتعالى : (أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى

---

(١) نأنأة الإسلام : بدء الإسلام حين كان ضعيفاً .
(٢) المائدة : آية ٦٧ .
(٣) قمن : أزلن .

الأَمْرِ مِنْكُمْ[١]) قالوا : فأولوا الأمر ، من إليه القضاء والحكم ، حتى وفى مسألة الخلافة لما تخاصمت المهاجرون والأنصار ، كان القاضى فى ذلك هو أمير المؤمنين على دون غيره ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم كما حكم لكل واحد من الصحابة بأخص وصف له فقال : « أفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبى ، وأعرفكم بالحلال والحرام معاذ » ، كذلك حكم لعلى بأخص وصف له ، وهو قوله « أقضاكم على » والقضاء يستدعى كل علم ، وليس كل علم يستدعى القضاء .

ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقعية فى كبار الصحابة طعنا وتكفيرا وأقله ظلما وعدوانا ، وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جملتهم ، قال الله تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ[٢]) وكانوا إذ ذاك ألفا وأربعمائة ، وقال الله ثناء على المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم : (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ[٣]) وقال : (لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ[٤]) وقال تعالى : (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ[٥]) وفى ذلك دليل على عظمة قدرهم عند الله تعالى ، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم ، فليت شعرى : كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ! وقد قال النبى عليه السلام : « عَشَرَةٌ مِنْ أَصْحَابِ فِي الْجَنَّةِ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وعُثْمَانُ ، وعَلِيٌّ ، وطَلْحَةُ ، والزُّبَيْرُ ، وسعْدُ بْنُ أَبِي وقَّاصٍ ، وسعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ عَوْفٍ وأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ » إلى غير ذلك من الأخبار الواردة فى حق كل واحد

---

(١) النساء : آية ٥٩ .

(٢) الفتح آية ١٨ .

(٣،٤) التوبة آية ١٠٠ ، ١١٧ .

(٥) النور آية ٥٥ .

منهم على الانفراد ، وإن نقلت هنات من بعضهم ، فليتدبر النقل ، فإن أكاذيب الروافض كثيرة ، وأحداث المحدثين كثيرة .

ثم إن الإمامية لم يثبتوا فى تعيين الأئمة بعد : الحسن ، والحسين ، وعلى بن الحسين رضى الله عنهم على رأى واحد ، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم إن نَيِّفا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة فى الخبر هو فى الشيعة خاصة ، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة . وهم متفقون فى الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ، ومختلفون فى المنصوص عليه بعده من أولاده ، إذ كانت له خمسة أولاد ، وقيل ستة : محمد ، وإسحاق ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل ، وعلى . ومن ادعى منهم النص والتعيين : محمد ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل . ثم منهم من مات ولم يعقب ، ومنهم من مات وأعقب ، ومنهم من قال بالتوقف ، والانتظار ، والرجعة ، ومنهم من قال بالسوق والتعدية كما سيأتى ذكر اختلافاتهم عند ذكر طائفة طائفة .

وكانوا فى الأول على مذهب أئمتهم فى الأصول ، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم ، وتمادى الزمان : اختارت كل فرقة منهم طريقة ، فصارت الإمامية بعضها معتزلة : إما وعيدية ، وإما تفضيلية ، وبعضها إخبارية : إما مشبهة وإما سلفية ، ومن ضل الطريق وتاه لم يبال الله به فى أى واد هلك .

(أ) البَاقِرِيَّةُ ، وَالجَعْفَرِيّةُ الواقِفَةُ :

أتباع : محمد[١] بن الباقر بن على زين العابدين ، وابنه جعفر[٢] الصادق ، قالوا بإمامتهما وإمامة والدهما زين العابدين ، إلا أن منهم من توقف على واحد منهما ، وما ساق الإمامة إلى أولادهما ، ومنهم من ساق . وإنما ميزنا هذه الفرقة دون الأصناف المتشيعة التى نذكرها ، لأن من الشيعة من توقف على الباقر وقال برجعته ، كما توقف

---

(١) توفى الباقر سنة ١١٤ هـ .

(٢) توفى جعفر الصادق سنة ١٤٨ هـ .

القائلون بإمامة أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، وهو ذو علم غزير فى الدين ، وأدب كامل فى الحكمة ، وزهد بالغ فى الدنيا ، وورع تام عن الشهوات .

وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم ثم دخل العراق وأقام بها مدة . ما تعرض للإمامة قط ، ولا نازع أحداً فى الخلافة قط . ومن غرق فى بحر المعرفة لم يطمع فى شطّ ، ومن تعلى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط . وقيل : من أنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهبه الوسواس .

وهومن جانب الأب ينتسب إلى شجرة النبوة ، ومن جانب الأم ينتسب إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه . وقد تبرأ عما كان ينسب إليه بعض الغلاة وبرئ منهم ، ولعنهم وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحماقاتهم من القول بالغَيْبة والرجعة ، والبداء ، والتناسخ ، والحلول والتشبيه . لكن الشيعة بعده افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهباً ، وأراد أن يروجه على أصحابه فنسبه إليه وربطه به ، والسيد برئ من ذلك ومن الاعتزال ؛ والقدر أيضاً .

هذا قوله فى الإرادة «إن الله تعالى أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً . فما أراده بنا طواه عنا ، وما أراده منا أظهره لنا . فما بالنا نشتغل بما أراده بنا عما أراده منا ؟ » .

وهذا قوله فى القدر : هو أمر بين أمرين : لا جبر ولا تفويض .

وكان يقول فى الدعاء : اللهم لك الحمد إن أطعتك ، ولك الحجة إن عصيتك . لا صنع لى ولا لغيرى فى إحسان ولا حجة لى ولا لغيرى فى إساءة .

فنذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدهم ، لا على أنهم من تفاصيل أشياعه ، بل على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ؛ ليعلم ذلك .

(ب) النّاووسيّة :

أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل نسبوا إلى قرية ناوسا . قالت إن الصادق حى بعد ، ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره . وهو القائم المهدى . ورووا عنه

أنه قال : لو رأيتم رأسي يُدَهْدَهُ[1] عليكم من الجبل فلا تصدقوا ، فإني صاحبكم صاحب السيف .

وحكى أبو حامد الزوزني أن الناووسية زعمت أن عليا باق وستنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملأ الأرض عدلا .

(ج) الأَفْطَحِيَّة :

قالوا : بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح ، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه ، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن على ، وكان أسنّ أولاد الصادق .

زعموا أنه قال : الإمامة فى أكبر أولاد الإمام . وقال : الإمام من يجلس مجلسى . وهو الذى جلس مجلسه ، والإمام لا يغسله ولا يصلى عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلا الإمام . وهو الذى تولّى ذلك كله . ودفع الصادق وديعة إلى بعض أصحابه وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وأن يتخذه إماما . وما طلبها منه أحد إلا عبد الله ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوما ومات ولم يعقب ولداً ذكراً .

(د) الشُّمَيْطِية .

أتباع يحيى بن أبى شميط . قالوا إن جعفراً قال : إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم ، وقد قال له والده رضوان الله عليهما : إن ولد لك ولد فسميته باسمى فهو الإمام ، فالإمام بعده ابنه محمد .

(هـ) الإسماعيلية الواقفة .

قالوا إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصا عليه باتفاق من أولاده ، إلا أنهم اختلفوا فى موته فى حال حياة أبيه . فمنهم من قال لم يمت ، إلا أنه أظهر موته تقية من خلفاء بنى العباس ، وأنه عقد محضراً وأشهد عليه عامل المنصور بالمدينة .

---

(١) دهده : دحرج .

ومنهم من قال موته صحيح ، والنص لا يرجع قهقرى ، والفائدة فى النص بقاء الإمامة فى أولاد المنصوص عليه دون غيرهم . فالإمام بعد إسماعيل : محمد بن إسماعيل ؛ وهؤلاء يقال لهم المباركية . ثم منهم من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته .

ومنهم من ساق الإمامة فى المستورين منهم ، ثم فى الظاهرين القائمين من بعدهم ، وهم الباطنية . وسنذكر مذاهبهم على الانفراد . وإنما مذهب هذه الفرقة الوقف على إسماعيل بن جعفر ، أو محمد بن إسماعيل . والإسماعيلية المشهورة فى الفرق منهم هم الباطنية التعليمية الذين لهم مقالة مفردة .

(و) الموسَوِية ، والمُفَضَّلِيّة :

فرقة واحدة قالت بإمامة موسى[١] بن جعفر نصا عليه بالاسم ، حيث قال الصادق رضى الله عنه : سابعكم قائمكم ، وقيل صاحبكم قائمكم ، ألا وهو سَمِىُّ صاحب التوراة.

ولما رأت الشيعة أن أولاد الصادق على تفرق ، فمن ميت فى حال حياة أبيه ولم يعقب ، ومن مختلف فى موته ، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة ، ومن ميت غير معقب ، وكان موسى هو الذى تولى الأمر وقام به بعد موت أبيه ، رجعوا إليه واجتمعوا عليه مثل المفضل بن عمر ، وزُرَارة بن أعْين ، وعمار الساباطى .

وروت الموسوية عن الصادق رضى الله عنه أنه قال لبعض أصحابه : عدّ الأيام فعدّها من الأحد حتى بلغ السبت ، فقال له : كم عددت ؟ فقال : سبعة ، فقال : جعفر سبت السبوت ، وشمس الدهور ، ونور الشهور . من لا يلهو ولا يلعب ، وهو سابعكم قائمكم هذا ، وأشار إلى ولده موسى الكاظم . وقال فيه أيضاً : إنه شبيه بعيسى عليه السلام .

ثم إن موسى لما خرج وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند

---

(١) هو موسى الكاظم المتوفى سنة ١٧٣ هـ .

عيسى بن جعفر ، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندى بن شاهك . وقيل إن يحي ابن خالد بن برمك سمه فى رطب فقتله وهو فى الحبس ، ثم أخرج ودفن فى مقابر قريش ببغداد . واختلفت الشيعة بعده .

فمنهم من توقف فى موته وقال : لا ندرى أمات أم لم يمت ! ويقال لهم المطورة ؛ سماهم بذلك على بن إسماعيل ، فقال : ما أنتم إلا كلاب ممطورة . ومنهم من قطع بموته ويقال لهم القطعية . ومنهم من توقف عليه ، وقال إنه لم يمت ، وسيخرج بعد الغَيْبة ، ويقال لهم الواقفة .

(ز) الاثْنا عَشْرِية :

إن الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصادق وسموا قطعية ، ساقوا الإمامة بعده فى أولاده ، فقالوا : الإمام بعد موسى الكاظم : ولده على الرضا ، ومشهده بطوس . ثم بعده : محمد التقى الجواد أيضاً ، وهو فى مقابر قريش ببغداد . ثم بعده : على بن محمد النقى ؛ ومشهده بقم . وبعده : الحسن العسكرى الزكى . وبعده: ابنه محمد القائم المنتظر الذى هو بِسُرَّ مَنْ رأى ، وهو الثانى عشر . هذا هو طريق الاثنا عشرية فى زماننا .

إلا أن الاختلافات التى وقعت فى حال كل واحد من هؤلاء الاثنا عشر ، والمنازعات التى جرت بينهم وبين إخوتهم وبنى أعمامهم وجب ذكرها لئلا يشذ عنا مذهب لم نذكره ومقالة لم نوردها .

فاعلم أن من الشيعة من قال بإمامة : أحمد بن موسى بن جعفر دون أخيه على الرضا . ومن قال بعلى : شك أولا فى محمد بن على ، إذ مات أبوه وهو صغير غير مستحق للامامة، ولا علم عنده بمناهجها ، وثبت قوم على إمامته واختلفوا بعد موته أيضاً ، فقال قوم بإمامة

موسى بن محمد . وقال قوم آخرون بإمامة على بن محمد ، ويقولون هو العسكرى . واختلفوا بعد موته أيضاً . فقال قوم بإمامة جعفر بن على ، وقال قوم بإمامة محمد بن على . وقال قوم بإمامة الحسن بن على . وكان لهم رئيس يقال له على بن فلان الطاحن ، وكان من أهل الكلام ، قوى أسباب جعفر بن على ، وأمال الناس إليه ؛ وأعانه فارس بن حاتم بن ماهويه ، وذلك أن عليا قد مات ، وخلف الحسن العسكرى . قالوا : امتحنا الحسن فلم نجد عنده علما ، ولقبوا من قال بإمامة الحسن الحمارية ، وقووا أمر جعفر بعد موت الحسن ، واحتجوا بأن الحسن مات بلا خلف فبطلت إمامته ، ولأنه لم يعقب ، والإمام لا يموت إلا ويكون له خلف وعقب . وحاز جعفر ميراث الحسن بعد دعاوى ادعاها عليه أنه فعل ذلك من حبل فى جواريه وغيرهم . وانكشف أمره عند السلطان والرعية وخواص الناس وعوامهم ، وتشتتت كلمة من قال بإمامة الحسن وتفرقوا أصنافا كثيرة . فثبتت هذه الفرقة على إمامة جعفر ، ورجع إليهم كثير ممن قال بإمامة الحسن ، منهم : الحسن بن على بن فضال ؛ وهو من أجل أصحابهم وفقهائهم ؛ كثير الفقه والحديث . ثم قالوا بعد جعفر بعلى ابن جعفر وفاطمة بنت على أخت جعفر . وقال قوم بإمامة على بن جعفر دون فاطمة السيدة . ثم اختلفوا بعد موت على وفاطمة اختلافا كثيراً . وغلا بعضهم فى الإمامة غلوا كأبى الخطاب الأسدى .

وأما الذين قالوا بإمامة الحسن فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة ، وليست لهم ألقاب مشهورة ، ولكنا نذكر أقاويلهم .

الفرقة الأولى : قالت إن الحسن لم يمت ، وهو القائم ، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهراً ، لأن الأرض لا تخلو من إمام ، وقد ثبت عندنا أن القائم له غيبتان ، وهذه إحدى الغيبتين ، وسيظهر ويعرف ثم يغيب غَيْبة أخرى .

الثانية : قالت إن الحسن مات ولكنه يحيا وهو القائم ، لأن رأينا أن معنى القائم هو القيام بعد الموت . فنقطع بموت الحسن ولا نشك فيه ، ولا ولد له ، فيجب أن يحيا بعد الموت .

الثالثة : قالت إن الحسن قد مات ، وأوصى إلى جعفر أخيه ، ورجعت الإمامة إلى جعفر .

الرابعة : قالت إن الحسن قد مات ، والإمام جعفر . وإنا كنا مخطئين فى الائتمام به ؛ إذ لم يكن إماما . فلما مات ولا عقب له تبينا أن جعفر كان محقاً فى دعواه ، والحسن مبطلا .

الخامسة : قالت إن الحسن قد مات ، وكنا مخطئين فى القول به . وإن الإمام كان محمد بن على أخا الحسن وجعفر ؛ ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به ؛ وعلمنا أن الحسن كان على مثل حاله إلا أنه كان يتستر ، عرفنا أنهما لم يكونا إمامين ، فرجعنا إلى محمد ، ووجدنا له عقبا ، وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه .

السادسة : قالت إن الحسن كان له ابن ، وليس الأمر على ما ذكروا أنه مات ولم يعقب ، بل ولد له ولد قبل وفاة أبيه بسنتين فاستتر خوفا من جعفر وغيره من الأعداء ، واسمه محمد وهو الإمام ، القائم ، الحجة ، المنتظر .

السابعة : قالت إن له ابنا ، ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر . وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل ، لأن ذلك لو كان لم يخفَ ، ولا يجوز مكابرة العيان .

الثامنة : قالت صحت وفاة الحسن ، وصح أن لا ولد له ، وبطل ما ادعى من الحيل فى سرية له ، فثبت أن الإمام بعد الحسن غير موجود ، وهو جائز فى المعقولات أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم ، وهى فترة وزمان لا إمام فيه ، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة قبل مبعث النبى صلى اللهُ عليه وسلم .

التاسعة : قالت إن الحسن قد مات ، وصح موته . وقد اختلف الناس هذه الاختلافات ولا ندرى كيف هو ؟ ولا نشك أنه قد ولد له ابن . ولا ندرى قبل موته أو بعد موته ؟ إلا أنا نعلم يقينا أن الأرض لا تخلو من حجة ، وهو الخلف الغائب ، فنحن نتولاه ونتمسك به باسمه حتى يظهر بصورته .

العاشرة : قالت نعلم أن الحسن قد مات ، ولابد للناس من إمام ؛ فلا تخلو الأرض من حجة ، ولا ندرى : من ولده ؟ أم من ولد غيره ؟

الحادية عشرة : فرقة توقفت فى هذا التخابط وقالت : لا ندرى على القطع حقيقة الحال ، لكننا نقطع فى الرضا ونقول بإمامته . وفى كل موضع اختلفت الشيعة فيه ، فنحن من الواقفة فى ذلك إلى أن يظهر الله الحجة ، ويظهر بصورته ، فلا يشك فى إمامته من أبصره ، ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبينة ، بل معجزته اتباع الناس بأسرهم إياه من غير منازعة ولا مدافعة .

فهذه جملة الفرق الإحدى عشرة قطعوا على كل واحد واحد ؛ ثم قطعوا على الكل بأسرهم .

ومن العجب أنهم قالوا : الغيبة قد امتدت مائتين ونيفا وخمسين سنة ، وصاحبنا قال إن خرج القائم وقد طعن فى الأربعين فليس بصاحبكم ، ولسنا ندرى كيف تنقضى مائتان ونيف وخمسون سنة فى أربعين سنة ؟ وإذا سئل القوم عن مدة الغيبة كيف تتصور ؟ قالوا : أليس الخضر وإلياس عليهما السلام يعيشان فى الدنيا من آلاف سنين ، لا يحتاجان إلى طعام وشراب ؟ فلم لا يجوز ذلك فى واحد من آل البيت ؟ قيل لهم : ومع اختلافكم هذا كيف يصح لكم دعوى الغيبة ؟ ثم الخضر عليه السلام ليس مكلفاً بضمان جماعة ، والإمام عندكم ضامن ، مكلف بالهداية والعدل . والجماعة مكلفون بالاقتداء به والاستنان بسنته ، ومن لا يرى كيف يقتدى به ؟

فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية فى الأصول ، وبالمشبهة فى الصفات ، متحيرين تائهين .

وبين الإخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير . وكذلك بين التفضيلية والوعيدية قتال وتضليل ، أعاذنا الله من الحيرة .

ومن العجب أن القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم الذى بينت

لا يستحيون فيدعون فيه أحكام إلهية ، ويتأولون قوله تعالى عليه (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وستردون إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ).[1]

قالوا : هو الإمام المنتظر الذى يرد إليه علم الساعة . ويدعون فيه أنه لا يغيب عنا ، وسيخبرنا بأحوالنا ، حين يحاسب الخلق . إلى تحكمات باردة ، وكلمات عن العقول شاردة .

لَقَدْ طُفْتُ فى تِلْكَ المعاهِد كلِّهَا ــ وسيَّرْتُ طَرْفى بينَ تِلْكَ المعالِمِ
فَلَمْ أرَ إلاّ واضِعاً كَفَّ حَائِرٍ ــ عَلَى ذِقْنٍ ، أوْ قَارِعاً سِنَّ نادِمِ

أسامى الأئمة الاثنى عشر عند الإمامية :

المرتضى ، والمجتبى ، والشهيد ، والسجّاد ، والباقِر ، والصّادق ، والكاظم ، والرضى ، والتقى ، والنقى ، والزكى ، والحجة القائم المنتظر .

٤ — الغالية

هؤلاء هم الذين غلوا فى حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقية ، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية . فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق . وهم على طرفى الغلو والتقصير . وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية ، ومذاهب اليهود والنصارى ، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق ، والنصارى شبهت الخلق بالخالق . فسرت هذه الشبهات فى أذهان الشيعة الغلاة ، حتى حكمت بأحكام الإلهية فى حق بعض الأئمة . وكان التشبيه بالأصل والوضع فى الشيعة ، وإنما عادت إلى بعض أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول ، وأبعد من التشبيه والحلول .

وبدع الغلاة محصورة فى أربع : التشبيه ، والبداء ، والرجعة ، والتناسخ . ولهم

---

(١) التوبة آية ١٠٥ .

ألقاب ، وبكل بلد لقب ، فيقال لهم بأصبهان : الخُرَّمِية ، والـكُوذِية ، وبالرى : المُزْدِكية والسنباذية ، وبأذربيجان الدقولية . وبموضع المحمرة ، وبما وراء النهر : المبيضة .

وهم أحد عشر صنفا .

(ا) السبائِية :

أصحاب عبد الله بن سبإ الذى قال لعلى كرم الله وجهه : أنت ، أنت ، يعنى أنت الإله ، فنفاه إلى المدائن . زعموا أنه كان يهوديا فأسلم ، وكان فى اليهودية يقول فى يوشع ابن نون وصى موسى عليهما السلام مثل ما قال فى على رضى الله عنه . وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة على رضى الله عنه ومنه انشعبت أصناف الغلاة .

زعم أن عليا حى لم يمت ، ففيه الجزء الإلهى ، ولايجوز أن يستولى عليه . وهو الذى يجىء فى السحاب ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه . وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا .

وإنما أظهر ابن سبإ هذه المقالة بعد انتقال على رضى الله عنه واجتمعت عليه جماعة ، وهم أول فرقة قالت بالتوقف ، والغيبة ، والرجعة ، وقالت بتناسخ الجزء الإلهى فى الأئمة بعد على رضى الله عنه . قال : وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة وإن كانوا على خلاف مراده . هـذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول فيه حين فقأ عين واحد بالحد فى الحرم ورفعت القصة إليه : ماذا أقول فى يد الله فقأت عينا فى حرم الله ؟ فأطلق عمر اسم الإلهية عليه لمـا عرف منه ذلك .

(ب) الـكاملية :

أصحاب أبى كامل . أكفر جميع الصحابة بتركها بيعة على رضى الله عنه . وطعن فى على أيضاً بتركه طلب حقه ، ولم يعذره فى القعود . قال : وكان عليه أن يخرج ويظهر الحق . على أنه غلا فى حقه وكان يقول : الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص ،

وذلك النور فى شخص يكون نبوة ، وفى شخص يكون إمامة . وربما تتناسخ الإمامة فتصير نبوة . وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت .

والغلاة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول . ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة فى كل ملة تلقوها من المجوس المزدكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة ، والصابئة ومذهبهم أن الله تعالى قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظاهر فى كل شخص من أشخاص البشر ، وذلك بمعنى الحلول .

وقد يكون الحلول بجزء ، وقد يكون بكل . أما الحلول بجزء ، فهو كإشراق الشمس فى كوة ، أو كإشراقها على البلّور .

أما الحلول بكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو شيطان بحيوان .

ومراتب التناسخ أربع : النسخ ، والمسخ ، والفسخ ، والرسخ . وسيأتى شرح ذلك عند ذكر فرقهم من المجوس على التفصيل . وأعلى المراتب مرتبة الملكية أو النبوة . وأسفل المراتب الشيطانية أو الجنية .

وهذا أبو كامل كان يقول بالتناسخ ظاهراً من غير تفصيل مذهبهم .

(ج) العَلْبائية :

أصحاب العلباء بن ذراع الدوسى . وقال قوم : هو الأسدى . وكان يفضل عليا على النبى صلى الله عليه وسلم . وزعم أنه بعث محمداً ؛ يعنى عليا ، وسماه إلها . وكان يقول بذم محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث ليدعو إلى على فدعا إلى نفسه . ويسمون هذه الفرقة الذمية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً ، ويقدمون عليا فى أحكام الإلهية ، ويسمونهم العينية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً ، ويفضلون محمداً فى الإلهية ، ويسمونهم الميمية .

ومنهم من قال بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء : محمد ، وعلى ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين . وقالوا خمستهم شىء واحد . والروح حالة فيهم بالسوية : لا فضل

لواحد منهم على الآخر . وكرهوا أن يقولوا فاطمة بالتأنيث ، بل قالوا فاطم ، بلا هاء . وفى ذلك يقول بعض شعرائهم :

تَوَلَّيْتُ بَعْدَ اللهِ فى الدِّينِ خَمْسَةً نَبِيًّا ، وَسِبْطَيْهِ ، وشَيْخاً ، وفَاطِمَا

(د) المُغِيرِيَّة :

أصحاب المغيرة بن سعيد[1] العجلى . ادعى أن الإمامة بعد محمد بن على بن الحسين فى : محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، الخارج بالمدينة . وزعم أنه حى لم يمت .

وكان المغيرة مولى لخالد بن عبد الله القسرى ، وادعى الإمامة لنفسه بعد الإمام محمد

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ص ٦ ج ١ (والفرقة الرابعة منهم — يعنى الشيعة الغالية — المغيرية أصحاب المغيرة بن سعيد ؛ يزعمون أنه كان يقول إنه نبي ، وأنه يعلم اسم الله الأكبر ، وأن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل . وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة . وأن حروف أبى جاد على عدد أعضائه . قالوا : والألف موضع قدمه لاعوجاجها . وذكر الهاء فقال : لو رأيتم موضعها منه لرأيتم أمراً عظيما ، يعرض لهم بالعورة وبأنه قد رآه لعنه الله . وزعم أنه يحيى الموتى بالاسم الأعظم ، وأراهم أشياء من النيرنجات والمخاريق . وذكر لهم كيف ابتدأ الله الخلق فزعم أن الله جل اسمه كان وحده لاشىء معه . فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلم باسمه الأعظم فطار فوقع فوق رأسه التاج . قال : وذلك قوله — سبح اسم ربك الأعلى — قال : ثم كتب بأصبعه على كفه أعمال العباد من المعاصى والطاعات ، فغضب من المعاصى فعرق ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح مظلم ، والآخر نير عذب . ثم اطلع فى البحر فأبصر ظله فذهب ليأخذه فطار فانتزع عين ظله فخلق منها شمسا ، ومحق ذلك الظل وقال : لاينبغى أن يكون معى إله غيرى . ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار من البحر المالح المظلم ، وخلق المؤمنين من النير العذب . وخلق ظلال الناس فكان أول من خلق منها محمدا صلى الله عليه وسلم . قال وذلك قوله — قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين — الزخرف آية ٨١ ، ثم أرسل محمداً إلى الناس كافة وهو ظل . ثم عرض على السموات والأرض أن يمنعن على بن أبى طالب رضوان الله عليه فأبين ، ثم على الأرض والجبال فأبين ، ثم على الناس كلهم فقام عمر بن الخطاب إلى أبى بكر فأمره أن يتحمل منه وأن يغدر به ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله — إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال — الأحزاب آية ٧٢ — قال : وقال عمر : أنا أعينك على على لتجعل لى الخلافة بعدك وذلك قوله — كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر — الحشر آية ١٦ . والشيطان عنده عمر . وزعم أن الأرض تنشق عن الموتى فيرجعون إلى الدنيا . فبلغ خبره خالد بن عبد الله — يعنى القسرى — فقتله) .

قتله خالد القسرى حرقا بالنار سنة ١١٩ هـ .

وبعد ذلك ادعى النبوة لنفسه ، واستحل المحارم ، وغلا فى حق على رضى الله عنه غلواً لا يعتقده عاقل . وزاد على ذلك قوله بالتشبيه فقال : إن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء على مثال حروف الهجاء . وصورته صورة رجل من نور على رأسه تاج من نور . وله قلب تنبع منه الحكمة . وزعم أن الله تعالى لما أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم . فطار فوقع على رأسه تاج . قال : وذلك قوله : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعْلَى . الّذِى خَلَقَ فَسَوَّى[1]) .

ثم اطلع على أعمال العباد وقد كتبها على كفه ، فغضب من المعاصى فعرق . فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح ، والآخر عذب . والمالح مظلم ، والعذب نير ، ثم اطلع فى البحر النير فأبصر ظله ، فانتزع عين ظله فخلق منها الشمس والقمر ، وأفنى باقى ظله وقال : لا ينبغى أن يكون معى إله غيرى . قال : ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخُلِقَ المؤمنون من البحر النير ، وخلق الكفار من البحر المظلم . وخلق ظلال الناس أول ما خلق ، وأول ما خلق هو ظل محمد عليه الصلاة والسلام وظل على قبل خلق ظلال الكل ، ثم عرض على السموات والأرض والجبال أن يحملن الأمانة ، وهى أن يمنعن على ابن أبى طالب من الإمامة ، فأبين ذلك ، ثم عرض ذلك على الناس ، فأمر عمر بن الخطاب أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك ، وضمن له أن يعينه على الغدر به على شرط أن يجعل الخلافة له من بعده ، فقبل منه وأقدما على المنع متظاهرين ، فذلك قوله تعالى : (وَحَمَلَهَا الإنْسَانُ إنّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً[2]) وزعم أنه نزل فى حق عمر قوله تعالى : (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إذْ قَالَ لِلإِنْسَانِ اكْفُرْ ، فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إنِّى بَرِىءٌ مِنْكَ[3]) .

ولما أن قتل المغيرة اختلف أصحابه ، فمنهم من قال بانتظاره ورجعته ، ومنهم من قال بانتظار إمامة محمد ، كما كان يقول هو بانتظاره . وقد قال المغيرة بإمامة أبى جعفر محمد بن

---

(١) الأعلى آية ١ . (٢) الأحزاب آية ٧٢ . (٣) الحشر آية ١٦ .

على رضى الله عنهما ، ثم غلا فيه وقال بإلهيته فتبرأ منه الباقر ولعنه ، وقد قال المغيرة لأصحابه : انتظروه ، فإنه يرجع ، وجبريل وميكائيل يبايعانه بين الركن والمقام ، وزعم أنه يحيي الموتى .

(هـ) المَنْصُورية :

أصحاب أبى منصور[1] العجلى ، وهو الذى عزا نفسه إلى أبى جعفر محمد بن على الباقر فى الأول ، فلما تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه ، ولما توفى الباقر قال : انتقلت الإمامة إلىّ وتظاهر بذلك وخرجت جماعة منهم بالكوفة

---

(١) « جاء فى فرق الشيعة » للنوبختى ص ٣٤ (ومنهم فرقة تسمى المنصورية ، وهم أصحاب أبى منصور ، وهو الذى ادعى أن الله عز وجل عرج به إليه فأدناه منه وكلمه ومسح بيده على رأسه . وقال له بالسريانى وذكر أنه نبى ورسول . وأن الله اتخذه خليلا . وكان أبو منصور هذا من أهل الكوفة من عبد القيس وله فيها دار . وكان منشؤه بالبادية وكان أميا لا يقرأ . فادعى بعد وفاة أبى جعفر محمد بن على بن الحسين أنه فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده . ثم ترقى به الأمر إلى أن قال : كان على بن أبى طالب عليه السلام نبيا ورسولا ، وكذلك الحسن والحسين ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن على . وأنا نبى ورسول . والنبوة فى ستة من ولدى يكونون بعدى أنبياء آخرهم القائم . وكان يأمر أصحابه بخنق من خالفهم وقتلهم بالاغتيال ويقول من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه فإن هذا جهاد خفى . وزعم أن جبرئيل عليه السلام يأتيه بالوحى من عند الله عز وجل ، وأن الله بعث محمداً بالتنزيل ، وبعثه هو يعنى نفسه بالتأويل . فطلبه خالد بن عبد الله القسرى فأعياه ثم ظفر عمر الخناق بابنه الحسين بن أبى منصور . وقد تنبى وادعى مرتبة أبيه . وجبيت إليه الأموال . وتابعه على رأيه ومذهبه بشر كثير ، وقالوا بنبوته . فبعث به إلى المهدى فقتله فى خلافته وصلبه بعد أن أقر بذلك ، وأخذ منه مالا عظيما . وطلب أصحابه طلبا شديداً وظفر بجماعة منهم فقتلهم وصلبهم) .

وفى « مقالات الإسلاميين » ص ٩ ج ١ (ويمين أصحابه — يعنى منصورا — إذا حلفوا أن يقولوا : ألا والكلمة . وزعم أن عيسى أول من خلق الله من خلقه . ثم على . وأن رسل الله سبحانه لا تنقطع أبدا وكفر بالجنة والنار . وزعم أن الجنة رجل ، وأن النار رجل . واستحل النساء والمحارم وأحل ذلك لأصحابه وزعم أن الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلال . وقال : لم يحرم الله ذلك علينا . ولا حرم شيئاً تقوى به أنفسنا . وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم وتأول فى ذلك قوله تعالى — المائدة آية ٩٣ — ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا — وأسقط الفرائض وقال هى أسماء رجال أوجب الله ولايتهم . واستحل خنق المنافقين وأخذ أموالهم : فأخذه يوسف بن عمر الثقفى والى العراق فى أيام بنى أمية فقتله) .

فى بنى كندة حتى وقف يوسف بن عمر الثقفى والى العراق فى أيام هشام بن عبد الملك على قصته وخبث دعوته ، فأخذه وصلبه .

زعم أبو منصور العجلى أن عليا رضى الله عنه هو الـكِسَفُ[1] الساقط من السماء . وربما قال : الـكِسَفُ الساقط من السماء هو الله تعالى . وزعم حين ادعى الإمامة لنفسه أنه عرج به إلى السماء ، ورأى معبوده فمسح بيده رأسه ، وقال له : يا بنى ، انزل فبلغ عنى . ثم أهبطه إلى الأرض . فهو الـكسف الساقط من السماء .

وزعم أيضاً أن الرسل لا تنقطع أبداً ، والرسالة لا تنقطع . وزعم أن الجنة رجل أمرنا بموالاته ، وهو إمام الوقت . وأن النار رجل أمرنا بمعاداته ، وهو خصم الإمام . وتأول المحرمات كلها على أسماء رجال أمَرَنا الله تعالى بمعاداتهم . وتأول الفرائض على أسماء رجال أمرنا بموالاتهم . واستحل أصحابه قتل مخالفيهم وأخذ أموالهم ، واستحلال نسائهم . وهم صنف من الخُرَّمية . وإنما مقصودهم من حمل الفرائض والمحرمات على أسماء رجال : هو أن من ظفر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التـكليف ، وارتفع الخطاب إذ قد وصل إلى الجنة وبلغ الـكمال .

ومما أبدعه العجلى أنه قال : إن أول ماخلق الله تعالى هو عيسى بن مريم عليه السلام ثم على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

(و) الخَطّابِية :

أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع مولى بنى أسد ، وهو الذى عزا نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . فلما وقف الصادق على غلوه الباطل فى حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . وشدد القول فى ذلك ، وبالغ فى التبرى منه واللعن عليه . فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه .

---

(١) الـكسفة بكسر الـكاف : القطعة من الشىء ، وتجمع على كسف . وجاءت فى غير آية من القرآن الـكريم مثل قوله تعالى فى سورة الطور آية ٤٤ (وإن يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحاب مركوم .)

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة . وقال بإلهية جعفر بن محمد ، وإلهية آبائه رضى الله عنهم . وهم أبناء الله وأحباؤه . والإلهية نور فى النبوة ، والنبوة نور فى الإمامة . ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار . وزعم أن جعفراً هو الإله فى زمانه، وليس هو المحسوس الذى يرونه . ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها .

ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبخة الكوفة . وافترقت الخطابية بعده فرقا .

فزعمت فرقة أن الإمام بعد أبى الخطاب رجل يقال له معمر ، ودانوا به كما دانوا بأبى الخطاب . وزعموا أن الدنيا لاتفنى ، وأن الجنة هى التى تصيب الناس من خير ونعمة وعافية . وأن النار هى التى تصيب الناس من شر ومشقة وبلية . واستحلوا الخمر والزنا، وسائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة والفرائض ، وتسمى هذه الفرقة المعمرية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبى الخطاب : بزيغ ، وكان يزعم أن جعفراً هو الإله ؛ أى ظهر الإله بصورته للخلق ، وزعم أن كل مؤمن يوحى إليه من الله ، وتأول قول الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ[1]) أى يوحى إليه من الله ، وكذلك قوله تعالى (وأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ[2]) وزعم أن من أصحابه من هو أفضل من جبريل وميكائيل ، وزعم أن الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له إنه قد مات ، ولكن الواحد منهم إذا بلغ النهاية قيل رجع إلى الملكوت ، وادعوا كلهم معاينة أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكرة وعشية ، وتسمى هذه الطائفة البزيغية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبى الخطاب : عمير بن بيان العجلى ، وقالوا كما قالت الطائفة الأولى ، إلا أنهم اعترفوا بأنهم يموتون ، وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة الكوفة يجتمعون فيها على عبادة الصادق رضى الله عنه ، فرفع خبرهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة، فأخذ عميراً فصلبه فى كناسة الكوفة ، وتسمى هذه الطائفة العجلية والعميرية أيضاً .

(١) يونس آية ١٠٠ .   (٢) النحل آية ٦٨ .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب مفضل الصيرفى . وكانوا يقولون بربوبية جعفر دون نبوته ورسالته . وتسمى هذه الفرقة المفضلية .

وتبرأ من هؤلاء كلهم جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه وطردهم ولعنهم . فإن القوم كلهم حيارى ، ضالون ، جاهلون بحال الأئمة تائهون .

(ز) الكَيَّالِيَّة :

أتباع أحمد بن الكيال . وكان من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمد الصادق ، وأظنه من الأئمة المستورين .

ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه القائل ، وفكره العاطل ، وأبدع مقالة فى كل باب على على قاعدة غير مسموعة ، ولا معقولة . وربما عاند الحس فى بعض المواضع .

ولما وقفوا على بدعته تبرءوا منه ولعنوه وأمروا شيعتهم بمنابذته وترك مخالطته . ولما عرف الكيال ذلك منهم صرف الدعوة إلى نفسه ، وادعى الإمامة أولا ، ثم ادعى أنه القائم ثانيا .

وكان من مذهبه أن كل من قدر الآفاق على الأنفس ، وأمكنه أن يبين مناهج العالمين ؛ أعنى عالم الآفاق وهو العالم العلوى ، وعالم الأنفس ؛ وهو العالم السفلى ، كان هو الإمام . وأن كل من قرر الكل فى ذاته ، وأمكنه أن يبين كل كلى فى شخصه المعين الجزئى ، كان هو القائم . قال : ولم يوجد فى زمن من الأزمان أحد يقرر هذا التقرير إلا أحمد الكيال ، فكان هو القائم .

وإنما قتله من انتمى إليه أولا على بدعته ذلك أنه هو الإمام ، ثم القائم . وبقيت من مقالاته فى العالم تصانيف عربية وعجمية ، كلها مزخرفة مردودة شرعا وعقلا .

قال الكيال : العوالم ثلاثة : العالم الأعلى ، والعالم الأدنى ، والعالم الإنسانى .

وأثبت فى العالم الأعلى خمسة أماكن : الأول : مكان الأماكن وهو مكان فارغ

لا يسكنه موجود ، ولا يدبره روحانى ، وهو محيط بالكل . قال : والعرش الوارد فى الشرع عبارة عنه . ودونه : مكان النفس الأعلى . ودونه : مكان النفس الناطقة . ودونه : مكان النفس الإنسانية .

قال : وأرادت النفس الإنسانية الصعود إلى عالم النفس الأعلى ، فصعدت وخرقت المكانين : أعنى الحيوانية ، والناطقة . فلما قربت من الوصول إلى عالم النفس الأعلى : كلّت وانحسرت ، وتحيرت وتعفنت ، واستحالت أجزاؤها فأهبطت إلى العالم السفلى . ومضت عليها أكوار وأدوار ، وهى فى تلك الحالة من العفونة والاستحالة . ثم ساحت عليها النفس الأعلى ، وأفاضت عليها من أنوارها جزءاً . فحدثت التراكيب فى هذا العالم ، وحدثت السماوات والأرض ، والمركبات من المعادن والنبات والحيوان ، والإنسان . ووقعت فى بلايا هذه التراكيب تارة سروراً ، وتارة غما ، وتارة فرحا ، وتارة ترحا . وطوراً سلامة وعافية ، وطورا بلية ومحنة حتى يظهر القائم ، ويردها إلى حال الكمال ، وتنحل التراكيب ، وتبطل المتضادات ، ويظهر الروحانى على الجسمانى . وما ذلك القائم إلا أحد الكيال .

ثم دل على تعيين ذاته بأضعف ما يتصور ، وأوهى ما يقدر ، وهو أن اسم أحمد مطابق للعوالم الأربعة . فالألف من اسمه فى مقابلة النفس الأعلى ، والحاء فى مقابلة النفس الناطقة ، والميم فى مقابلة النفس الحيوانية ، والدال فى مقابلة النفس الإنسانية . قال : والعوالم الأربعة هى المبادئ والبسائط . وأما مكان الأماكن فلا وجود فيه ألبتة .

ثم أثبت فى مقابلة العوالم العلوية : العالم السفلى الجسمانى ، قال : فالسماء خالية ، وهى فى مقابلة مكان الأماكن ، ودونها النار ، ودونها الهواء ، ودونه الأرض ، ودونها الماء وهذه الأربعة فى مقابلة العوالم الأربعة .

ثم قال : الإنسان فى مقابلة النار ، والطائر فى مقابلة الهواء ، والحيوان فى مقابلة الأرض ، والحوت فى مقابلة الماء وكذلك ما فى معناه ، فجعل مركز الماء أسفل المراكز والحوت أخس المركبات .

ثم قابل العالم الإنسانى الذى هو أحد الثلاثة ؛ وهو عالم الأنفس ، مع آفاق العالمين الأولين : الروحانى والجسمانى ، قال : الحواس المركبة فيه خمس :

فالسمع فى مقابلة مكان الأماكن ، إذ هو فارغ ، وفى مقابلة السماء ٠

والبصر فى مقابلة النفس الأعلى من الروحانى ، وفى مقابلة النار من الجسمانى ، وفيه إنسان العين لأن الإنسان مختص بالنار ٠

والشم فى مقابلة الناطق من الروحانى ، والهواء من الجسمانى ؛ لأن الشم من الهواء يتروح ويتنسم ٠

والذوق فى مقابلة الحيوانى من الروحانى ، والأرض من الجسمانى ، والحيوان مختص بالأرض ، والطعم بالحيوان ٠

واللمس فى مقابلة الإنسانى من الروحانى ، والماء من الجسمانى ، والحوت مختص بالماء واللمس بالحوت ، وربما عبر عن اللمس بالكتابة ٠

ثم قال : أحمد : هو ألف ، وحاء ، وميم ، ودال ، وهو فى مقابلة العالمين :

أما فى مقابلة العالم العلوى الروحانى فقد ذكرناه ٠

وأما فى مقابلة العالم السفلى الجسمانى ؛ فالألف تدل على الإنسان ، والحاء تدل على الحيوان ، والميم على الطائر ، والدال على الحوت . فالألف من حيث استقامة القامة كالإنسان ، والحاء كالحيوان لأنه معوج منكوس ، ولأن الحاء من ابتداء اسم الحيوان ، والميم تشبه رأس الطائر ، والدال تشبه ذنب الحوت ٠

ثم قال : إن البارى تعالى إنما خلق الإنسان على شكل اسم أحمد ، فالقامة : مثل الألف ، واليدان مثل الحاء ، والبطن مثل الميم ، والرجلان مثل الدال ٠

ثم من العجب أنه قال : إن الأنبياء هم قادة أهل التقليد ، وأهل التقليد عميان ، والقائم قائد أهل البصيرة ، وأهل البصيرة أولو الألباب ، وإنما يحصلون البصائر بمقابلة الآفاق والأنفس ٠

والمقابلة كما سمعتها من أخس المقالات ، وأوهى المقابلات ، بحيث لا يستجيز عاقل أن يسمعها فكيف يرضى أن يعتقدها ؟ !

وأعجب من هذا كله تأويلاته الفاسدة ، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية . وبين موجودات عالمى الآفاق والأنفس وادعاؤه أنه متفرد بها . وكيف يصح له ذلك ؟ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك ، لا على الوجه المزيف الذى قرره الكيال ، وحمله الميزان على العالمين ، والصراط على نفسه ، والجنة على الوصول إلى علمه من البصائر ، والنار على الوصول إلى ما يضاده ؟ !

ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه ، فانظر كيف يكون حال الفروع ؟ !

(ح) الهِشَامِيَّة :

أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم صاحب المقالة فى التشبيه ، وهشام بن سالم الجواليقى الذى نسج على منواله فى التشبيه .

وكان هشام بن الحكم من متكلمى الشيعة ، وجرت بينه وبين أبى الهذيل مناظرات فى علم الكلام ، منها فى التشبيه ، ومنها فى تعلق علم البارى تعالى .

حكى ابن الراوندى عن هشام أنه قال : إن بين معبوده وبين الأجسام تشابها ما ، بوجه من الوجوه . ولولا ذلك لما دلت عليه .

وحكى الكعبى عنه أنه قال : هو جسم ذو أبعاض ، له قدر من الأقدار ولكن لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شىء .

ونقل عنه أنه قال : هو سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه فى مكان مخصوص ، وجهة مخصوصة ، وأنه يتحرك ، وحركته فعله ، وليست من مكان إلى مكان .

وقال : هو متناه بالذات ؛ غير متناه بالقدرة . وحكى عنه أبو عيسى الوراق أنه قال : إن الله تعالى مماس لعرشه ، لا يفضل منه شىء عن العرش ، ولا يفضل من العرش شىء عنه .

ومن مذهب هشام أنه قال : لم يزل البارى تعالى عالما بنفسه ، ويعلم الأشياء بعد كونها بعلم ؛ لا يقال فيه إنه محدث ، أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف . ولا يقال فيه : هو هو ، أو غيره أو بعضه .

وليس قوله فى القدرة والحياة كقوله فى العلم ، إلا أنه لا يقول بحدوثهما . قال : ويريد الأشياء ، وإرادته حركة ليست هى عين الله ، ولا هى غيره .

وقال فى كلام البارى تعالى : إنه صفة للبارى تعالى ولا يجوز أن يقال هو مخلوق ، أو غير مخلوق .

وقال : الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله تعالى ، لأن منها ما يثبت استدلالا ، ومايستدل به على البارى تعالى يجب أن يكون ضرورى الوجود لا استدلالا . وقال : الاستطاعة كل ما لا يكون الفعل إلا به كالآلات ، والجوارح ، والوقت ، والمكان .

وقال هشام بن سالم إنه تعالى على صورة إنسان ؛ أعلاه مجوف ، وأسفله مصمت ، وهو نور ساطع يتلألأ ، وله حواس خمس ، ويد ، ورجل ، وأنف ، وأذن ، وفم . وله وفرة سوداء ، هى نور أسود ، لكنه ليس بلحم ولا دم . وقال هشام بن سالم :الاستطاعة بعض المستطيع . وقد نقل عنه أنه أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة . ويفرق بينهما بأن النبى يوحى إليه فينبه على وجه الخطإ فيتوب عنه . والإمام لا يوحى إليه فتجب عصمته .

وغلا هشام بن الحكم فى حق على رضى الله عنه حتى قال : إنه إله واجب الطاعة . وهذا هشام بن الحكم صاحب عور فى الأصول ، لا يجوز أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه . وذلك أنه ألزم العلاف فقال : إنك تقول : البارى تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، فيشارك المحدثات فى أنه عالم بعلم ، ويباينها فى أن علمه ذاته ، فيكون عالما لا كالعالمين . فلم لا تقول : إنه جسم لا كالأجسام ، وصورة لا كالصور ، وله قدر لا كالأقدار ، إلى غير ذلك ؟

ووافقه زرارة بن أعْيَن فى حدوث علم الله تعالى ، وزاد عليه بحدوث قدرته ، وحياته ، وسائر صفاته ، وأنه لم يكن قبل حدوث هذه الصفات : عالمـا ، ولا قادراً ، ولا حيا ، ولا سميعاً ، ولا بصيراً ، ولا مريداً ، ولا متـكلما .

وكان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر . فلما فاوضه فى مسائل ، ولم يجده بها مليا رجع إلى موسى بن جعفر ، وقيل أيضاً إنه لم يقل بإمامته إلا أنه أشار إلى المصحف وقال : هذا إمامى ، وإنه كان قد التوى على عبد الله بن جعفر بعض الالتواء .

وحكى عن الزرارية أن المعرفة ضرورية . وأنه لا يسع جهل الأئمة . فإن معارفهم كلها فطرية ضرورية ، وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أوّلىّ ضرورى ، وفطرياتهم لا يدركها غيرهم .

(ط) النُّعْمانِية :

أصحاب محمـــــد بن النعمان أبى جعفر الأحول ، الملقب بشيطان الطاق . وهم الشيطانية أيضاً .

والشيعة تقول : هو مؤمن الطاق .

وهو تلميذ الباقر محمد بن على بن الحسين رضى الله عنهم ، وأفضى إليه أسراراً من أحواله وعلومه ، وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيـح .

قيل : وافق هشام بن الحـكم فى أن الله تعالى لا يعلم شيئاً حتى يكون .

والتقدير عنده الإرادة ، والإرادة فعله تعالى[1] .

---

(١) لما كان الكلام هنا يحتاج إلى شىء قبله حتى يستقيم المعنى ، فقد رجعت إلى جميع أصول الكتاب ، فلم أجد شيئاً غير هذا . وأخيراً وجدت صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ فتح الله بدران نقل نصاً من كتاب « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ج ٢ ص ٤٩٣ ط استانبول . وقال : لأن الأمانة العلمية فى التخريج توجبه . ص ٤٠٥ ط الأزهر . وهأنذا أنقل النص للأمانة العلمية :

قال محمد بن النعمان : إن الله عالم فى نفسه ، ليس بجاهل ؛ ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها ، فأما من قبل أن يقدرها ويريدها فمحال أن يعلمها ، لا لأنه ليس بعالم ؛ ولكن الشىء لا يكون شيئاً حتى يقدره وينشئه بالتقدير . والتقدير عنده الإرادة ، والإرادة فعله تعالى .

وفى « مقالات الإسلاميين » لأبى الحسن الأشعرى : ص ٤٩٣ ج ٢ تحقيق هـ ريتر ، طبع استامبول سنة ١٩٣٠ « وحكى أبو القاسم البلخى عن هشام بن الحكم أنه كان يقول : محال أن يكون الله لم يزل =

وقال إن الله تعالى نور على صورة إنسان ربانى . ونفى أن يكون جسما لكنه قال : قد ورد فى الخبر « إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » و « عَلَى صُورَةِ الرَّحْمٰنِ » ، فلا بد من تصديق الخبر . ويحكى عن مقاتل بن سليمان مثل مقالته فى الصورة . وكذلك يحكى عن داود الجواربى ، ونعيم بن حماد المصرى وغيرهما من أصحاب الحديث أنه تعالى ذو صورة وأعضاء .

ويحكى عن داود أنه قال : اعفونى عن الفرج واللحية واسألونى عما وراء ذلك ؛ فإن فى الأخبار ما يثبت ذلك .

وقد صنف ابن النعمان كتباً جمة للشيعة منها : افعل ، لم فعلت . ومنها : افعل ، لا تفعل . ويذكر فيها أن كبار الفرق أربع : الفرقة الأولى عنده : القدرية ، الفرقة الثانية عنده : الخوارج . الفرقة الثالثة عنده : العامة . الفرقة الرابعة عنده : الشيعة .

ثم عين الشيعة بالنجاة فى الآخرة من هذه الفرق .

وذكر عن هشام بن سالم ، ومحمد بن النعمان أنهما أمسكا عن الكلام فى الله ، ورويا عمن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : (وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى)[1] قال : إذا بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا ، فأمسكا عن القول فى الله ، والتفكر فيه حتى ماتا ، هذا نقل الوراق .

= عالما بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالما ، وأنه يعلمها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هى هو ، ولا غيره ، ولا بعضه . ولا يجوز أن يقال فى العلم إنه محدث أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة عنده لا توصف . قال : ولو كان لم يزل عالما لكان المعلوم لم يزل ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود . قال : ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصح المحنة والاجتبار » « وليس قول هشام فى القدرة والحياة قوله فى العلم إلا أنه لا يقول بحدوثهما ، ولكنه يزعم أنهما صفتان لله ؛ لا هما الله ، ولا هما غيره ، ولا هما بعضه . وإنما نفى أن يكون عالما لما ذكرناه . وحكى حاك أن قول هشام فى القدرة كقوله فى العلم » .

والطاق : بلد بسجستان ، وحصن بطبرستان . وكل ما عطف من الأبنية فهو طاق .

(١) النجم آية ٤٢ .

ومن جملة الشيعة :

(ى) اليُونِسيّة :

أصحاب يونس بن عبد الرحمن القُمِّى[1] مولى آل يقطين . زعم أن الملائكة تحمل العرش ، والعرش يحمل الرب تعالى ، إذ قد ورد فى الخبر : أن الملائكة تئط أحيانا من وطأة عظمة الله تعالى على العرش .

وهو من مشبهة الشيعة ، وقد صنف لهم كتبا فى ذلك .

(ك) النُّصَيْرِيّة[2] ، والإسحاقِيَّة :

من جملة غلاة الشيعة . ولهم جماعة ينصرون مذهبهم ، ويذبون عن أصحاب مقالاتهم : وبينهم خلاف فى كيفية إطلاق اسم الإلهية على الأئمة من أهل البيت . قالوا : ظهور الروحانى بالجسد الجسمانى أمر لا ينكره عاقل . أما فى جانب الخير فكظهور جبريل عليه السلام ببعض الأشخاص ، والتصور بصورة أعرابى ، والتمثل بصورة البشر . وأما فى جانب الشر فكظهور الشيطان بصورة إنسان حتى يعمل الشر بصورته . وظهور الجن بصورة بشر حتى يتكلم بلسانه . فكذلك نقول : إن الله تعالى ظهر بصورة أشخاص .

---

(١) توفى سنة ١٥٠ ويقال إنه رجع عن التشيع. قال عبد القاهر البغدادى ص٤٣ (وكان فى الإمامة على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر . وأفرط يونس هذا فى باب التشبيه ،فزعم أن الله عز وجل يحمله حملة عرشه وهو أقوى منهم ، كما أن الكرسى يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه) .

(٢) قال النوبختى فى كتابه (فرق الشيعة) ص ٧٨ (وقد شذت فرقة من القائلين بإمامة على بن محمد فى حياته فقالت بنبوة رجل يقال له محمد ابن نصير النميرى ، وكان يدعى أنه نبى بعثه أبوالحسن العسكرى ، وكان يقول بالتناسخ والغلو فى أبى الحسن ويقول فيه بالربوبية ، ويقول بالإباحة للمحارم ، ويحلل نكاح الرجال بعضهم بعضاً فى أدبارهم ويزعم أن ذلك من التواضع والتذلل ، وأنه أحد الشهوات والطيبات،وأن الله عز وجل لم يحرم شيئاً من ذلك وكان يقوى أسباب هذا النميرى محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات .)

ولما لم يكن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم شخص أفضل من على رضى الله عنه وبعده أولاده المخصوصون ؛ وهم خير البرية . فظهر الحق بصورتهم ، ونطق بلسانهم ، وأخذ بأيديهم . فمن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم . وإنما أثبتنا هذا الاختصاص لعلى رضى الله عنه دون غيره ، لأنه كان مخصوصاً بتأييد إلهى من عند الله تعالى فيما يتعلق بباطن الأسرار . قال النبى صلى الله عليه وسلم « أَنَا أَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ ، وَاللهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ » وعن هذا كان قتال المشركين إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وقتال المنافقين إلى على رضى الله عنه . وعن هذا شبهه بعيسى ابن مريم عليه السلام . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ فِيكَ مَا قَالُوا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا » .

وربما أثبتوا له شركة فى الرسالة ، إذ قال النبى عليه السلام « فِيكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ ، أَلَا وَهُوَ خَاصِفُ النَّعْلِ » فعلم التأويل ، وقتال المنافقين ومكالمة الجن ، وقلع باب خيبر ، لا بقوة جسدانية ، من أول الدليل على أن فيه جزءاً إلهيا ، وقوة ربانية . ويكون هو الذى ظهر الإله بصورته ، وخلق بيديه ، وأمر بلسانه . وعن هذا قالوا : كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض . قال : كنا أظلة عن يمين العرش ، فسبحنا فسبحت الملائكة بتسبيحنا ، فتلك الظلال ، وتلك الصور التى تنبئ عن الظلال : هى حقيقته . وهى مشرقة بنور الرب تعالى إشراقاً لا ينفصل عنها ، سواء كانت فى هذا العالم ، أو فى ذلك العالم . وعن هذا قال على رضى الله عنه : أنا من أحمد كالضوء من الضوء . يعنى لا فرق بين النورين إلا أن أحدهما سابق ، والثانى لاحق به ، تال له . قالوا : وهذا يدل على نوع من الشركة .

فالنصيرية أميل إلى تقرير الجزء الإلهى . والإسحاقية أميل إلى تقرير الشركة فى النبوة .

ولهم اختلافات كثيرة أخرى لا نذكرها .

* * *

وقد نجزت الفرق الإسلامية ، وما بقيت إلا فرقة الباطنية . وقد أوردهم أصحاب التصانيف فى كتب المقالات ، إما خارجة عن الفرق ، وإما داخلة فيها . وبالجملة هم قوم يخالفون الاثنين والسبعين فرقة .

* * *

رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المحَدِّثين

فمن الزيدية : أبو خالد الواسطى ، ومنصور بن الأسود ، وهارون بن سعد العجلى .

(جارودية)

ووكيع بن الجراح . ويحيى بن آدم ، وعبيد الله بن موسى ، وعلى بن صالح ، والفضل ابن دكين ، وأبو حنيفة .

(بَتْرِيَّة)

وخرج محمد بن عجلان مع محمد الإمام :

وخرج إبراهيم بن سعيد ، وعباد بن عوام ، ويزيد بن هارون ، والعلاء بن راشد ، وهشيم بن بشير ، والعوام بن حوشب ، ومستلم بن سعيد مع إبراهيم الإمام .

ومن الإمامية وسائر أصناف الشيعة : سالم بن أبى الجعد ، وسالم بن أبى حفصة ، وسلمة بن كهيل ، وثوير بن أبى فاختة ، وحبيب بن أبى ثابت ، وأبو المقدام ، وشعبة ، والأعمش ، وجابر الجعفى ، وأبو عبد الله الجدلى ، وأبو إسحاق السبيعى ، والمغيرة ، وطاووس والشعبى ، وعلقمة ، وهبيرة بن بريم ، وحبة العرنى ، والحارث الأعور .

ومن مؤلفى كتبهم : هشام بن الحكم . وعلى بن منصور ، ويونس بن عبد الرحمن ، والشكاّل ، والفضل بن شاذان ، والحسين بن إشكاب ، ومحمد بن عبد الرحمن ، وابن قبا ، وأبو سهل النوبختى ، وأحمد بن يحيى الراوندى .

ومن المتأخرين : أبو جعفر الطوسىّ .

٥ — الإسماعيلية

قد ذكرنا أن الإسماعيلية امتازت عن الموسوية وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر . وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه فى بدء الأمر .

قالوا : ولم يتزوج الصادق رضى الله عنه على أمه بواحدة من النساء ، ولا تسرّى بجارية كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حق خديجة رضى الله عنها ، وكسنة على رضى الله عنه فى حق فاطمة رضى الله عنها .

وقد ذكرنا اختلافاتهم فى موته فى حال حياة أبيه :

فمنهم من قال إنه مات ، وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون فى حال حياة أخيه . وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده . فإن النص لا يرجع قهقرى . والقول بالبداء محال . ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه . والتعين لا يجوز على الإبهام والجهالة .

ومنهم من قال : إنه لم يمت ، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل . ولهذا القول دلالات : منها أن محمداً كان صغيراً ، وهو أخوه لأمه ؛ مضى إلى السرير الذى كان إسماعيل نائماً عليه ورفع الملاءة فأبصره وقد فتح عينيه فعاد إلى أبيه مفزعا وقال : عاش أخى ، عاش أخى . قال والده : إن أولاد الرسول عليه السلام كذا تكون حالهم فى الآخرة . قالوا : ومنها السبب فى الإشهاد على موته وكتب المحضر عنه ولم نعهد ميتا سجل على موته . وعن هذا لما رفع إلى المنصور أن إسماعيل بن جعفر رؤى بالبصرة ، وقد مر على مُقْعَد فدعا له فبرئ بإذن الله تعالى ، بعث المنصور إلى الصادق أن إسماعيل بن جعفر فى الأحياء ، وأنه رؤى بالبصرة ، أنفذ السجل إليه ، وعليه شهادة عامله بالمدينة .

قالوا : وبعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام . وإنما تم دور السبعة به .
ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين الذين كانوا يسيرون فى البلاد سراً ، ويظهرون الدعاة جهرا .

قالوا : ولن تخلو الأرض قط من إمام حى قائم ، إما ظاهر مكشوف ، وإما باطن مستور . فإذا كان الإمام ظاهراً جاز أن يكون حجته مستورا . وإذا كان الإمام مستورا فلا بد أن يكون حجته ودعاته ظاهرين .

وقالوا : إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة سبعة كأيام الأسبوع ، والسموات السبع ، والكواكب السبعة . والنقباء تدور أحكامهم على اثنى عشر .

قالوا : وعن هذا وقعت الشبهة للإمامية القطعية حيث قرروا عدد النقباء للأئمة .

ثم بعد الأئمة المستورين كان ظهور المهدى بالله ، والقائم بأمر الله وأولادهم نصاً بعد نص ، على إمام بعد إمام .

ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية . وكذلك من مات ولم يكن فى عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية .

ولهم دعوة فى كل زمان ، ومقالة جديدة بكل لسان . فنذكر مقالاتهم القديمة ونذكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة .

(أشهر ألقابهم)

وأشهر ألقابهم : الباطنية ، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنا ، ولكل تنزيل تأويلا .

ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم قوم :

فبالعراق يسمون : الباطنية ، والقرامطة ، والمزدكية .

وبخراسان : التعليمية ، والملحدة .

وهم يقولون نحن الإسماعيلية لأنا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم ، وهذا الشخص .

ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة ، وصنفوا كتبهم

على هذا المنهاج . فقالوا فى البارى تعالى : إنا لا نقول : هو موجود ، ولا لا موجود ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز .

وكذلك فى جميع الصفات ، فإن الإثبات الحقيقى يقتضى شركة بينه وبين سائر الموجودات فى الجهة التى أطلقنا عليه ، وذلك تشبيه . فلم يكن الحكم بالإثبات المطلق والنفى المطلق ، بل هو إله المتقابلين وخالق المتخاصمين ، والحاكم بين المتضادين . ونقلوا فى هذا نصا عن محمد بن على الباقر أنه قال : « لما وهب العلم للعالمين قيل هو عالم ، ولما وهب القدرة للقادرين قيل هو قادر . فهو عالم قادر بمعنى أنه وهب العلم والقدرة ؛ لا بمعنى أنه قام به العلم والقدرة ، أو وصف بالعلم والقدرة » .

فقيل فيهم إنهم نفاة الصفات حقيقة ، معطلة الذات عن جميع الصفات .

قالوا : وكذلك نقول فى القِدَم : إنه ليس بقديم ولا محدث ، بل القديم : أمره ، وكلمته ، والمحدث : خلقه وفطرته .

أبدع بالأمر العقل الأول الذى هو تام بالفعل ، ثم بتوسطه أبدع النفس التالى الذى هو غير تام . ونسبة النفس إلى العقل إما نسبة النطفة إلى تمام الخلقة ، والبيض إلى الطير وإما نسبة الولد إلى الوالد ، والنتيجة إلى المنتج . وإما نسبة الأنثى إلى الذكر ، والزوج إلى الزوج .

قالوا : ولما اشتاقت النفس إلى كمال العقل احتاجت إلى حركة من النقص إلى الكمال ، واحتاجت الحركة إلى آلة الحركة ، فحدثت الأفلاك السماوية وتحركت حركة دورية بتدبير النفس ، وحدثت الطبائع البسيطة بعدها . وتحركت حركة استقامة بتدبير النفس أيضاً ، فتركبت المركبات من المعادن ، والنبات ، والحيوان ، والإنسان . واتصلت النفوس الجزئية بالأبدان . وكان نوع الإنسان متميزا عن سائر الموجودات بالاستعداد الخاص لفيض تلك الأنوار ، وكان عالمه فى مقابلة العالم كله .

وفى العالم العلوى عقل ، ونفس كلى ، فوجب أن يكون فى هذا العالم عقل مشخص هو كل . وحكمه حكم الشخص الكامل البالغ ، ويسمونه الناطق ، وهو النبى . ونفس

مشخصة ، وهو كل أيضاً ؛ وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه إلى الـكمال ، أو حكم النطفة المتوجهة إلى التمام ، أو حكم الأنثى المزدوجة بالذكر ، ويسمونه الأساس ، وهو الوصى .

قالوا : وكما تحركت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل ، كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي والوصى فى كل زمان دائراً على سبعة سبعة حتى ينتهى إلى الدور الأخير ، ويدخل زمان القيامة ، وترتفع التـكاليف ، وتضمحل السنن والشرائع .

وإنما هذه الحركات الفلـكية والسنن الشرعية لتبلغ النفس إلى حال كمالها . وكمالها بلوغها إلى درجة العقل واتحادها به ، ووصولها إلى مرتبته فعلا ؛ وذلك هو القيامة الـكبرى ، فتنحل تراكيب الأفلاك والعناصر والمركبات ، وتنشق السماء وتتناثر الـكواكب ، وتبدل الأرض غير الأرض وتطوى السماء كطى السجل للـكتاب المرقوم وفيه يحاسب الخلق ويتميز الخير عن الشر ، والمطيع عن العاصى ، وتتصل جزئيات الحق بالنفس الـكلى ، وجزئيات الباطل بالشيطان المضل المبطل . فمن وقت الحركة إلى وقت السكون هو المبدأ ، ومن وقت السكون إلى ما لا نهاية له هو الـكمال .

ثم قالوا : ما من فريضة وسنة وحكم من الأحكام الشرعية : من بيع وإجارة وهبة ونـكاح وطلاق وجراح وقصاص ودية ، إلا وله وزان من العالم : عدداً فى مقابلة عدد ، وحكما فى مطابقة حكم ، فإن الشرائع عوالم روحانية أمرية . والعوالم شرائع جسمانية خلقية . وكذلك التركيبات فى الحروف والـكلمات على وزان التركيبات فى الصور والأجسام ، والحروف المفردة نسبتها إلى المركبات من الـكلمات كالبسائط المجردة إلى المركبات من الأجسام . ولـكل حرف وزان فى العالم ، وطبيعة يخصها ، وتأثير من حيث تلك الخاصية فى النفوس .

فعن هذا صارت العلوم المستفادة من الـكلمات التعليمية غذاء للنفوس ، كما صارت الأغذية المستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان . وقد قدر الله تعالى أن يكون غذاء

كل موجود مما خلق منه . فعلى هذا الوزان صاروا إلى ذكر أعداد الكلمات والآيات ، وأن التسمية مركبة من سبعة واثنىعشر . وأن التهليل مركب من أربع كلمات فى إحدى الشهادتين ، وثلاث كلمات فى الشهادة الثانية . وسبع قطع فى الأولى ، وست فى الثانية ، واثنى عشر حرفاً فى الأولى ، واثنى عشر حرفاً فى الثانية . وكذلك فى كل آية أمكنهم استخراج ذلك مما لا يعمل العاقل فكرته فيه إلا ويعجز عن ذلك خوفامن مقابلته بضده . وهذه المقابلات كانت طريقة أسلافهم ؛ قد صنفوا فيها كتباً ، ودعوا الناس إلى إمام فى كل زمان يعرف موازنات هذه العلوم ، ويهتدى إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم .

ثم إن أصحاب الدعوة الجديدة تنكبوا هذه الطريقة حين أظهر الحسن بن محمد بن الصباح دعوته ، وقصر على الإلزامات كلمته ، واستظهر بالرجال ، وتحصن بالقلاع .

وكان بدء صعوده على قلعة الموت فى شهر شعبان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ وذلك بعد أن هاجر إلى بلاد إمامه . وتلقى منه كيفية الدعوى لأبناء زمانه . فعاد ودعا الناس أول دعوة إلى تعيين إمام صادق قائم فى كل زمان . وتمييز الفرقة الناجية عن سائر الفرق بهذه النكتة وهى : أن لهم إماما ، وليس لغيرهم إمام . وإنما تعود خلاصة كلامه بعد ترديد القول فيه عوداً على بدء بالعربية والعجمية إلى هذا الحرف .

ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية . ولا معاب على الناقل ، والموفق من اتبع الحق ، واجتنب الباطل ، والله الموفق والمعين .

فنبدأ بالفصول الأربعة التى ابتدأ بها دعوته ، وكتبها عجمية فعربتها .

الأول : قال : للمفتى فى معرفة الله تعالى أحد قولين : إما أن يقول أعرف البارى تعالى بمجرد العقل والنظر من غير احتياج إلى تعليم معلم . وإما أن يقول : لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلم . قال : ومن أفتى بالأول فليس له الإنكار على عقل غيره ونظره . فإنهمتى أنكر فقد علم ، والإنكار تعليم ، ودليل على أنالمنكر عليه محتاج إلى غيره . قال : والقسمان ضروريان ؛ لأن الإنسان إذا أفتى بفتوى ، أو قال قولا ، فإما أن يعتقده من نفسه ، أو من غيره .

هذا هو الفصل الأول ، وهو كسر على أصحاب الرأى والعقل .

وذكر فى الفصل الثانى : أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم ، أفيصلح كل معلم على الإطلاق ، أم لا بد من معلم صادق ؟ قال : ومن قال إنه يصلح كل معلم ما ساغ له الإنكار على معلم خصمه . وإذا أنكر فقد سلم أنه لا بد من معلم صادق معتمد .

قيل : وهذا كسر على أصحاب الحديث .

وذكر فى الفصل الثالث: أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق ، أفلا بد من معرفة المعلم أولا والظفر به ، ثم التعلم منه ؟ أم جاز التعلم من كل معلم من غير تعيين شخصه ، وتبيين صدقه ؟ والثانى رجوع إلى الأول . ومن لم يمكنه سلوك الطريق إلا بمقدم ورفيق ، فالرفيق ثم الطريق ، وهو كسر على الشيعة .

وذكر فى الفصل الرابع : أن الناس فرقتان ؛ فرقة قالت نحن نحتاج فى معرفة البارى تعالى إلى معلم صادق ، ويجب تعيينه وتشخيصه أولا ، ثم التعلم منه . وفرقة أخذت فى كل علم من معلم وغير معلم . وقد تبين بالمقدمات السابقة أن الحق مع الفرقة الأولى فرئيسهم يجب أن يكون رئيس المحقين . وإذ تبين أن الباطل مع الفرقة الثانية فرؤساؤهم يجب أن يكونوا رؤساء المبطلين .

قال : وهذه الطريقة هى التى عرفنا بها المحق بالحق معرفة مجملة . ثم نعرف بعد ذلك الحق بالمحق معرفة مفصلة حتى لا يلزم دوران المسائل .

وإنما عنى بالحق ههنا : الاحتياج ، وبالمحق : المحتاج إليه . وقال : بالاحتياج عرفنا الإمام ، وبالإمام عرفنا مقادير الاحتياج ، كما بالجواز عرفنا الوجوب ، أى واجب الوجود . وبه عرفنا مقادير الجواز فى الجائزات .

قال : والطريق إلى التوحيد كذلك ، حذو القذة بالقذة .

ثم ذكر فصولا فى تقرير مذهبه إما تمهيدا ، وإما كسرا على المذاهب ، وأكثرها كسر وإلزام واستدلال بالاختلاف على البطلان ، وبالاتفاق على الحق .

منها فصل « الحق والباطل » الصغير ، والكبير . يذكر أن فى العالم حقا وباطلا . ثم يذكر أن علامة الحق هى الوحدة ، وعلامة الباطل هى الكثرة . وأن الوحدة مع التعليم ، والكثرة مع الرأى . والتعليم مع الجماعة ، والجماعة مع الإمام . والرأى مع الفرق المختلفة ، وهى مع رؤسائهم .

وجعل الحق والباطل ، والتشابه بينهما من وجه ، والتمايز بينهما من وجه ، والتضاد فى الطرفين ، والترتيب فى أحد الطرفين ؛ ميزانا يزن به جميع ما يتكلم فيه .

قال : وإنما أنشأت هذا الميزان من كلمة الشهادة ، وتركيبها من النفى والإثبات ، أو النفى والاستثناء .

قال : فما هو مستحق النفى باطل ، وما هو مستحق الإثبات حق . ووزن بذلك الخير والشر ، والصدق والكذب ، وسائر المتضادات . ونكتته أن يرجع فى كل مقالة وكلمة إلى إثبات المعلم ، وأن التوحيد هو التوحيد والنبوة معا ، حتى يكون توحيدا . وأن النبوة هى النبوة والإمامة معا حتى تكون نبوة ، وهذا هو منتهى كلامه .

وقد منع العوام عن الخوض فى العلوم . وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة إلا من عرف كيفية الحال فى كل كتاب ، ودرجة الرجال فى كل علم .

ولم يتعد بأصحابه فى الإلهيات عن قوله : إن إلهنا إله محمد . قال : وأنتم تقولون : إلهنا إله العقول ، أى : ماهدى إليه عقل كل عاقل . فإن قيل لواحدمنهم : ما تقول فى البارى تعالى ؟ وأنه هل هو واحد أم كثير ؟ عالم أم لا ؟ قادر أم لا ؟ لم يجب إلا بهذا القدر : إن إلهى إله محمد و (هُوَ الَّذِى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ [1]) .

والرسول هو الهادى إليه .

وكم قد ناظرت القوم على المقدمات المذكورة فلم يتخطوا عن قولهم : أفنحتاج إليك ؟ أو نسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك ؟

---

(١) التوبة آية ٣٣ .

وكم قد ساهلت القوم فى الاحتياج ، وقلت : أين المحتاج إليه ؟ وأى شىء يقرر لى فى الإلهيات ؟ وماذا يرسم لى فى المعقولات ؟ إذ المعلم لا يعنى لعينه ، وإنما يعنى ليعلم . وقد سددتم باب العلم ، وفتحتم باب التسليم والتقليد ، وليس يرضى عاقل بأن يعتقد مذهبا على غير بصيرة ، وأن يسلك طريقاً من غير بينة .

وإن كانت مبادئ الكلام تحكيمات ، وعواقبها تسليمات (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فى أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً[١]) .

انتهى الجزء الأول من كتاب

« الملل والنحل » ويليه الجزء الثانى

(١) النساء آية ٦٥ .

فهرس

الجزء الأول — من كتاب الملل والنحل

الموضوع | صفحة

الموضوع | صفحة

الموضوع | صفحة

(تم الفهرس)